الرّائد الرّسميّ للجُمهُوريّة التّونسية

مُداولاتُ مجلسِ نوابِ الشّعبْ

المدة النيابية الأولى 2023 . 2027

الدورة العادية الثالثة 2024-2025

الجلسة الثامنة والثلاثون | 38 | الثلاثاء 4 مارس 2025

المحتوى

1- افتتاح الجلسة..... 3162

2- الإعلان عن جدول أعمال الجلسة العامة..... 3162

3- توجيه أسئلة شفاهية إلى السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري..... 3162

4- استئناف الجلسة وتدخلات السيدات والسادة النواب على معنى الفصل 108 من النظام الداخلي..... 3188

5- رفع الجلسة..... 3192

II. الأسئلة الكتابية الموجهة من السيدات والسادة النواب إلى الحكومة والأجوبة عنها..... 3192

عقد مجلس نواب الشعب جلسة عامة رقابية على الساعة العاشرة من صباح يوم الثلاثاء 4 مارس 2025 برئاسة السيد إبراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب وذلك لتوجيه أسئلة شفاهية إلى السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري..

افتتاح الجلسة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيدات والسادة النواب المحترمون،

أسعد الله صباحكم ومبارك يومكم بكل خير، نفتتح على بركة الله أشغال جلستنا ويسعدني في البداية وباسمكم جميعا أن أرحب بالسيد عز الدين بن الشيخ، وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري والوفد المرافق له في رحاب مجلس نواب الشعب.

الإعلان عن جدول أعمال الجلسة العامة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

وفقا لقرار مكتب مجلس نواب الشعب بتاريخ 26 فيفري 2025، فإن هذه الجلسة العامة تتضمن توجيه 11 سؤالا شفاهيا إلى السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري عملا بأحكام الفصل 130 من النظام الداخلي، حيث تكون الترتيبات على النحو التالي:

أولا: يتولى النائب عرض سؤاله في مدة لا تتجاوز عشر دقائق.

ثانيا: يتولى عضو الحكومة تقديم جوابه لمدة لا تتجاوز عشر دقائق.

ثالثا: للنائب الحق في التعقيب مرة واحدة ولمدة لا تتجاوز خمس دقائق.

هذا ويمكن للسيد الوزير إن رغب في ذلك أن يتولى تقديم بعض التوضيحات والإضافات بخصوص مختلف الأسئلة الشفاهية المطروحة وذلك لمدة تتراوح بين 30 و35 دقيقة، وهو ما من شأنه أن يساهم في مزيد توضيح بعض النقاط العالقة إن وجدت.

وقبل الشروع في جدول أعمالنا، تجدر الإشارة إلى أن هذه الوزارة الهامة تحظى باهتمام جميع المواطنين وطيف واسع من الفئات النشيطة ببلادنا ويتجلى البعد الاستراتيجي لهذه الوزارة المحورية من خلال مهامها الكبيرة وصلاحياتها وأدوارها الواسعة فهي مؤتمنة على استشراف السبل الكفيلة ببلوغ الأمن الغذائي والأمن المائي وهما بكل المقاييس من مقومات الأمن القومي.

ونحن وإذ ننطلق من أن المسؤولية الملقاة على عاتق هذه الوزارة بمختلف هياكلها مسؤولية جسيمة فإننا لا يمكن أن نتغافل عما يجب أن تتحمله بقية الوزارات ذات الصلة ومختلف الأطراف المتداخلة من مسؤولية مشتركة لزاما علينا أن نرتقي بها إلى مستوى المسؤولية المتضامنة والمستدامة.

فالتحديات والرهانات المرتبطة بهذا القطاع لاسيما تلك المتصلة بتوفير الحاجيات اليومية والحياتية للمواطنين وضمان استدامتها تحديات كبيرة في ظل ما نواجهه من شح مائي ينذر اليوم بخطورة الوضع في هذا السند الشيء الذي يجب أن نعترف به وأن نجد له الحلول مثلما نحن مطالبون بوضع الخطط العاجلة والخطط على المدي المتوسط والبعيد لكفالة وضمان تحقيق مقومات وركائز الأمن الغذائي في البلاد.

ومن جهته فإن مجلس نواب الشعب يتقاسم مع الوظيفة التنفيذية مبدأ السيادة الغذائية باعتبارها ركنا أساسيا من السيادة الوطنية مكتملة الشروط وهو على أتم الاستعداد للمساهمة الجادة والفاعلة في جل البرامج والخطط الرامية إلى تجاوز ما عرفته فلاحتنا من نكسات وصعوبات مرت بها المنظومات الفلاحية بعد أن دمرت تدريجيا جراء السياسات السابقة والفاشلة.

ولقد انطلقنا في الفترة السابقة في هذا المنحى من خلال تنظيم أيام دراسية وجلسات استماع صلب اللجان المختصة ونحن مدعوون في قادم الأيام إلى مواصلة الجهد ومضاعفته بغاية مزيد تعميق النظر في مختلف المسائل التي يمكن أن يتم عرضها سواء في مجال الإصلاحات التشريعية أو من خلال وضع التصورات الكفيلة بإيجاد الحلول الضرورية والمناسبة لمختلف الملفات الحارقة ذات الصلة.

توجيه
أسئلة شفاهية إلى السيد وزير الفلاحة والموارد المائية
والصيد البحري

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

زميلاتي، زملائي الأعزاء،

ننطلق الآن وتباعا في استعراض الأسئلة الشفاهية المبرمجة لهذا اليوم.

السؤال الشفاهي الأول للزميلة المحترمة السيدة ريم الصغير، الكلمة للزميلة المحترمة ولها عشر دقائق على أقصى تقدير، المقعد رقم 16 تفضلي.

طرح السؤال الشفاهي
من قبل السيدة ريم الصغير

السيدة ريم الصغير

شكرا السيد الرئيس،

رمضان مبارك على الجميع وعلى كافة الأمة الإسلامية.

سؤال موجه إلى السيد وزير الفلاحة بتاريخ 27 جوان 2024 يعني أنا كنائب قمت بتوجيه سؤال وأرغب في الحصول على إجابة واضحة فسواء في مجال النقل أو السياحة أو الفلاحة أو الرياضة ومن خلال العملية الحسابية تبين أنني أحتاج إلى خمس سنوات أي أكثر من مدة النيابة دون أن أتحصل على إجابة ضافية وهذا أمر لا يتماهى مع السياسة العامة للدولة الرامية إلى الاختصار في الزمن في جميع القطاعات الرامية إلى إيجاد الحلول وليست أنصاف الحلول.

سيدي الوزير، أعطيك لمحة عن عمادة الرحمة، في الثمانينات عندما زارها الحبيب بورقيبة كان اسمها الحفرة ولما اكتشف الثروات الباطنية في قلب عمادة الرحمة تغير اسمها إلى الرحمة بما معناه أن الثروات يجب أن توظف اقتصاديا واجتماعيا وأي مؤسسة استغلت تراب عمادة الرحمة مطالبة بأن توظف مساعدات اجتماعية أو اقتصادية لهذه الدائرة وسنعود في التعقيب لاحقا على هذه الحلول.

مجمع التنمية الفلاحي للماء الصالح للشرب الأمل الرحمة بوشريك، يتزود هذا المجمع عن طريق بئرين لسيرات 2 يتدفق بحدود 6 لترات في الثانية وقع إحداثه سنة 2017، لكن قوة ضغط الكهرباء لا تفي سيدي الوزير بالحاجة خاصة في أوقات الذروة في

فصل الصيف باعتبار عدم توفر خط كهربائي ثلاثي الأطوار والاعتماد فقط على خط كهربائي طور وحيد.

سؤالي، متى سيتم تجهيز محطة الضخ على البئر المذكورة بالتيار الكهربائي ثلاثي الأطوار حتى يتم تزويد منخرطي المجمع بالماء الصالح للشراب؟ وهل تكون الطاقات البديلة في عمادة الرحمة هي الحل في هذه النقطة؟

البئر الثاني الذي يمثل معضلة لو يتم حل مشكلته فسيؤمن تزويد منطقة الجحاف وما جاورها مثل ترخان، عين قطار، الغرابة، ودمان، برويس وترخان بنسبة 80% من المتساكنين الذين حاليا لا يتزودون بالماء الصالح للشرب إلا بنسبة 10% فقط وتعلمون سيدي الوزير أن هذا البئر أسند لمقاول في صفقة بقيمة قرابة 341 ألف دينار لكن الأشغال تعطلت بعد أن بلغ المقاول عمق 150–160 مترا نظرا إلى الطبيعة الصخرية للمنطقة كل مقاول يتهرب من مواصلة العمل حتى أن تكاليف المشروع ارتفعت إلى صفقة ثانية بقيمة 408 ألف دينار وكالعادة نفس الشيء ونفس الإشكال يتكرر فعندما يبلغ المقاول عمق 150 مترا ينسحب من الأشغال. وقد أثرنا هذا الموضوع فيما يخص بئر الجحاف في آخر يوم دراسي حول المشاكل بالدائرة وكانت الإجابة في إعادة الأشغال لاستكمال البئر.

سيدي الوزير، الشبكة التي تربط بئر الجحاف 42 مهترئة وتشهد تسربات مياه ولا يعرفون مصدر الماء المتسرب.

أشير كذلك إلى أن بئر القسيرات الذي يؤمن المدارس مدرسة بشريك والشرفين والقسيرات بالإضافة إلى جامع القسيرات وجامع الشرفين، كما يوفر هذا المجمع خزانين ماء للمواطن لكنه لا يملك جرار لنقل الماء وليس لديه الإمكانية للقيام بذلك فيضطر المواطنون إلى تأجير جرار حيث تبلغ تكلفة الماء إلى ما بين 50 و60 دينارا في أوقات الذروة.

وهنا نتساءل هل أن المواطن قادر على مجابهة هذا الغلاء للحصول على الماء وأنتم تعلمون جيدا ضرورة استعمال الماء في قضاء الحاجيات خاصة في فصل الصيف؟

سيدي الوزير، في منطقة ترخان والجحاف حتى الحيوان يدافع عن نفسه من الإنسان ليتمكن من شرب الماء ولك أن تقدر الوضع، ولا تقتصر معاناة العطش على عمادة الرحمة فقط، بل العديد من الأحياء كذلك تشكو من نقص في المياه مثل حي دبدابة، الطاهر عاشور معتمدية الميدة، حي جديد الملاسين منطقة البراج، حي السكة القديمة منزل بوزلفة.

ندعوكم سيدي الوزير إلى زيارة عمادة الرحمة منزل بوزلفة لتقفوا على مشاكل تزويد الماء الصالح للشراب ولتغيير الخارطة الفلاحية لمعتمدية منزل بوزلفة ولتقفوا خاصة على مشاكل تراجع إنتاج القوارص وحول اضمحلال سوق الأبقار وأسباب تراجع الإنتاج الفلاحي بصورة عامة في الدائرة.

وكنت قد تقدمت إلى أنظار إدارة المجلس ولجنتي الفلاحة والتجارة لزيارة الدائرة وأتمنى سيدي الوزير أن تكون هذه الزيارة بإشراف لجنتي مجلس النواب أو بمرافقة وفد من اللجنتين المختصتين بالفلاحة وشكرا

إجابة السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا للزميلة المحترمة والآن نحيل الكلمة إلى السيد عز الدين بن الشيخ، وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري لتقديم جوابه في مدة لا تتجاوز عشر دقائق فليتفضل.

السيد عزالدين بن الشيخ، وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

شكرا،

صباح الخير للجميع،

رمضان مبارك على الجميع وإن شاء الله ربي يرحمنا وتكون الفلاحة دائما في أحسن حال.

أولا، أشكر السيدة النائبة المحترمة على السؤال الذي يهم عمادة الرحمة من معتمدية منزل بوزلفة من ولاية نابل، لن أقوم بإعادة ذكر بعض المعطيات التي ذكرتها مثل التزود بالماء الذي يتم من الكسرات 2 والجحاف.

أوضح أن المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بنابل قامت بتوفير 2 صهاريج ماء تم وضعها على ذمة هيئة المجمع لمعالجة نقص الموارد المائية على مستوى هذه المناطق وذلك لتزويد متساكنيها بالماء الصالح للشرب خصوصا خلال الفترة الصيفية.

بالإضافة إلى ذلك وبالنظر إلى أن قوة ضغط الكهرباء لا تفي بالحاجة خاصة خلال أوقات الذروة باعتبار عدم توفر خط كهربائي كما ذكرت السيدة النائبة المحترمة ثلاثي الأطوار والاعتماد فقط على خط كهربائي طور وحيد على مستوى محطة الضخ القسيرات 2 فقد تم برمجة تجهيز المحطة المذكورة بالتيار الكهربائي ثلاثي الأطوار وذلك حتى يتم تزويد المنتفعين بالماء الصالح للشرب في أحسن الظروف.

بالتالي الإشكالية في طريقها إلى الحلحلة إن شاء الله وعند تزويد المحطة بالكهرباء ثلاثي الأطوار لن تكون هناك أية مشاكل وشكرا.

تعقيب السيدة النائبة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد الوزير.

هل ترغب الزميلة المحترمة السيدة ريم الصغير في التعقيب وذلك لمدة لا تتجاوز خمس دقائق تفضلي.

السيدة ريم الصغير

شكرا السيد الرئيس،

بخصوص الإجابات التي قدمها السيد الوزير فهي موجودة لدي لكن تمنيت لو تفضل بتحديد تاريخ محدد لبرمجة ربط الكسيرات 2 بالكهرباء ذات الضغط.

السيد الرئيس، سأعقب لتقديم بعض الحلول لوزارة الفلاحة، أطالب بتقسيم جديد للدوائر والأقاليم، لماذا لا تنزل السلطات الجهوية للفلاحة على عين المكان بكل عمادة وصولا إلى الدائرة لإعداد إحصائيات دقيقة حول العمادات الأكثر نقصا في التزود بالماء والعمل على حل هذا المشكل لمدة سنتين أو ثلاث سنوات وعندما يقع جرد إحصائيات النقص حسب كل عمادة مما يسهل معالجة الإشكاليات على مستوى الدوائر والأقاليم.

كذلك ينبغي أن توفر الإدارات الجهوية للفلاحة جردا بالمؤسسات الموجودة التي تستغل الأراضي مثل مصب الرحمة

ومساهمتها المجتمعية لا تقل عن 1% وأنتم كوزارة الفلاحة لماذا لا تكونوا متواجدين في هذه النسبة لكي ترافقكم في حل وحلحلة المياه الصالحة للشراب في هذه المناطق؟

أود أن أسأل عن القانون 48 من قانون المالية لسنة 2025 في فصله 81 القاضي بتسوية الآبار العشوائية، تعلمون جيدا مدى مساهمة هذه الآبار في ملوحة المياه، كذلك كيف تم تطبيق هذا الفصل على كل عمادة؟ لأنه إذا وقع تطبيق هذا الفصل ستأتي الحلول في ضرورة إرساء آبار ارتوازية دولية ستساهم في حل المشاكل خاصة بالنسبة لقطاع القوارص بمنزل بوزلفة وقطاع الزياتين بالضيعات في عمادة الرحمة، اليوم الفلاح الذي يريد الحصول على رخصة بئر يجب أيضا أن يتحصل على رخصة ربط بالكهرباء لتأمين سقي منتوج الزياتين.

فيما يخص الخارطة الفلاحية للوطن القبلي لم تتم مراجعتها منذ 1986، أدعوكم إلى العمل أكثر على إحياء الخارطة حسب التوسع العمراني الكبير الذي حصل وهذا ما جعل العديد من المواطنين لم يتمتعوا بتراخيص إدخال الماء الصالح للشرب بسبب بناء منازلهم على أراضي ذات صبغة فلاحية، هل توقعتم كيف سيؤثر هذا التوسع العمراني على العمادات والدوائر؟ وبذلك ستجد نفسك سيدي الوزير قد أنجزت خارطة جديدة للدوائر وللأقاليم.

وكالعادة، أدعوك بكل رحابة صدر إلى زيارة منزل بوزلفة وإلى تغيير الخارطة وخاصة الهيكل الخاص بالغابات.

اليوم، شباب الرحمة في دعوة مفتوحة إلى مسؤولي الغابات ومطالبتهم بالقيام بزيارة على عين المكان للاستماع إليهم لأن لديهم حلول فيما يخص الموارد البشرية والموارد الطبيعية الغابات وفي الجبال ويمكن لها الحد من البطالة وشكرا. دام عزكم.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

السؤال الشفاهي الثاني للزميل المحترم السيد فاضل بن تركية، الكلمة للزميل المحترم وله عشر دقائق على أقصى تقدير المقعد رقم 35 تفضل.

طرح السؤال الشفاهي
من قبل السيد الفاضل بن تركية

السيد الفاضل بن تركية

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الفلاحة والوفد المرافق له،

كما تعلمون الفصل 116 من الدستور والفصل 130 من النظام الداخلي يسمحان لنا كنواب شعب بالتوجه بأسئلة شفاهية لأعضاء الحكومة، إضافة إلى دورنا الرقابي والاهتمام بمشاغل المواطنين في الجهة.

السيد الوزير، سؤالي اليوم إليكم في جزأين: الجزء الأول هو موضوع الساعة في منطقة قليبية وحمام الغزاز ألا وهو ميناء قليبية. هنا نتحدث عن كارثة بأتم معنى الكلمة، نحن نعلم أنه تمت زيارات من طرف السيدة الوالية التي اطلعت على المشاكل الموجودة، كما نعلم أن سيادتكم قمتم بزيارة في شهر ديسمبر والأكثر من هذا فبدعوة مني شخصيا أدى وفد برلماني برئاسة السيد رئيس البرلمان السيد إبراهيم بودربالة زيارة إلى ميناء قليبية للاطلاع على مشاغل البحارة.

هذا الميناء يمثل مصدر رزق لمواطني الجهة، حيث أن هناك أكثر من 3000 عائلة يرتزقون من البحر دون أن أذكركم بالثروة السمكية التي يوفرها ميناء قليبية على النطاقين الوطني والدولي.

وهنا نلاحظ بكل مرارة عزوف البحارة وأصحاب المراكب عن عملهم بسبب التجاهل المتواصل وتراكم الديون والصعوبات المادية وكانت النتيجة أن مراكبهم التي تتمثل في "البلانصي" و"الفلايك" عرضت للبيع في قليبية.

نعود هنا إلى ملف تهيئة الميناء وصيانته الذي أصبح لغزا كبيرا يرتقي إلى ملف فساد ففي ميزانية 2016 تم رصد مبلغ مالي هام آنذاك وتكاثرت العروض ووصلنا إلى تعديل كراس الشروط ولكن أين الحل؟ البحارة يريدون حلولا ميدانية ولكن بهذا النسق البطيء سنبقى لسنوات أخرى طويلة فالمطلوب هو المراقبة والمتابعة وأتمنى بحكم معرفتي التوسيع في الميناء وإيجاد منافذ للتيار المائي حتى لا تتراكم الأوساخ والروائح الكريهة.

ثم لماذا لا نفكر في جزء سياحي من الميناء نظرا إلى الموقع الاستراتيجي لمدينة قليبية فالمراكب السياحية التي تأتي من أوروبا وخاصة من إيطاليا والتي تبعد عنا بعض الأميال تجبر للذهاب إلى الحمامات أو قرطاج أو الرجوع أعتقد أنه قد حان الوقت للنظر في هذا الموضوع وبناء جزء سياحي.

السيد الوزير، أما إذا تحدثنا عن المشاكل التي يتعرض لها أصحاب المراكب "البلانصيات" بسبب الجهاز الطرفي للمراقبة الذي نسميه نحن "GPS" فهنا أيضا توجد مشكلة كبيرة إذ أن هناك مؤسسة وحيدة في تونس وضعت لبيع هذه التجهيزات وصادف أن تابعت بنفسي هذا الإشكال إذا وقع خلل في هذا الجهاز يتم منع المركب من الإبحار لأسابيع أو أشهر، فمن سيتكفل بمصروف البحارة؟

الجزء الثاني الذي أردت الحديث عنه هو موضوع صيد التن وعن الحصص والرخص فقد حان الوقت لإيجاد حلول للقوارب التي سحبت منها رخصها. ما ذنب صاحب المركب الذي يعلم الله كيف وصل لتحسين مركبه وإعداده والحصول على رخصة صيد التن ثم يقع سحبها ويجد نفسه أمام القضاء لعدم استخلاص ديونه؟

الموضوع الأخير السيد الوزير، جهتنا جهة فلاحية وكما تعلمون نحن الآن في شهر رمضان جعله الله مباركا علينا وعليكم وعلى الأمة الإسلامية ونجد الفلاح لا يجد مسالك فلاحية لتوصيل بضاعته إلى الأسواق.

نعم، الفلاح لا يجد بيعا لبضاعته والتاجر لا يمكنه الوصول إلى أغلب المناطق الفلاحية في جهتنا وخاصة جهة أزمور وملول وبعض الجهات الأخرى. أتمنى النظر بعين الشفقة إلى الفلاحين الذين هم في هذا الشهر المبارك يحاولون بقدر الإمكان أن يوفروا لنا منتوجاتهم. شكرا السيد الوزير.

إجابة السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري
السيد رئيس مجلس نواب الشعب

وشكرا للزميل المحترم والآن نحيل الكلمة إلى السيد عز الدين بن الشيخ، وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري لتقديم جوابه في مدة لا تتجاوز عشر دقائق فليتفضل.

السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

شكرا، شكرا على السؤال السيد النائب المحترم.

في إطار تدعيم وتهيئة البنية الأساسية المينائية وأخذا بعين الاعتبار لنتائج دراسة المخطط المديري للبنية الأساسية المينائية تم إقرار مشروع إصلاح وتهيئة ميناء الصيد البحري بقليبيا ضمن المشاريع ذات الصبغة الاستعجالية وعلى هذا الأساس تم إعداد العناصر المرجعية "termes de référence" بالتعاون والتنسيق مع مصالح وزارة التجهيز والإسكان ووكالة موانئ وتجهيزات الصيد البحري والمتمثلة أساسا في إنجاز دراسات فنية مدققة لتشخيص وضعية الميناء ولتحديد نسبة مدى تدهور بنيته الأساسية واقتراح فرضيات التهيئة والإصلاح وإعداد ملف طلب العروض بعد اختيار الفرضية الأنسب.

وقد تم ترسيم اعتمادات المشروع المقدرة كلفته بحوالي 23 مليون دينار ضمن ميزانية التنمية لسنة 2016، وتنقسم أشغال المشروع إلى 5 أقساط مع العلم أن كل قسط يمثل صفقة على حدة وهي كالآتي:

-القسط الأول إنشاء رصيفين جديدين وإزالة رصيف قديم وتعويضه برصيف جديد.

-القسط الثاني إعادة تهيئة الأرصفة والأرصفة العائمة والحاجز الثانوي.

-القسط الثالث الطرقات والشبكات المختلفة.

-القسط الرابع البناءات.

-القسط الخامس إعادة تهيئة الحجز الرئيسي.

في خصوص القسط الأول المتمثل في إنشاء أرصفة جديدة، تاريخ الإعلان عن طلب العروض لإنجاز الأشغال 14 أوت 2018، تاريخ انطلاق الأشغال 2 سبتمبر 2019، المقاولات هي الشركة المغاربية للأشغال تحت البحر "SOMATRASM"، كلفة المشروع 4 مليون دينار وتقدم الأشغال بنسبة 80%، وتم التسلم الجزئي الوقتي للأشغال الخاصة بالقاعدة الإسمنتية للرافعة الثابتة والرصيفين في شهر مارس 2023 والصفقة حاليا في مرحلة مناقشة الملف التنفيذي للرصيف.

بالنسبة إلى القسط الثاني إعادة تهيئة الأرصفة والأرصفة العائمة والحاجز الثانوي، تاريخ الإعلان عن طلب العروض في 14 أوت 2018، انطلاق الأشغال في 2 سبتمبر 2019، المقاولات هي شركة بناء وتشيد الجنوب B10 والكلفة 4 مليون دينار وقد تقدمت الأشغال بنسبة 67% غير أن الأشغال توقفت منذ شهر مارس 2022 بسبب صعوبات مالية تمر بها المقاولة وقد عقدت المصالح المختصة بالوزارة جلسات عمل للوقوف على أهم الإشكاليات التي تعيق تقدم الأشغال ولحث المقاولة على استئناف الأشغال ونظرا إلى عدم التزام الشركة بمقتضيات العقد وعدم استئنافها للأشغال تم التوجه إلى فسخ الصفقة مع المقاولة خلال جلسة العمل المنعقدة بتاريخ 11 ديسمبر 2023.

أما بالنسبة إلى القسم الثالث فقد تم إسناد الصفقة لهذا القسط في مرحلة أولى إلى شركة "ETM" التي تم فسخ الصفقة معها في شهر فيفري 2021 نظرا إلى عدم استجابتها لمقتضيات العقد ثم تم إعادة طلب العروض في شهر ديسمبر 2021 إلا أن النتائج كانت غير مثمرة وفي أواخر 2022 قامت الإدارة بإعادة الإعلان عن طلب العروض من جديد ليتم اختيار شركة "مختار بدخان" والصفقة حاليا في مرحلة إبرام العقد.

القسط الرابع البناءات وفي إطار متابعة تنفيذ هذا القسط وعلى إثر الإعلان عن طلب العروض الذي كان غير مثمر في مناسبتين ارتأت الإدارة إدراج جزء من أشغال هذا القسط ضمن مشروع دعم التصرف المستدام لمصائد الصيد البحري وتربية الأحياء المائية بتونس الممول من طرف الاتحاد الأوروبي في شكل هبة تحت إشراف الإدارة العامة للصيد البحري لتربية الأسماك.

وفي هذا الصدد تم الاتفاق على أن تتكفل وكالة الموانئ وتجهيزات الصيد البحري الصاحب منشأ مفوض بإعداد دراسة كيفية تهيئة سوق الجملة ولإنجاز الأشغال اللازمة ورقمنة وإرساء منظومة الفوترة الإلكترونية في قاعة المزاد وقد تم رصد 2.45 مليون يورو من ميزانية المشروع للغرض وهذه الدراسة حاليا في مرحلة المصادقة على كراس الشروط.

أما بالنسبة إلى بقية مكونات هذا القسط، فإن المصالح الفنية المختصة بالإدارة العامة للصيد البحري لتربية الأسماك تعمل على تحيين كراس الشروط والإعلان عن طلب عروض جديد حال التوصل إلى مخرجات الدراسة المذكورة آنفا.

بالنسبة إلى القسط الخامس الذي يتمثل في إعادة تهيئة الحاجز الرئيسي وفي إطار متابعة تنفيذ هذا القسط وعلى إثر الإعلان عن طلب العروض الذي كان غير مثمر في مناسبتين 2018 و2019 ارتأت الإدارة بالاتفاق مع الجهات المتدخلة أي الإدارة العامة للمصالح الجوية والبحرية وزارة التجهيز والإسكان ووكالة موانئ وتجهيزات الصيد البحري إرجاء الأشغال إلى وقت لاحق وذلك نظرا إلى قرب جزء الحاجز من الثكنة العسكرية والتكلفة المرتفعة لإنجاز الأشغال وعدم استعجالية هذه الأشغال نظرا لحالة الحاجز المائي الرئيسي التي تعتبر جيدة عموما باستثناء بعض الأجزاء التي لا تمثل خطرا على المدى القصير، شكرا.

تعقيب السيد النائب

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد الوزير. هل يرغب الزميل المحترم السيد الفاضل بن تركية في التعقيب وذلك لمدة لا تتجاوز خمس دقائق؟ تفضل.

السيد الفاضل بن تركية

شكرا على الإجابة، ولكن السيد الوزير ما سمعته الآن أنه تم فسخ العقود أربع مرات ومرتين عقود غير مثمرة، ففسخ العقود أكثر بكثير وكثير جدا من الإنجازات ولكن ما ذنب البحار؟ ما ذنب المراكب و"البلانصيات" الموجودة في الميناء والتي أصبحت لا تستطيع الخروج؟ كما ذكرت أنا وها أنتم أيضا ذكرتموه منذ 2016 مرت تسع سنوات والمبلغ مرصود لتهيئة ميناء صغير وإلى حد الآن ما زلنا لم نجد عقدا نموذجيا وشكرا.

طرح السؤال الشفاهي
من قبل السيد حسن الجربوعي

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، السؤال الشفاهي الثالث للزميل المحترم السيد حسن الجربوعي. الكلمة للزميل المحترم وله عشر دقائق على أقصى تقدير المقعد رقم 11 تفضل.

السيد حسن الجربوعي

شكرا سيدي الرئيس،

رمضان مبروك،

مرحبا بالسيد الوزير،

قبل أن أبدأ المداخلة أريد أن أتوجه للسادة الوزراء والحكومة ككل حين نستدعي وزراء لطرح سؤال شفاهي فإننا نعاني الويلات في جهاتنا وفي السؤال الشفاهي اليوم قرأت كتابين حول ديوان الأراضي الدولية حتى اطرح السؤال ولم آت لطرح سؤال وتلقي الجواب فقط ولا أريد "buzz" من أجل الفيديو لأن هناك مشاكل تعاني منها البلاد وأردت في سؤال اليوم أن أتحدث في قطاع الصيد البحري الذي تحدث عنه زميلي وعن "VMS" ومشاكلها وعن الناس الذين يعانون والبحارة وعن رخص التن التي أعطيت تحت الطاولة وعن هموم الناس ومعاناتهم.

وأخجل اليوم من الحديث عن ديوان الأراضي الدولية الذي استغرقت في الحديث عنه عامين فلم أعد أعرف علام أتحدث، جهاز إداري ضخم مئات المهندسين مئات الألاف من الهكتارات الصالحة للزراعة والشعب ينتظر حمولة البطاطا القادمة من بلاد أخرى في بلاد كانت مطمورة روما واخترعت أول نظام بالري.

للأسف أكثر من هذا كله أول مرة بعد الثورة نلاحظ أن ثمة إرادة سياسية تتعاطى مع القطاع الفلاحي بعيدا عن السياسة وعن كل شيء.

اجتماع وزاري مضيق في 8 أكتوبر ونقرأ مخرجاته لعل الناس لا يتابعون، أقر المجلس الوزاري لفائدة ديوان الأراضي الدولية بأنه ستتم الهيكلة ومخطط استراتيجي في أواخر الشهر، اذن سيتم كل هذا في أواخر شهر ونحن اليوم في مارس وديوان الأراضي الدولية "يبقبق" حتى بعدما زاره السيد الوزير وحين ذهب السيد رئيس الجمهورية إلى النفيضة والشعال استبشرنا خيرا قلنا الحمد لله أهم نقطة وأنا مع محاسبة من سرق البلاد واعتدى على قوت التونسيين وأثبت أن هذا العدل وعندنا ثقة في المؤسسة الأمنية والمؤسسة العدلية أن تؤدي واجبها.

لكن الأهم أين الاستثمار بعد كل ما حدث؟ انظروا إلى الشعال وبوزويتة والعلم وسيدي الظاهر حيث يعاني الناس وقد أُتلف الزيتون ولن اتحدث عن العمال حدث ولا حرج.

أنا مؤمن باستمرارية الدولة وقمت بسؤال شفاهي مع السيد الوزير السابق يوم 21 فيفري 2024 حيث كان في نفس المقعد سألته عن مشكلة ديوان الأراضي الدولية وعن الحلول المطروحة فماذا أجابني وكان أمله كبيرا حيث تحدث بأننا نريد أن نصل إلى مليون طن من زيت الزيتون ونغير آفاق بلادنا وفرحنا حين تحدثنا عن هذه الاستراتيجية وقلنا بأنه طموح. على خطوط بعيدة ونريد الخطوط القريبة فتحدث عن جهة صفاقس وتحدثت وقتها على 80 جرارا و80 مزودات مياه و40 "ريموركة" وعلى الأقل سيتم الحرث وتتم مكننة ديوان الأراضي الدولية، سؤالي عن جهة صفاقس أين وصلت هذه الصفقة؟

وتحدث اليوم السيد وزير الفلاحة عن مخطط وعن التمويل أين وصلت هذه الصفقة اليوم بعد عام وعشرة أيام؟

صفقة الجرارات تحدث عن بعث لجنة فيها خمسة مهندسين ستتنقل لبعض المركبات للتدقيق ولوضع استراتيجية، أين وصلت هذه الاستراتيجية اليوم؟

اللجنة التي خرجت وتحدث عنها السيد وزير الفلاحة تحت قبة مجلس النواب عن طريق سؤال شفاهي، أين وصلت هذه الصفقة التي تحدث عنها وقتها وكرر ثلاث مرات في القريب العاجل أليس عام ونصف القريب العاجل؟

مسألة ثانية أؤمن بالمقاربة والمقارنة سنغافورة لن نبتعد وهي تضاهي ولاية تطاوين وقبلي ونحن استقللنا عام 56 وهم سنة 59 بعدنا بثلاث سنوات، ليس لهم قمح ولا شعير ولا بحر ولا جبال ولا فسفاط، لا يوجد عندهم شيء وعانوا من بعد ذلك من الحروب أصلا فانظروا أين وصلوا وأين وصلنا نحن لماذا؟ لأنهم عرفوا أولويات بلادهم ونقاط قوتهم وركزوا على الموانئ والمطارات وجلب المستثمرين والبنوك فتقدموا.

طرحت سؤالي على رئيس الحكومة وأي وزير يأتي إلى هنا ما هي أولويات هذه الحكومة؟ ماهي أولوياتك؟ لم نر شيئا لكن استقبل السيد رئيس الجمهورية رئيس الحكومة والسيد كاتب الدولة المكلف بالمياه في الأسبوع الفارط وقتها أيقنت في شخصي أن هناك توجها سياسيا وحين تحدث رئيس الجمهورية وقال إن مستقبل بلادنا في الفلاحة وقال بعدها بأنه لا يمكن أن تكون لنا سيادة كاملة ونحن نأكل من وراء البحار، هذا واضح أن الدولة من أعلى هرم تركز في الفلاحة ولماذا يعاني فلاح الدولة اليوم من هذه الوضعية؟

أحدث الناس ديوان الأراضي الدولية سنة 62 لأنهم يعرفون توجه الدولة ويعرفون أنه فعال وقد هيكلته الدولة حتى يعدل الأسعار عند ذروة الاستهلاك وحتى يعدل البلاد وينهض بها في المناطق مثل السلامة وبوزواتة والشعال، تدافع الدولة عن التنمية وتلعب المركبات الفلاحية دور الدولة في هذه الجهات واليوم الأجر الأدنى الفلاحي بـ 460 دينار والناس يعانون الفقر والويلات وأنت سيدي الوزير زرتهم ورأيت معاناة العمال.

على رئيس الحكومة اليوم وهذا دورك سيدي الوزير أن يعرف خطورة الوضع والخسارة الكبيرة التي تنتظرها بلادنا في قطاع زيت الزيتون إذا لم يتخذ القرار المناسب في الوقت المناسب. اليوم عندك محصول وفير ينتظر أمرين وقد رحمنا الله بالمطر، تنتظر خدمة الأرض وحراثتها ولم يتسن ذلك وإذا تلاعبتم اليوم بهذا المحصول فهذه الطامة الكبرى، مليارات المليارات ونددت بها منذ عامين تهدد بلادنا بأن تخسرها إذا لم تتخذوا القرار في الوقت المناسب. إذا لم يتم حرث الزيتون ولا تقل لي بأنكم ستقدمون طلب عروض لأن مديري المركبات قاموا بذلك مع الخواص فلم يرغب أحد في التعامل معهم ولا يقوم أحد بهذا العمل بحساب 18.500 والخواص إذا تتكلمون عن ستة آلاف مليار التي دخلت الخزينة من زيت الزيتون فلم تحققها الدولة، بل الخواص وحققها الناس في سيدي بوزيد والقيروان وصفاقس الذين يعملون ليلا ونهارا لتوفير المال للدولة التي لم توفر شيئا وهذه فرصة للبلاد اليوم لتثبت كفاءاتها وبأنها مجتهدة وتعتني بفلاحتها.

عندي سؤال شفاهي في الأسبوع المقبل عن ديوان الزيت سنتحدث عن الاستراتيجية الموجودة ونحن كنواب لا نتهمكم ونحترمكم، ولكن لكم التقدير، ولكن نناقشكم في المنصب الذي تتولونه كوزير فلاحة، أناقشك في منصبك واليوم السيد الوزير لديك فرصة لم تسنح لأحد ولا أي وزير سابق بأن هناك إرادة سياسية وظروف مناخية إن شاء الله تستغلونها.

السؤال هو أين وصلت صفقة الجرارات؟ وما هي مخرجات المجلس الوزاري المنعقد في 8 أكتوبر أي منذ خمسة شهور؟ وأين خط التمويل؟ فاليوم يجب خط تمويل مع البنوك فحين تعطيه مليارا في ظرف تسعة شهور سيرجع لك عشرة مليارات.

سيدي الوزير، هناك مسألة أخرى لا تبعد كل هذا البعد عما تحدثنا فيه وكلامي موجه، ولكن أنزه جل الإطارات في الإدارة العامة لأملاك الدولة وكلامي ليس موجها إلى الرئيس المدير العام لأنه جاء منذ أسبوعين لكن الناس الذين عملوا اليوم في إدارتك إذا أردت فعلا أن تعمل سيدي الوزير افتح تدقيقا في لجنة التدقيق ستجد قمة الإخلالات في الإدارة العامة وافتح تفقدا في لجنة التفقد لديك وستجد قمة الإخلالات الموجودة وهذا أهلك ديوان الأراضي الدولية.

وردتني اليوم أخبار كسائر الناس بأن الخير موجود في المركز الفلاحي والناس الذين لا يؤمنون بالسمع فقط تنقلت على عين المكان على متن سيارتي وليس بصفة نائب بل بصفتي مواطن وقمت بزيارة هذا المركب ورأيت المظلمة التي تعرضت لها المديرة الموجودة هناك والتقيت معها ورأيت الكم الهائل لكن أيضا أنا عندي ملف ولا أتكلم من فراغ فهذه السيدة مثال للمرأة التونسية المناضلة والمثابرة، دخلت على مركب فلاحي السادة الزملاء والناس الذين يسمعونني ووجدته مدانا بمليار ووجدته خرابا والبنية التحتية مهترئة فعملت هذه المرأة ليلا ونهارا واليوم أصبح لديه في "noir" اليوم 300,000,000 كما تقاضى الموظفون رواتبهم وفيه مئات الأطنان من القمح والشعير والحلبة. اليوم هذا المركب فيه 40,000 كغ من العلف ونحن في الشعال وفي العلم وفي وادي الدرب ماتت الأبقار بدون أعلاف وحين راسلت الإدارة العامة من أجل مدهم بالعلف لم يحصل شيء لليوم.

إضافة إلى ذلك سيدي الوزير هناك أناس في الإدارة العامة ولا أتكلم عن الكل بعض الأشخاص صدقني وهذه من المسلمات هم الذين يقررون ما يطلع عليه المدير العام وما لا يطلع عليه وهذا ما أهلك ديوان الأراضي الدولية وزعزع بنيانه وعلى الدولة أن تقف اليوم بحزم مع بعض الأشخاص الذين يضرون بديوان الأراضي الدولية وهم موجودون لسبب وحيد وهو أنهم لا يحبون الفشل والنجاح وامضوا 15 و20 سنة على كرسي وقد أضروا به فحين ينجح اليوم علام سيعلقون فشل سنين عديدة؟

أرجع إلى مركب بالخير حسب العمل المنجز من هذه السيدة هل تعرفون ما قامت به؟ قدمت مطلب اعفاء، اليوم في إدارتك هناك ضرب للكفاءات فهم لا يريدون النجاح للمتفانين في عملهم وهذا مطلب أودعته هذه السيدة هل تعرف ما قالته في الأخير؟ "أفيدكم بما سبق لتوضيح ورفع أي لبس مع الإشارة أن سبب طلب التخلي بثلاث مرات عن التصرف في وحدة الخير مرده التهميش والهرسلة وغياب الرؤية والإصلاح رغم محاولاتي ذلك بشهادة رؤسائي المباشرين في العمل والإدارة العامة ولكن التهميش والتغيب لكفاءات عن اتخاذ القرار أحبطني وليس لقلة مسؤوليتي وعدم التزامي بواجباتي."

اليوم إذا كانت دولة تحترم كفاءاتها فلتراجع السيرة الذاتية للعمال وستجد الكفاءات، فهناك من الناس من يريد أن يعمل ويبني بلادنا لكن للأسف وضعوهم في الصف الخامس والسادس والناس الذين أضروا البلاد في الصف الأول.

اليوم على رئيس الجمهورية وعلى رئيس الحكومة أن يعرف هذه الكفاءات ويلحقها في المناصب التي تستحقها وسترون أين وصلت فلاحتنا والدول المقاربة لنا، فقد تم ضرب منظومة الألبان وقطاع الصيد البحري وتم ضرب الفلاحة كلها ونحن إلى اليوم نرفع فقط الشعارات، علينا بالتطبيق لا يمكن أن تنتظر البلاد التشخيص و"consultation" أين التطبيق اليوم؟ أين فلاحتنا؟ لو أن الإرادة السياسية موجودة لذلك على الناس تحمل مسؤولياتهم.

إجابة السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا للزميل المحترم، الان نحيل الكلمة إلى السيد عز الدين بالشيخ وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري لتقديم جوابه في مدة لا تتجاوز عشر دقائق، فليتفضل.

السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

شكرا للسيد النائب المحترم على السؤال الذي توجه به،

سأبدأ باقتناء الجرارات فقد تم إمضاء الصفقة وتوفير الضمان النهائي من طرف الشركة التي أرسى عليها العرض وفي انتظار تحويل الاعتمادات إلى البنك المركزي في حدود 20,000,000 دينار الاقتناء يخص 88 جرارا ومجرورات وصهاريج وغيرها من الآلات.

نرجع إلى ديوان الأراضي الدولية مثلما قلت السيد النائب المحترم تم عقد مجلس وزاري مضيق يوم 8 أكتوبر 2024 تحت اشراف السيد رئيس الحكومة خصص للنظر في وضعية ديوان الأراضي الدولية وخطة تطوير أدائه حيث تمت التوصية بإعداد مخطط أعمال وفق رؤية استراتيجية واضحة وتقديم مخطط الاستثمار للمرحلة القادمة الممكنة يتم عرضه على أنظار جلسة العمل برئاسة الحكومة لإقرار ما تعين في الغرض.

وفي هذا الإطار فان ديوان الأراضي الدولية بالتنسيق والتعاون مع الوزارة بصدد وضع اللمسات الأخيرة وانهاء اعداد مخطط الأعمال المطلوب مع الإجراءات المصاحبة مع مراجعة التشريعات المنظمة للديوان وطرق تسييره قصد احالتها على رئاسة الحكومة.

تجدر الإشارة إلى أنه على إثر المجلس الوزاري تم تمكين الديوان من مستحقاته المالية المقدرة بـ 16,000,000 دينار بعنوان مساهمة وزارة المالية في خلاص أجور العمال المحالين مع الضيعات المسترجعة سنوات 2023 و2024 إضافة الى تمكينه من ضمان الدولة قصد الحصول على قرض موسمي من البنك الوطني الفلاحي بقيمة 50 مليون دينار.

سأعطيك لمحة عن ديوان الأراضي الدولية والأراضي المسترجعة، أحدث ديوان الأراضي الدولية ويستغل حاليا حوالي 164 ألف هكتار متكونة من 74,000 ألف مراعي وغابات 65 ألف هكتار زياتين و21 ألف هكتار زراعات كبرى وصناعية و4000 هكتار أشجار مثمرة موزعة على 34 مركب فلاحي ووحدة صناعية غذائية.

ويتولى الديوان التصرف في الأراضي موضوع إسقاط الحق واستغلالها وهي تبلغ حاليا حوالي 70,000 هكتار موزعة على 15 خلية تصرف متكونة من 32 زراعات كبرى وصناعية ويؤمن الديوان حوالي 9000 موطن شغل قار إطار وأعوان قارة وعملة وكتلة أجور تناهز 110,000,000 دينار سنويا.

الحلول والاجراءات المستخدمة لتدارك وضعية الديوان منها الوضعيات المالية والاجتماعية الحرجة التي لم يعد الديوان قادرا على مواصلة تحملها، تولت وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري اعداد مخطط تنموي لتطوير أدائها وذلك من خلال تأهيل وتعصير هذه الوحدات فنيا واقتصاديا وتنظيميا وإداريا.

بالنسبة إلى وضعية المركبات الفلاحية بصفاقس: على إثر التغيرات المناخية التي شهدتها البلاد التونسية في السنوات الأخيرة المتمثلة في ارتفاع درجات الحرارة وطول فترة انحباس الأمطار مما أثر سلبا على نتائج الغراسات البعلية ولتطوير أداء مختلف القطاعات الفلاحية قام الديوان برسم خطة بالتنسيق مع الهياكل لوزارة الفلاحة ذات الصلة لتحسين المردودية بالمركبات بالولاية.

بالنسبة إلى المركب الفلاحي السلامة يتمثل برنامج النهوض في دعم الموارد المائية للتمكن من مجابهة انحباس الأمطار والجفاف المتواصل مع ارتفاع درجات الحرارة خاصة خلال فصل الصيف والتوجه نحو التوسع في مساحات الزياتين عبر طريقة الري التكميلي باستغلال الابار السطحية المتواجدة في المركب والحرص عليه تركيز نقاط أخرى.

كما تمت برمجة الاستثمار في اقتناء آلات الجني وميكنة النشاط لتقليص مدة الجني.

العمل على تحديد برنامج تسميد متكامل لتحسين خصوبة التربة وتطوير الإنتاجية يتوافق مع النمط البيولوجي للغراسات، كما يتم حاليا فرش المرجين لغراسات الزياتين، كما تتم دراسة بعث وحدة انتاج بيولوجي في إطار البحث عن تنوع مصادر الرفع من رقم المعاملات.

بالنسبة إلى المركب الفلاحي بوزويتة تتمثل خطة النهوض بهذا المركب في تحسين خصوبة التربة وتطبيق كامل الحزمة الفنية، تثمين الآبار السطحية الموجودة في المركب بتنظيفها وجهرها مع تجهيزها بالتيار الكهربائي والطاقة الشمسية.

الشروع في دراسة احداث آبار عميقة في كل من بئر الطابق والمدلية، كما تم الانتهاء من تجهيز مساحة أولية بـ 47 هكتار والري قطرة قطرة بضيعة الزيتونة ذات دفق 3 لتر في الثانية والملوحة 3 غرام في اللتر.

الانتهاء من انجاز ستائر ترابية وسدود للمحافظة على المياه والتربة بغراسة 100 هكتار لكاسيا علفية بمراعي ضيعة العقاير لاستغلالها في إطار المحافظة على التربة وتوفير موارد علفية في قطاع الأغنام.

بالنسبة إلى المركب الفلاحي الشعال تتمثل خطة النهوض بهذا المركب في تحسين خصوبة التربة وتطبيق كامل الحزمة الفنية، تثمين الآبار السطحية الموجودة بالمركب بتنظيفها وتجهيزها بالتيار الكهربائي والطاقة الشمسية، الانتهاء من انجاز بئر المستقبل ببرمجة احداث ثلاثة آبار عميقة بكل من ضيعة الحاجم وضيعة الحمام وضيعة برج الجديد. الانتهاء من تجهيز مساحة أولية بـ 40 هكتار بالري قطرة قطرة في ضيعة المحطة وبرمجة 50 هكتار في ضيعة الهيشة و40 هكتار في بئر الشانطي.

الشروع في تحسين المرعى بالتنسيق مع إدارة الغابات بغراسة حوالي 650 هكتار اكاسيا وهندي أملس.

تحسين مردودية المنطقة السقوية المزودة بالمياه المستعملة المعالجة عن طريق برمجة احداث بئر عميقة وذلك لزيادة المساحات المروية والترفيع في إنتاج الاعلاف.

برمجة اقتناء جرارات ومعدات فلاحية ضمن برنامج التعاون التونسي الإيطالي.

برمجة إحداث مركز لتربية الدجاج والبيض بطاقة 90,000 دجاجة بمنطقة عقارب نظرا لأن المركز الحالي بمنطقة نفطة أصبح في وضعية سيئة ولا يستجيب للمواصفات الفنية.

بالنسبة إلى المركب الفلاحي بئر علي تم نثر الغبار والمرجين لرفع خصوبة التربة.

برمجة اقتناء جرارات ومعدات فلاحية ضمن مشروع التعاون التونسي الإيطالي للرفع من مردودية الأشجار المثمرة.

كما رأيتم هناك حزمة من الإجراءات المبرمجة إن شاء الله وسيتم تقديمها في القريب العاجل إلى مصالح رئاسة الحكومة ليقع عرضها. شكرا.

تعقيب السيد النائب

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد الوزير، هل يرغب الزميل المحترم السيد حسن الجربوعي في التعقيب وذلك لمدة لا تتجاوز خمس دقائق؟ فليتفضل.

السيد حسن الجربوعي

شكرا سيدي الرئيس،

سنحت الفرصة اليوم على الأقل لأتوجه بهذا الخطاب إلى السيد رئيس الجمهورية إن شاء الله يسمعنا وإن شاء الله يتفاعل معنا في نفس الوقت، أنت خرجت وعاينت الشعال وعاينت النفيضة ورأيت الإشكاليات، كما عاينت القيروان المدينة الصحية وبئر علي بن خليفة وزرت المستشفى وصار تفاعل حيني ووقتي واليوم أريد أن أقول لك نحن كنواب ليس من باب الشعبوية ولا أننا جئنا لعرض المواضيع فقط لكن عندنا وراءنا الناخبين ومشاكلنا وناسنا نريد إيصال صوتهم.

حين أحدثك عن ديوان الأراضي الدولية فذلك لأنني أمارسه وأنا ابن الريف وأمر امامه يوميا صباحا ومساء ولم أر أي تغيير وبعد زيارتك زاد الامر سوءا على ما هو عليه ويمكنك ان تخرج وترى التقارير وستفهم كلامي الذي أقوله. حتى لو تضخ اليوم مليارات المليارات في ديوان الأراضي الدولية دون حوكمة لا يتغير شيء فأين الحوكمة؟

اليوم حين ترى المديرين المتصرفين في المركبات وترى العقد الذي يعملون به ففي جميع فصوله "يلتزم المتصرف" "يلتزم المتصرف" بمعنى أن الإدارة العامة تتملص من هذه المسؤولية وتحملها للمتصرف ويعينون هذا المتصرف دون تكوين لا في شؤون قانونية ولا إدارية ولا سياسية، يعينون المهندس الذي يتحمل كل شيء فيما بعد وهذا هو سبب المعاناة الان والبحث في المديرين ولا تحصل في الإدارة لأن الإدارة العامة تتملص من كل شيء ويضيف لك أنه بالقانون وأكثر من هذا حين يبعث متصرفا للإدارة العامة في استشارة قانونية في وقت الحاجة لا يجيبه أحد، راجع التقارير وستفهم الإخلال وحين أقول يجب فتح تفقد في لجنة التفقد وتدقيق في لجنة التدقيق ليس عبثا وعندي ما يثبت كلامي.

تحدث السيد الوزير اليوم عن مخططات وهذه أموال صرفتها الدولة مخطط من 22 الى 27 فيه جميع الدراسات التي توصل هذا المركب إلى المدينة الفاضلة وهذا عمل أناس آخرين موجود وقد صرفوا الأموال لأجلها، تبين لك وأكرر قولي وأنزه الكثيرين لكن كلامي موجه إلى البعض الذين لا يريدون نجاح فلاحتنا ويريدون ضربها ويريدون الفشل ولا يريدون النجاح وأكرر أن الإدارة التي ساندت البلاد وقت الثورة ووقت الكورونا وثابرت، فاليوم ثمة البعض ممن يريدون تشويه الإدارة من وسط الإدارة وهذا موجود في الإدارة العامة لديوان الأراضي الدولية.

اليوم كما قلت، كلامي موجه إلى السيد الرئيس، رجائي أخذ هذا الموضوع بجدية لأننا قادرين في ظرف ثلاث سنوات على النهوض بديوان الأراضي الدولية، اليوم إذا نخلق له أمرين خط تمويل وهذا ليس صعبا على دولة حتى ترجع الثقة في منشآتها وفي مؤسساتها ومساندة العمال البسطاء ومنهم من أحيل على التقاعد وهناك محصول الزيتون في هنشير بوزويتة حاروا في جمعه لو لم يتكفلوا به لتم اتلاف الزيتون.

حدثني زملائي هناك محصول زيتون لم يتم جمعه إلى اليوم فكيف تريد العمل على التحسين في العام القادم وحين يكون المحصول وفيرا في صفاقس فقط تحتار في جمعها ولا يمكن لتونس قاطبة جمعها فعلموا أن في العام المقبل هناك محاصيل تابعة لديوان الأراضي الدولية أولا هي بعلية وقد رحمنا الله بالمطر، ثانيا بيولوجية فإذا تريد الدولة النهوض بفلاحتها فعندك أناس في الستينات أسست ديوان الأراضي الدولية وديوان الزيت ويمكنك أن تحاول من الآن في غضون تسعة شهور أو عام وسترى ازدهار بلادنا.

لن أتحدث عن ديوان الحبوب ولا عن الاخلالات الموجودة فيه ولا عن اتلاف فلاحتنا في العام الفارط وعلى تجميع الحبوب بتلك الطريقة واليوم قد زرع ورش الفلاح خمسة أنواع وهذا موضوع للمتابعة وأنا بصدد متابعته وبعثت أسئلة للوزارة إن شاء الله تجيبني وتنظر في التحقيق وكيف تعطي البذور وأين وكيف يتم تجميعها وكيف يمول البنك الفلاحي؟ ستفهمون أين نسير بفلاحتنا فرئيس الجمهورية يسير في واد والبعض في واد آخر وللأسف هم الذين يقررون أين ستكون الفلاحة وشكرا.

طرح السؤال الشفاهي
من قبل السيد محمود شلغاف

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، السؤال الشفاهي الرابع للزميل المحترم السيد محمود شلغاف، له الكلمة وله عشر دقائق على أقصى تقدير في المقعد رقم 210.

السيد محمود شلغاف

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق،

صباح الخير جميعا،

رمضان مبارك،

يعتبر قطاع الصيد البحري في تونس من القطاعات المهمة التي تساهم في دعم الاقتصاد الوطني من خلال توفير فرص العمل بصفة مباشرة أو غير مباشرة حيث يوفر آلاف مواطن الشغل وخاصة في مجال الصيد التقليدي ومن خلال تلبية احتياجات السوق المحلية والمساهمة في الصادرات وجلب العملة الصعبة.

لكن رغم أهميته أصبح قطاع الصيد البحري يعاني في العقود الأخيرة من تحديات كبيرة مثل التغيرات المناخية التي تؤثر سلبا على التنوع البيولوجي البحري وتدفع بالعديد من الكائنات البحرية إلى الهجرة وكذلك الافراط في الاستغلال وخاصة الصيد العشوائي الذي يتم بطريقة غير مستدامة ويؤدي الى استنزاف الموارد البحرية والإضرار بالبيئة.

من بين ممارسات الصيد العشوائي نجد الصيد بالكيس الذي يركز على المياه القصيرة ويجرف قاع البحر ويلقط كل شيء في طريقه وخاصة الأسماك الصغيرة ويقضي على معشبات "البوزيدانيا" التي تحافظ على التنوع البيولوجي باعتبارها موائل للعديد من الكائنات البحرية كالأسماك والرخويات مثل القرنيط والشوابي والقشريات مثل الجمبري والسلطعون الأزرق المعروف بداعش وكذلك تساعد على تثبيت الرمال في قاع البحر مما قلل من التآكل الساحلي وغيرها من الفوائد الأخرى.

ومن بين ممارسات الصيد العشوائي نجد أيضا استخدام شبكات فتحاتها ضيقة لا تسمح للأسماك الصغيرة بالهروب حتى تكبر ويكون حجمها قابلا للصيد ونجد كذلك الصيد أثناء تكاثر الحيوانات البحرية وخارج فترات الصيد المسموح به مثل صيد القرنيط في الفترة الممنوعة وهذا يؤدي إلى انخفاض كبير في أعدادها دون أن ننسى "درايز" البلاستيك وأيضا الشرافي التي أصبح العديد من البحارة يستعملون فيها البلاستيك وهذا يلوث البيئة وخاصة منها معشبات البوزيدانيا وكذلك يضر ضررا كبيرا بالمحميات البحرية كمحمية قرقنة التي تبلغ مساحتها 1085 كيلومتر مربع أي قرابة مساحة قرقنة سبع مرات.

إذن يتسبب الصيد العشوائي في انخرام المنظومة البيئية باستنزاف وإتلاف الثروة البحرية من أسماك ورخويات وبيضها وكذلك الأعشاب البحرية مما يؤدي إلى تصحر قاع البحر إضافة إلى إلحاق أضرار وخسائر مادية جسيمة بإتلاف معدات ووسائل بحارة الصيد التقليدي.

لجميع هذه الأسباب وقع منع الصيد العشوائي في معظم بلدان العالم وهناك أيضا اتفاقيات دولية تعمل على تعزيز التعاون بين الدول لمكافحة الصيد العشوائي وفي تونس أصبح الصيد العشوائي منذ بداية تسعينات القرن الماضي ظاهرة مما دفع السلطات التونسية حينذاك إلى إصدار قانون مقاومة الصيد العشوائي سنة 1994 لكن على أرض الواقع تفاقمت ظاهرة الصيد العشوائي أكثر فأكثر ومنذ الثورة أصبحت تمثل خطرا كبيرا يهدد قطاع الصيد البحري بكل جدية.

ففي قرقنة التي عندها قرابة 4000 بحار أي ينشط في البحر ويمثل أسطولها البحري 55% من أسطول ولاية صفاقس ويعتمد اقتصادها المحلي أساسا على البحر، في السنوات الأخيرة تدهور وضع البحر والبحارة فأصبح من سيء إلى أسوأ ونحن حاليا في موسم صيد القرنيط لكن بدون قرنيط فالبحار عنده 400 حجرة والحجرة هي فخ تقليدي لاصطياد القرنيط، بعدما اعتمد على جميعها صاد فقط اثنين في السنة الفارطة، موسم صيد القرنيط أغلق في 15 ماي.

لكن عدم احترام القانون الذي أصبح هو السائد وتفشي عقلية الإفلات من العقاب جعل العديد من البحارة يخالفون إجراءات الراحة البيولوجية ويتحدث الجميع عن القرنيط الذي يتم اصطياده من دراين البلاستيك حيث تزن القرنيط 100 غرام وحتى 50 غرام ولو تركوها ستكبر وتصل إلى 3 أو 4 كيلوغرام في موسم الصيد وهذا أمام مرأى وأعين كل الناس مما ساهم في عدم إيجاد القرنيط في موسم صيده.

يخرج مركب فيه ثلاثة أو أربعة بحارة لاصطياد القرنيط فبعد أن كانوا يصطادون منذ سنين خلت على الأقل 120 كيلوغرام، أصبح صيدهم هذه السنة يتراوح ما بين صفر إلى 10 كيلوغرامات بحيث أنهم يعملون بالخسارة، اذا أحصينا كل مستلزمات الصيد التي يتزايد سعرها باستمرار وقد أصبح الوضع كارثيا وينذر بالخطر وهذا يمكن أن يدفع بحارة الصيد التقليدي بقرقنة إلى الهجرة للبحث عن موارد رزق بديلة أو ممارسة أعمال غير قانونية مثل عملية الهجرة غير الشرعية أو المساعدة عليها أو كذلك تعزيز أسطول الصيد بالكيس وفي كل هذا يحمل بحارة الصيد التقليدي المسؤولية للدولة التي تخلت عن دورها وبقيت تشاهد دون أي تدخل منها وكان شيئا لم يكن.

ورغم صيحات الفزع من حين إلى آخر ونتذكر كلنا محاولة الهجرة السرية الجماعية التي قام بها بحارة القراطل يوم 31 ديسمبر 2012 من المؤسف أن العكس هو الذي حصل وأصبح الصيد الكيس أقوى ثم أقوى والآن مع ضخامة المراكب التي أصبحت في ضخامة البلانصيات هناك بعض مراكب كيس عندهم التبريد على المركب وأكثر من هذا تقوم مراكب الكيس بعملها الخارج عن القانون في شكل مجموعات كبيرة تصل إلى 50 مركبا وأكثر، تقوم بإتلاف شباك بحارة الصيد الساحلي من أجل طردهم من الأماكن التي يصطادون فيها ويقومون باحتلالها ثم استغلالها وما من رادع لهم وبعد الضرر المادي الكبير أصبح بحارة الشباك لا يجدون أين يرمون شباكهم خوفا من بطش هؤلاء .

ومن المفارقات بعض بحارة الصيد التقليدي الذين كانوا ضد الصيد بالكيس حين لاحظوا بالمكشوف أن الدولة غير قادرة على حمايتهم من هذه الآفة أصبحوا هم أيضا يمارسون هذه النوعية من الصيد وأصبح الآن عندنا أكثر من 2000 مركب كيس وهذا عمق المشكلة أكثر.

السيد الوزير، هناك عدة هياكل معنية لمقاومة الصيد العشوائي وليس فقط وزارة الفلاحة فوزارة الداخلية متجسدة في الحرس البحري والشرطة البلدية ووزارة المالية متجسدة في الديوانة ووزارة التجارة ووزارة الدفاع وكل هذه الوزارات مطالبة بالعمل مع بعضها من أجل وضع حد لهذه الافة والمجلس الوزاري المضيق الذي انعقد يوم 14 جانفي 2025 وخرج بقرارات مهمة من بينها مراجعة النصوص القانونية المتعلقة بمنظومة الصيد البحري وخاصة القانون عـ13ـدد لسنة 1994، من الضروري التعجيل بها وأخذ رأي أهل المهنة قبل سنها مع التأكيد على أن النصوص القانونية بعد صدورها لا يجب أن تبقى حبرا على ورق كما كان في السابق.

سيدي الوزير، في السنة الفارطة لاحظ البحارة أنه ثمة محاولات جدية من طرف الدولة للتصدي لظاهرة الكيس حتى أن بعض أصحاب مراكب عزموا على التخلي عن نوعية الصيد هذه، لكن قبل حلول شهر رمضان المعظم بأسبوعين أو أكثر وقع التسامح معهم ورجعوا أقوى من ذي قبل حتى أن بحارة الصيد التقليدي بقرقنة أصبحوا يتندرون ويقولون "الدولة عندها "فانا" تغلقها وتفتحها وقتما تشاء" سؤالي سيدي الوزير متى ستتصدى الدولة بكل جدية للصيد العشوائي؟ وشكرا.

إجابة السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا للزميل المحترم والان نحيل الكلمة إلى السيد عز الدين بالشيخ وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري لتقديم جوابه في مدة لا تتجاوز عشر دقائق. فليتفضل.

السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

شكرا،

شكرا على السؤال السيد النائب المحترم،

فيما يخص الخطة الوطنية لمقاومة الصيد البحري العشوائي تستمد البرامج التنفيذية الرئيسية التالية:

1. تدعيم المراقبة الميدانية.
2. تفعيل مشروع المراقبة بالأقمار الصناعية.
3. الحماية والاحياء بإغراق الأرصفة الإصطناعية.

فيما يخص تدعيم المراقبة الميدانية في هذا الصدد تم تكوين فرق مراقبة مشتركة كما قلت السيد النائب من وزارات الداخلية والتجارة والمالية والنقل والفلاحة من خلال اصدار منشور وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري عدد 128 بتاريخ 2 جويلية 2015 الذي يضبط مهامها وتركيبتها ويشرف على هذه الفرق الجهوية السادة الولاة.

تفعيل الفرق الجهوية المشتركة بوضع خطة عمل ميدانية للتصدي لهذه الظاهرة من خلال المنشور عدد 158 بتاريخ 23 جويلية 2017.

إقرار عدة إجراءات خلال المجلس المنعقد بتاريخ 12 نوفمبر 2015 والتي يمكن تبويبها كما يلي:

-رفع مردودية الصيد الساحلي والتقليدي حيث يتم تثبيت البحارة في هذا النشاط وعدم الانزلاق نحو الصيد العشوائي واعادة البحارة الذين يزاولون نشاطهم خارج القانون إلى طرق الصيد المستدامة.

- دعم مردودية الصيد الساحلي وتحسين دخل صغار البحارة من خلال اقرار مساهمة إضافية للدولة في كلفة معدات الصيد الساحلي التي توفر المردودية والانتقائية المثلى في حدود 20% من قيمة الاستثمار للمركب الواحد.

- التسوية الاستثنائية للوثائق الإدارية للمراكب التي لا تستجيب للتراتيب بقرقنة عبر اسناد رخص صيد سنوية مع ضبط شروط واضحة لعملية التسوية بصفة مسبقة وإقرار العقوبات والإجراءات الردعية في صورة العود.

- تدعيم الإدارة بالإمكانيات اللوجستية والبشرية لتفعيل دور الإدارة لمقاومة الصيد العشوائي من ذلك عن طريق اقتناء عدد 2 زوارق سريعة طولها عشرة أمتار للحراسة البحرية وانتداب وتكوين حراس الصيد البحري واقتناء خافرتين يبلغ الواحدة منها حوالي 27 مترا في إطار اتفاقية هبة مع الوكالة اليابانية للتعاون الدولي.

كما تم انتداب 69 حارس صيد بحري ابتداء من فيفري 2018 وتم توزيعهم على كافة المندوبيات الجهوية الساحلية علما أنهم شاركوا في دورات تكوينية.

كما يساهم حراس الصيد البحري المنتدبون في تدعيم فريق المراقبة لمقاومة الصيد العشوائي.

ثانيا، تفعيل مشروع المراقبة بالأقمار الاصطناعية وذلك بالتشجيع على تجهيز المراكب بالأجهزة الطرفية في مجال المراقبة عبر الأقمار الصناعية من خلال إقرار حوافز جبائية ومالية.

التشجيع على تجهيز المراكب بالأجهزة الطرفية في مجال المراقبة عبر الأقمار الاصطناعية.

اعفاء الأجهزة الطرفية من الرسوم الجمركية عند التوريد ومن الاداء على القيمة المضافة.

اسناد مساعدة مادية بقيمة 50% من كلفة اقتناء وتركيب الجهاز الطرفي.

اسناد منحة إضافية بقيمة 5% عند التزود بالوقود المدعم وتبعا للإجراءات المتخذة تم تجهيز إلى حد هذا التاريخ 914 مركبا بالأجهزة الطرفية على متن مراكب الصيد البحري التي يفوق طولها 15 متر والبالغ عددها 991 حسب ما تم إحصاؤه الى غاية 31 ديسمبر 2023.

وعملا على إضفاء مزيد النجاعة على التدخلات بحرا تم منذ شهر جويلية 2019 تمكين المصالح المركزية والجهوية للحرس البحري والجيش البحري من مفاتيح الولوج للمنظومة الوطنية لمراقبة مراكب الصيد البحري عبر الأقمار الاصطناعية.

ثالثا، الحماية والاحياء لإغراق الأرصفة الاصطناعية: يتمثل هذا المشروع الذي انطلق على إثر تجهيزه في إطار التعاون التونسي الياباني منذ 2007 في اغراق أرصفة اصطناعية عرض السواحل بالمناطق الأكثر تهديدا حيث بينت نتائج دراسة مواقع اغراق الارصفة الاصطناعية أن الأرصفة الاصطناعية ساعدت على إعطاء الغطاء العشبي لقاع البحر ورجوع العديد من الأصناف المائية التي تراجعت مخزوناتها.

وقد انطلق هذا المشروع منذ سنة 2009 بكلفة جملية 5,000,000 على مدى عشر سنوات.

ونظرا إلى الوضعية الاجتماعية المتردية التي شهدتها المنطقة لم تتمكن الإدارة منذ 2017 من استكمال المرحلة الأولى من هذا المشروع وعلى هذا الأساس تم العمل على إنجازه في إطار اتفاقية من مصالح الدفاع الوطني حيث تم ابرام الاتفاقية سنة 2019 لصنع واغراق ارصفة اصطناعية بعرض سواحل جربة بكلفة 2.9 مليون دينار.

كما تم في إطار مشروع التعاون التونسي البلجيكي تعزيز الإدارة التشاركية والشاملة للصيد الساحلي بتونس طبقا للاتفاقية المبرمة بتاريخ 21 اوت 2019 لتحويل جزء من الديون لدى بلجيكا إلى مشاريع تنموية.

مواصلة مشروع حماية خليج قابس من الصيد العشوائي من خلال اعلان استشارة لإنجاز دراسة تهدف أساسا إلى تحيين الدراسة الموجهة سنة 2013 لإعادة تحديد المواقع ذات الأولوية لإغراق الأرصفة الاصطناعية واستنادا إلى نتائج هذه الدراسة تتم مواصلة صنع واغراق الأرصفة الاصطناعية في المناطق المهددة في إطار هذا المشروع وذلك في اطار اتفاقية ثنائية مع مصالح وزارة الدفاع الوطني علما وأنه تم تحديد الكميات التي سيتم صنعها واغراقها سنويا وذلك في إطار الاتفاقية المصادق عليها من وزارة الدفاع الوطني حيث تم الاتفاق على اغراق الأرصفة حوالي 500 رصيف عرض سواحل العطايا بجزر قرقنة التي تعتبر من المناطق ذات الأولوية وشكرا.

تعقيب السيد النائب

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد الوزير، هل يرغب الزميل المحترم السيد محمود شلغاف في التعقيب وذلك لمدة لا تتجاوز خمس دقائق؟ فليتفضل.

السيد محمود شلغاف

شكرا سيدي الرئيس،

سيدي الوزير، نعرف أن الدولة في تمشيها لمقاومة الصيد العشوائي تفكر في الأثناء في تحقيق السلم الاجتماعية التي لا يمكننا بدونها أن نتحدث عن تنمية اقتصادية أو اجتماعية أو أي تنمية أخرى وهذه ليست معادلة بسيطة لذلك يجب على الدولة أن تأخذ الأمور على محمل الجد وتعطي الموضوع الأهمية التي يستحقها.

يتساءل العديد من بحارة الصيد التقليدي في قرقنة لم لا تنطلق مقاومة الصيد العشوائي من اليابسة أو حين تكون المراكب راسية في الميناء حيث معدات الصيد بالكيس واضحة للعيان "درايز" البلاستيك أو المعدات البلاستيكية التي يستعملونها لتثبيت الشرفية؟

كذلك هناك معامل تصنع شباكا فتحاتها ضيقة وممنوع الصيد بها، فلماذا لا تقع مراقبة هذه المعامل؟ وفي مناطق الصيد البحري من الأفضل خروج دوريات مشتركة من حراس الصيد البحري والحرس البحري والجيش حرصا على استبعاد أي احتمال لحدوث الرشوة والارتشاء مع ضرورة استعمال أجهزة متطورة حتى تقوم بعملها على أحسن وجه.

سيدي الوزير، بعد اغلاق أسواق الجملة في ميناءي العطايا والقراطل بقرقنة سنة 2004 وعدم جاهزية ميناء سيدي يوسف الذي كان من المفروض أن يكون جاهزا في أواخر سنة 2022 هذا ساهم في تفشي ظاهرة الصيد العشوائي، إذن من الضروري التعجيل بتجهيز ميناء سيدي يوسف وفتح أسواق الجملة في موانئ السلام للقيام بالمعاينة والمراقبة الصحية لمنتوجات البحر لضمان استرسال المنتوج "traçabilité" وهذا يساهم في التصدي لظاهرة الصيد العشوائي.

هناك بعض المطالب لبحارة قرقنة لتجديد رخص الصيد البحري التي يكون معلومها من 100 مليم فقط إلى دينار واحد فقط يجبر صاحب المركز في قرقنة على التنقل إلى مدينة صفاقس واضاعة يوم كامل وهذا غير معقول نظرا إلى عزلة قرقنة. الرجاء سيدي الوزير تقريب هذه الخدمة إلى البحارة بحيث يقع إسداؤها في قرقنة.

الرجاء كذلك النظر في إشكالية بعض البحارة المتعطلين في تحصلهم على رخص الصيد بسبب إيقاف إسناد الرخص منذ مدة أو لفوات أكثر من عشر سنوات على عدم التجديد.

بالنسبة إلى التزود بالوقود المدعم هناك 385 مركب صيد في قرقنة قوة محركها أقل من 75 حصان، إذن هذه المراكب حسب منشور 15 جوان 2020 مطالبة بالمعاينة كل ثلاثة أيام من أجل التزود بالوقود المدعم وإذا أخذنا بعين الاعتبار أيام العمل في الأسبوع البالغة خمسة أيام ووجود فرقتين فقط للمعاينة في قرقنة فإنه عمليا من المستحيل القيام بمعاينتها جميعا بوتيرة مرة كل ثلاثة أيام وهذا يجبر العديد من أصحاب هذه المراكب إلى اقتناء جانب كبير من المحروقات بالسعر العادي مما يثقل كاهلهم.

سيدي الوزير، لا يجب أن ينسينا ترشيد استهلاك الوقود المدعم إعطاء الحقوق لأصحابها والرجاء مراجعة هذه الأسرار والرجوع إلى القيام بالمعاينة كل 15 يوما كما كان في السابق.

سيدي الوزير، تم انتداب 40 طبيب بيطري على مستوى الجمهورية في وزارة الفلاحة، الرجاء تعيين طبيب بيطري في جزر قرقنة للإشراف على الدائرة الفرعية للإنتاج الحيواني بقرقنة وخاصة منها المنتوجات البحرية خاصة وأنه ليس لدينا طبيب بيطري في الصيد البحري.

أخيرا وليس آخرا بما أن أسطول الصيد البحري بقرقنة يمثل 55% من أسطول ولاية صفاقس وهناك دائرة وحيدة للصيد البحري فقط في ولاية صفاقس، لم لا تصبح قرقنة دائرة أخرى في الولاية؟ وهكذا تخفف الأتعاب على الدائرة الموجودة من ناحية وتقوم بتنظيم عملية الصيد البحري في قرقنة وتقريب الخدمات للبحارة من ناحية أخرى وشكرا على الاستماع.

طرح السؤال الشفاهي

من قبل السيد محمد بن سعيد

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، السؤال الشفاهي الخامس للزميل المحترم السيد محمد بن سعيد، له الكلمة وله عشر دقائق على أقصى تقدير.

السيد محمد بن سعيد

شكرا السيد الرئيس،

صباح الخير للجميع،

رمضان كريم مبارك علينا وعليكم وإن شاء الله على الأمة الإسلامية كافة،

مرحبا بالسيد وزير الفلاحة وكافة الإطارات المرافقة،

بداية السيد الوزير، لدي تساءل متى يتم توفير آلة الحفر لمعتمدية الهوارية ومعتمدية تاكلسة؟

من قبل الثورة السيد الوزير لا نملك آلة الحفر لجهر الأودية خاصة وادي القرعة بسيدي مذكور، كذلك بعض الأودية التي تشق مدينة الهوارية مثل وادي الكسائر ووادي تونار دوبي ووادي سيدي عبد السلام.

أيضا هناك وادي في منطقة زغران تابعة لمعتمدية الهوارية، هذا الوادي فيه انجرافات كبيرة واليوم وصل لحافة الطريق وسيضر بالطريق ولم يتم التدخل رغم مراسلاتنا العديدة في هذا الشأن وراسلت بصفتي رئيس بلدية سابقا وإلى حد اليوم لم يقع التدخل.

أيضا أريد أن أتساءل عن الإجراءات الخاصة بقلع الأشجار وقصها، الإجراءات مطولة وفي منطقة الرتيبة هناك عديد العقارات وقام المواطنين بإيداع مطالب لقص الأشجار ولاستغلال أراضيهم، هذه الأراضي خارج المجال الغابي السيد المدير العام لكن إلى حد اليوم لم ترد تراخيص لإزالة الأشواك ولتنظيف عقاراتهم.

أيضا أريد أن أتساءل عن مشروع التنمية الفلاحية المندمجة بولاية المهدية فهو معطل منذ سنة 2016 وإلى حد اليوم لا يزال في مرحلة الدراسة والسؤال لماذا لم يقع النظر في هذا المشروع من قبل لجنة التسريع في المشاريع الكبرى رغم أهمية هذا المشروع الوطني؟

أيضا الخارطة الفلاحية بولاية نابل السيد الوزير، منذ سنة 1986 إلى حد اليوم لم تتغير ولم تنقح، لدينا العديد من الأحياء السكنية في ولاية نابل تضاعفت عمرانيا وتضاعفت أيضا من حيث عدد السكان إلا أن الخارطة الفلاحية لا تزال على نفس الشاكلة، هذا الشيء تسبب في عديد الإشكاليات على مستوى إسناد تراخيص البناء وأيضا على مستوى التزود بالماء الصالح للشرب وتراخيص التزود بالنور الكهربائي.

متى يتم تنقيح الخارطة الفلاحية بولاية نابل؟ نحن نعرف أن هذه الولاية ولاية جاذبة وهي في توسع عمراني دوري ومنطقة جاذبة للمتساكنين نظرا إلى الموقع الجغرافي والطبيعة الموجودة فيها إلا أن الخارطة الفلاحية منذ 1986 إلى حد اليوم لم تتغير.

أيضا ما هو برنامج الوزارة لتوفير البذور المحلية الممتازة للتخلي عن استيراد البذور الضعيفة وغير المقاومة للأمراض وهو ما يكلفنا نفقات إضافية لتوفير الأدوية التي في أغلبها كيميائية وغالبا ما يتم اقتناؤها من قبل الدول التي تصدر لنا هذه البذور؟

سأتحدث أيضا عن ديوان الأراضي الدولية بتاكلسة، لدينا أكثر من 27 ألف هكتار في معتمدية تاكلسة مستغلة وموضوعة تحت استغلال ديوان الأراضي الدولية، نحن نعرف الوضعية المالية للديوان ونعرف كذلك نقص الموارد البشرية وأيضا عدم وتأخر تسوية وضعية العاملين في هذا القطاع الذي جعل الديوان اليوم حقيقة غير مستغِل لهذه العقارات كما يجب. وهذه العقارات تعتبر 70% منها مهملة وغير مستغلة، نادينا بأن يقع وضعها تحت تصرف أو تحت استغلال أصحاب الشهادات العليا وخريجي الجامعات ولكن هذا لم يحدث. على الأقل نجد خط تمويل لديوان الأراضي الدولية ونسوي وضعية العملة لكي يعود إلى سالف نشاطه ويقع استغلاله الاستغلال الأمثل.

كذلك أريد الحديث عن الأراضي الغابية وهذا الموضوع مهم جدا السيد الوزير ونتمنى إجابة واضحة وصريحة بخصوص هذا الموضوع.

موضوع الأراضي الخاصة الخاضعة للنظام الغابي، هذه الأراضي أكثر من ألف هكتار على ملك المتساكنين وعندهم شهائد ملكية في هذه العقارات وقد وقع وضعها تحت تصرف إدارة الغابات وتحت تصرف وزارة الفلاحة منذ أكثر من خمسين سنة بنية تثبيت الكثبان الرملية ومنع زحف الرمال لمدة زمنية معينة السيد الوزير وأضع ثلاثة أسطر تحت "مدة زمنية معينة" انتهت هذه المدة الزمنية ووقع تثبيت الكثبان الرملية ولدي تقرير خبير يؤكد لكم أن الكثبان الرملية مثبتة حاليا.

اليوم ما جدوى وجود إدارة الغابات واستغلال إدارة الغابات لهذه العقارات؟ اليوم هذه العقارات على ملك الخواص، أظن أنه من غير المعقول أن يقع التعدي على ممتلكات الخواص وممتلكات متساكني هذه المنطقة بتعلة تثبيت الكثبان الرملية والتي وقع تثبيتها.

الدولة لم تعوض للمواطنين ولم تدفع لهم ثمن هذه الأراضي ولا سمحت على الأقل بمشاريع تكون إيكولوجية، مشاريع نتفق فيها، نوعية المشاريع التي لا تضر بالمنظومة الغابية ولا تتضارب مع القوانين المنظمة للغابات والمضمنة طبعا بمجلة الغابات.

اليوم هذه العقارات مجمدة وهي بصيص أمل لشباب هذه المنطقة لو يقع الاستثمار في هذه الأراضي لكن إلى حد اليوم كما هي. نريد إجابة واضحة السيد الوزير، عندما أصدرت المحكمة حكمها لصالح هؤلاء وأصدرت فريضة فيها المالكين لهذه العقارات، هل هو حقهم أم لا؟ نتمنى توضيح هذا الموضوع لأن المدة طالت وتسببت لنا في مشاكل أخرى.

حتى المسالك الغابية المؤدية إلى الشواطئ اليوم لا البلدية قادرة على تهيئتها واستغلالها، حتى المواطنين أرادوا اصلاح وتهيئة هذه المسالك إدارة الغابات دائما تمنع التدخل رغم أن الملكية تعود إلى المواطنين.

وأنا بصفتي رئيس بلدية سابقا قمت بثلاثة ملفات في استغلال الملك العمومي البحري ودائما المعوق القانوني الذي حال دون تمكيننا من الموافقة على الترخيص على أشغال الملك العمومي البحري هو عدم سماح وزارة الفلاحة باستغلال هذا الطريق. قاموا بمراسلتكم عديد المرات لتمكيننا من الموافقة على استغلال الطريق الذي بقي مستغلا والبحر يستقبل مئات السيارات تدخل الشاطئ لكن عندما نرغب في التمتع بترخيص ونريد خلق مورد للبلدية المحدثة يكون هناك مشاكل ولا يمكنها الإصلاح. رجاء السيد الوزير إيجاد حل في هذا الموضوع.

أيضا، قمنا باتفاقيات سابقا وصادقنا على بعض مشاريع القوانين التي تحتوي على اتفاقيات لاستصلاح الغابات ولتمويل مشروع تعزيز الفلاحة الشبه غابية والرعوية المتدهورة، القانونين هما القانون عدد 77 لسنة 2024 والقانون عدد 76 لسنة 2024 في تمويل المشروع المندمج للفلاحة الجبلية الصغرى بالشمال الغربي دينامو. لما لا نقوم باتفاقية مماثلة في الشريط الغابي الموجود من قربص إلى الهوارية؟

أتذكر أن هناك مكونا من مكونات المشروع هو تهيئة المسالك لو نقوم بتهيئة هذه المسالك السيد الوزير إلى جانب أننا سنسهل دخول سيارات الحماية المدنية في حالات الحرائق أو غيرها. كذلك سنسهل دخول سيارات الأمن لإسعاف الغرق في حالات الغرق. أيضا سنسهل دخول المصطافين أبناء هذه المنطقة التي تعتبر الشواطئ المتنفس الوحيد وكذلك سنسهل التفقد لأعوان إدارة الغابات، هذه الأهداف التي يمكن تحقيقها لو يقع تعبيد هذه المسالك.

وأيضا لما لا يتم تسييج الغابات؟ ضرر كبير يتسبّب فيه الخنزير البري للأراضي الفلاحية المتاخمة للجبال واليوم هناك عزوف كبير عن النشاط الفلاحي خاصة وأن الهوارية معروفة ببعض الأنشطة وبعض الزراعات مثل الككاوية والدرع والفرينة.

أيضا الخنزير البري يتسبب في معدل على الأقل حادثتان في الأسبوع أثناء عبور الطريق الجهوية عدد 26، أضرار بدنية كبيرة وكذلك أضرار مادية، في الحقيقة لو نقوم باتفاقية قرض لهذه المنطقة ونفتح الاستثمار فيها صدقني السيد الوزير سيكون له تأثير إيجابي وتغيير عميق في هذه الجهة وشكرا.

إجابة السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الزميل المحترم والآن نحيل الكلمة إلى السيد عز الدين بالشيخ، وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري لتقديم جوابه في مدة لا تتجاوز عشر دقائق، فليتفضل.

السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

شكرا السيد الرئيس،

شكرا على السؤال السيد النائب المحترم،

تتواجد المساحات الغابية موضوع السؤال بمعتمديتي تاكلسة والهوارية وهي ترجع بالملكية للخواص ومشمولة في جزء هام منها في حدود مناطق تثبيت كثبان الرمال المحدثة بالأمر المؤرخ في 4 جويلية 1929 والمتعلق بإحداث منطقة تثبيت الرمال بمنزل بلقاسم والأمر المؤرخ في 11 أكتوبر 1945 المتعلق بإحداث منطقة تثبيت كثبان الرمال الغربية بالوطن القبلي وقد أوكلا هذان الأمران للإدارة مهمة تثبيت الكثبان الرملية بالمنطقة لتسجيلها والتصرف فيها إلى حين انتهاء مهمة التثبيت وحماية المنشآت العامة والخاصة بالوطن القبلي من خطر زحف الرمال.

وبالنظر إلى أن مهمة تثبيت كثبان الرمال لا تزال جارية خاصة وأن هذه الكثبان لا تزال تشكل خطرا على المنطقة فإنّ وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري من خلال الإدارة العامة للغابات بصدد القيام بأشغال التثبيت والصيانة وحماية المساحات المشجرة من الحرائق والاعتداءات وذلك في إطار أحكام الفصول 145 و154 من مجلة الغابات الجاري بها العمل بما في ذلك تهيئة المسالك والبنية التحتية اللازمة للتدخل والحماية من الحرائق وتيسير عمليات الاستغلال.

ومن المهم التأكيد على الأهمية التي تكتسيها هذه المساحات الغابية من الناحية البيئية ومن الناحية الاقتصادية وذلك اعتبارا لحجم المجهودات والمصاريف المبذولة من طرف الدولة لإحداث هذه المساحات الغابية والتي تعرف ضغطا متواصلا من طرف المالكين ومن يمثلهم قصد تغيير صبغتها واستغلالها عمرانيا وفلاحيا وهو ما يتنافى مع الغرض الذي أحدثت من أجله.

وعليه فإن وزارة الفلاحة ملتزمة بمواصلة التصرف في هذه العقارات بموجب القانون وهي تتولى حمايتها وتهيئتها حسب ما تقتضيه متطلبات التصرف.

وفي الحقيقة الوضعيات العقارية شائكة وهي أراضٍ اشتراكية لم يتم إلى حد الآن الانتهاء من تهيئتها ويتم التعامل معها دون الحد من حق الملكية.

وتجدر الإشارة إلى أنه تم مؤخرا ترخيص لأحد الخواص لإنجاز مشروع سياحة إيكولوجية بالمنطقة وشكرا.

تعقيب السيد النائب

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، هل يرغب الزميل المحترم في التعقيب؟ وذلك لمدة لا تتجاوز خمس دقائق فليتفضل.

السيد محمد بن سعيد

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير، تثبيت الكثبان الرملية منذ أكثر من خمسين سنة ولم نصل بعد إلى تثبيت هذه الكثبان الرملية؟ هذه أرض المواطنين وحقهم، لم أفهم؟ عندما يكون للدولة عقار لدى مواطن تفعل كل ما بوسعها وتتبع جميع الطرق وهذا حقها لاسترجاع ممتلكاتها. اليوم المواطن لأنه الحلقة الضعيفة في هذا البلد يجب أن نعتدي عليه ويجب أن يقبل مهما كانت التكاليف؟

فلنطلع السيد الوزير على الاتفاق المبرم بين الأجداد وبين إدارة الغابات لكي نعرف بنود الاتفاق على مدة زمنية معينة وهل هناك تسويغ أو مقابل لاستغلال هذه الأراضي أم لا؟ لماذا نترك الأمر في الظلمة؟ نريد أن نفهم الموضوع بأكثر وضوح السيد الوزير.

لا يعقل أكثر من ألف هكتار على ملك مواطنين ونقول مازلنا نثبت الكثبان الرملية وهي تحت استغلال الغابات وبسند قانوني ولا نستغلها عشوائيا. لا يوجد سند قانوني السيد الوزير يجعلنا اليوم نستغل أرضا بدون مقابل لأكثر من خمسين سنة.

قدم لي تقرير خبير يقول إن تثبيت الكثبان الرملية يبقى أكثر من خمسين سنة وأنا أقطن بتلك المنطقة يعني أعرف أن الكثبان الرملية لن تتجاوز عشرة أمتار بالغابات ومستعد للقيام بزيارة ميدانية ونرى أين وصل مستوى الرمل.

من غير المعقول أن نبقى نعمم الإجابات السيد الوزير، لا بد من حل هذا الإشكال والمواطنون لا يرغبون في استغلالها عمرانيا مثلما صرحت، بل يرغبون في القيام بمشاريع ايكولوجية والسيد الذي رخصتم له إلى حد الآن لم ينطلق في المشروع لأنه لم يستوف التراخيص من عندكم.

اليوم هناك مستقبل واعد لهذه المنطقة السيد الوزير وتصورنا للمنطقة أن تكون وجهة سياحية إيكولوجية والخطوة الأولى مثلما تحدثنا عن تعبيد هذه المسالك الخطوة الأولى في اتجاه تطبيق هذا التصور هو تعبيد الطرقات وتهيئة الطرقات. ما المانع اليوم في تهيئة هذه الطرقات؟ يمكن حتى لشباب وأهالي المنطقة الولوج إلى البحر يعني نسهّل لهم الدخول للبحر لكي يتمتعوا بالشاطئ، نسهل حتى للمواطنين من كامل تراب الجمهورية فهي وجهة جاذبة لكل المواطنين يزورونها من كل جهات البلاد.

لماذا لا يكون شريط ساحلي ممتد من رادس وصولا إلى الهوارية وصولا إلى نابل، لا يوجد طريق معبد مؤدي إلى الشاطئ إلا الطرقات الموجودة، لما نمنعهم؟ MC26 يشق المجال الغابي والسيد المدير العام يعرف في واد العبيد في بوكريم يشق الغابة في النشع في بنجدي في هنشير الشادي وفي كل الأماكن. لما لا نسهل للمواطن الولوج إلى الشاطئ؟ نطبق هذا التصور ونستقطب مستثمرين في المجال الايكولوجي، يجب تعبيد الطرقات لكي نسهل على الزوار الدخول واكتشاف هذه الثروة الطبيعية ويكتشفوا هذه المنطقة.

لما لا تمنحونا الموافقة والبلدية ستنجزها؟ وافقوا لكي نصلح الطرقات، هذه الأرض على ملك الخواص ليست على ملك الغابات من يغرق في البحر لا يمكن للحماية المدنية أن تصل له، أنا شخصيا صدقا توفي شخص في سيارتي قبل أن تصل الحماية المدنية. هذا غير معقول، حياة مواطنين على المحك، لما كل هذا التكبيل السيد الوزير؟

السيد الوزير، القوانين اليوم يجب أن تتغير والهوارية وتاكلسة لا يمكن أن تنشط وتستثمر إلا في المجال السياحي الإيكولوجي وتتمتع بكل الضروريات وكل المستلزمات فلما نمنعها؟ وإن لزم الأمر تغيير القوانين، نحن ضد تغيير المنظومة الغابية، ضد قطع أي شجرة. أجدادنا عملوا في إدارة الغابات ونحن أبنائها لا نريد أن نلحق بها الضرر ولو أنها أرض المالكين، ولكن نريد أن نستثمر فيها ونمكن الشباب من العمل فيها لا مشاهدتها من بعيد، هذه أرضه وأرض أجداده، هذه مظلمة تسلط عليه السيد الوزير.

رجاء السيد الوزير نبرمج جلسة في هذا الموضوع ونتحدث فيه بأكثر جدية. هذا حق المواطنين وأنا أقوم بتهدئتهم على أمل إيجاد حل والوصول إلى حل في هذا الموضوع.

قدموا لنا آجالا لكي نعرف متى يتم استرجاع الأراضي لمالكيها وأصحاب الحق؟ شكرا.

طرح السؤال الشفاهي
من قبل السيد فيصل الصغير

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، السؤال الشفاهي السادس للزميل المحترم السيد فيصل الصغير وله عشر دقائق على أقصى تقدير تفضل.

السيد فيصل الصغير

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الفلاحة وكافة الإطارات المرافقة له،

السؤال الشفاهي اليوم يتمحور حول الوضع الفلاحي في معتمدية قلعة الأندلس وسيدي ثابت في جزءه الأول والجزء الثاني موضوع الصيد البحري في قلعة الأندلس.

الجميع على علم بالوضع الذي وصلته معتمدية قلعة الأندلس من سيدي ثابت المعتمديتان فلاحيتان بامتياز ونزود السوق التونسية بعديد المنتوجات الفلاحية المتنوعة ومن الخضروات وتصل الكميات إلى 30 ألف أو 40 ألف طن. كذلك كانت هذه المعتمديات تنتج يوميا قرابة 60 ألف لتر من الحليب، ولكن للأسف خلال السنوات الأخيرة تراجع هذا الإنتاج بشكل ملحوظ.

كذلك توفر اليد العاملة ومواطن الشغل وهذا ما نجسده على مستوى هذه المعتمديات وهي قبلة لعديد المواطنين من المناطق الداخلية يأتون للعمل صيفا وشتاء في مختلف المنتوجات لكن للأسف القطاع الفلاحي اليوم شهد تدهورا كبيرا جدا لأسباب متعددة ومختلفة أهمها التغيرات المناخية التي أثرت بصفة كبيرة وندرة المياه إلى جانب غياب استراتيجية استباقية أو حتى بعدية من وزارة الفلاحة للمحافظة على القطاع الفلاحي في هذه المنطقة..

للأسف اليوم المواطن في هاتين المعتمديتين لا يملك مورد رزق آخر سوى القطاع الفلاحي، عندما يخرج من البحر أو من الفلاحة لا يجد أي عمل آخر وحتى الصيد البحري وهو في حد ذاته يشهد مشاكل كبيرة لكن سيدي الوزير لم نر أي استراتيجية واضحة أو حتى حلول عملية من الوزارة خصوصا فيما يتعلق بالمياه المعالجة، لم نر بادرة أو توجها حقيقيا لاستعمال المياه المعالجة في كل مرة نجد اشكال المعالجة الثنائية والمعالجة الثلاثية وفي كل مرة تخلق إشكاليات سواء للفلاح أو حتى اتلاف المحاصيل.

اليوم ننطلق من ميثاق أحكام استغلال المناطق السقوية العمومية بولاية أريانة وهو ممضى من طرف مكتب التخطيط والتوازنات المالية والإدارة العامة للهندسة الريفية واستغلال المياه والمندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بأريانة والاتحاد الجهوي للفلاحة والصيد البحري. من بين النقاط الالتزام بتأمين تزود المناطق السقوية بمياه الري من خلال توفير الحصص المتفق عليها ففي السنوات الممطرة نحتاج 9 ملايين متر مكعب وفي الأيام العادية 10.6 وفي مواسم الجفاف 11.6 مليون متر مكعب، لكن للأسف اليوم الظروف المناخية أقوى من هذه الاتفاقيات والمواطنون يطالبون أن تمنحهم الكمية المخصصة لهم، 2 ملايين متر كب لكن للأسف اليوم هذه النسب لا تصل.

بالرجوع إلى موضوع سيدي ثابت نجد اشكالا على مستوى منوبة ولا يوجد حلول نظرا إلى عدم وجود الاعتمادات وطول المدة لكن لفلاح هو من يعاني ويتكبد الخسائر.

كذلك في قلعة الأندلس الماء لا يصل حتى كمية المياه لا تتجاوز نسبة 20%، أكيد أن السادة المديرين يؤكدون كلامي فاليوم هناك ظاهرة تبخر وهناك شفط عشوائي للمياه يصل إلى مستوى شفط ممنهج يقوم به أشخاص أقوى من المسؤولين أو أقوى من الفلاحين، لديهم آليات شفط عالية المنسوب والوزارة لم تتخذ معهم أي اجراء. حتى في اجتماع 2018-2019 لم تتخذ أي إجراءات فعلية ضد هؤلاء. لا أعلم إن كانوا أقوى من الدولة؟

لذا سيدي الوزير، نطلب منكم العمل على تأمين حصة قلعة الأندلس وحصة سيدي ثابت من المياه المبرمجة سواء في قنوات منغلقة أو مزيد الحرص على إيصال هذه الكميات.

في خصوص تعصير المنطقة السقوية في سيدي ثابت، مشروع انطلق منذ 2015 قرابة عشر سنوات ولم ينجز المشروع إلى اليوم عديد التعطيلات وعديد الإجراءات نتمنى أن يعرف الفلاح متى ينتهي هذا المشروع.

كذلك المنطقة السقوية بقلعة الأندلس تم بعثها منذ سنة 1990 مر عليها أكثر من 25 سنة، اليوم للأسف شبكتها مهترئة والماء الضائع أكثر من الماء الذي يصل إلى الفلاح. لا بد اليوم من العمل على تعصير هذه المنطقة علما أن هناك دراسة منذ سنة 2015 حاضرة وإن شاء الله ترى النور في أقرب وقت.

أعود للتوجه إلى المياه المعالجة، المنطقة السقوية ببرج الطويل تعتبر من أكبر المناطق السقوية حوالي 3200 هكتار وهي مخصصة لإنتاج الأعلاف من المياه المعالجة وهنا لا بد سيدي الوزير من الاهتمام بهذه المنطقة السقوية، حقيقة اليوم إنتاج الأعلاف بمختلف أنواعها تساهم في انخفاض تكلفة الأعلاف الأخرى والأسمدة وغيرها من المصاريف بالنسبة للفلاح.

اليوم كذلك لدينا الأراضي الدولية شاسعة وكبيرة وهذه الأراضي قريبة لأحواض معالجة المياه. لا بد من تثمين هذه الأراضي وإعطائها للشباب في شكل كراءات أو ما شابه ذلك واستغلالها على الأقل للأعلاف وتربية الماشية.

سيدي الوزير، اليوم لا بد من تسهيل إجراءات الحصول على القروض في مختلف المجالات الفلاحية خاصة للشباب. نعرف أن الإشكال لدى الشباب هو شهادات الحوز وعندما يقدم قرضا يطلب منك شهادة ملكية، للأسف اليوم في قلعة الأندلس وسيدي ثابت المواطنون لا يملكونها إضافة إلى طلب مراجعة كراس الشروط الخاصة بمصانع الأعلاف التي تعتبر رخصة مجحفة من حيث المساحة الجملية والتي وضعت على المقاس في زمن معين.

بالإضافة إلى المطالبة برخصة تصنيف المؤسسة والتي تسند في المناطق الصناعية في حين أن أغلب مصانع الأعلاف منتصبة بمناطق فلاحية والعديد من أصحاب المصانع هم اليوم مهددون بإيقاف التزود بالمواد العلفية المدعمة كالشعير والسداري والذي يمكن أن يؤثر على الفلاح وعلى القطاع الفلاحي.

في الأخير، أريد أن أتطرق إلى موضوع الجمعيات المائية، ما هو برنامج الوزارة مع الجمعيات المائية؟ نعرف سابقا كانت المندوبية الجهوية هي التي تقوم بالاستخلاصات وجاءت الجمعيات المائية اليوم فيها الكثير من المشاكل وفيها مديونية كبيرة ولكن هناك من قضى أكثر من 10 و15 سنة عملا في هذه الجمعيات، أخذوا قروضا فما هو مصير هؤلاء الشباب وما هي الحلول المقترحة؟ وشكرا.

إجابة السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا للزميل المحترم والآن نحيل الكلمة إلى السيد عز الدين بالشيخ، وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري لتقديم جوابه في مدة لا تتجاوز عشر دقائق، فليتفضل.

السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

شكرا،

شكرا على السؤالين،

فيما يخص السؤال الشفاهي الأول حول استراتيجية الوزارة حول الوضع الفلاحي في معتمدية قلعة الأندلس وسيدي ثابت من ولاية أريانة، يتم حاليا استكمال إنجاز مشروع تعصير المنطقة السقوية بسيدي ثابت حيث تم الانتهاء من الجزء الأول للمشروع الذي شمل الجزء العلوي لمنطقة جبل عمار من معتمدية سيدي ثابت على مساحة 950 هكتار وبصدد استكمال الجزء السفلي للمنطقة على مساحة 3200 هكتار حيث شهد هذا الجزء عدة إشكاليات من أهمها اعتراض المواطنين على أشغال مد القنوات مما استوجب الالتجاء إلى انتزاع بعض الأراضي بموجب الأمر عدد 82 مؤرخ في 23 جانفي 2024 علما أن نسبة تقدم إنجاز المشروع حاليا في حدود 80%.

كما تم في السنة الفارطة تسجيل انسداد على مستوى القناة الرئيسية لجلب المياه من الشمال بولاية منوبة لتزويد المناطق السقوية منها المنطقة السقوية بسيدي ثابت وقد تم إعداد استشارتين من طرف مصالح مندوبية منوبة، الاستشارة الأولى تمثلت في الكشف عن سمك الانسداد حيث تبين أن الانسداد كبير والاستشارة الثانية تمثلت في اختيار مقاولة لإزالة الانسداد وذلك لضمان التدفق الطبيعي للمياه لري المناطق السقوية.

في هذا المجال المحافظة على الأراضي الفلاحية والحد من الانجراف برمجت دراسة تخطيطية للتهيئة والمحافظة على الأراضي الفلاحية بولاية أريانة والتي شملت معتمدية سيدي ثابت وقد تم إعطاء الإذن لمكتب الدراسات بالانطلاق بداية شهر مارس 2025

وذلك لاستغلال مخرجات الدراسة في تحديد مناطق التدخل للحد من الانجراف والتحكم في مياه السيلان.

برمجة دراسة للحماية من خطر الفيضانات بمنطقة طبايب والمباركة من معتمدية سيدي ثابت وهي في طور فتح الاعتمادات وتهدف هذه الدراسة إلى تحديد كيفية التدخل لحماية الأراضي الفلاحية والبنية التحتية من خطر الفيضانات بهذه المناطق.

برمجة إنجاز مصارف حجرية لتعديل مجاري الأودية بمعتمدية سيدي ثابت وذلك خلال سنة 2025.

ثانيا، فيما يخص استراتيجية الوزارة في القطاع الفلاحي بمعتمدية قلعة الأندلس، للذكر تتميز معتمدية قلعة الأندلس بتربة طينية تعاني من ارتفاع الملوحة والتغدق مما يجعلها تقتصر على زراعات معينة تتماشى مع التربة وتتنوع المساحات إلى 12250 هكتار أراضي محترفة 207 هكتار مراعي وغابات 5705 هكتار مساحات سقوية عمومية يستغل منها فقط 489 هكتار نظرا إلى محدودية الواردات من المياه المتأتية من سدود الشمال. 9844 هكتار مساحات زراعات كبرى منها 4669 مساحات أعلاف، 503 هكتار أشجار مثمرة منها 369 هكتار زياتين.

كما تتميز معتمدية قلعة الأندلس بتربية الماشية حيث يوجد بها 10679 رؤوس أبقار و34322 رؤوس أغنام و369 رؤوس ماعز.

وقد شهدت منطقة قلعة الأندلس على غرار بقية المناطق بكامل البلاد عدة سنوات جفاف مما أثر سلبا على القطاع الفلاحي بالمنطقة خاصة أن التربة تعاني من ارتفاع الملوحة وباعتبار أن المناطق السقوية بهذه المعتمدية تتزود من المياه المتأتية من سدود الشمال ونظرا إلى أن كل السدود في الشمال شهدت مخزونات مائية محدودة خلال السنوات الأخيرة فقد تم تسجيل ضعفا في نسبة الاستغلال بهذه المناطق في حدود 9%.

ولتدارك هذه الوضعية فإن من الحلول المستقبلية التي يمكن العمل عليها استغلال المياه المستعملة المعالجة الصادرة من عدة محطات وذلك لري المناطق السقوية العمومية المتواجدة بالمعتمدية أي معتمدية قلعة الاندلس.

بالنسبة إلى السؤال الشفاهي الثاني حول وضعية الاستراتيجية المتعلقة بقطاع الصيد البحري بمعتمدية قلعة الاندلس، للإشارة تتميز معتمدية قلعة الأندلس بنشاط الصيد البحري التقليدي وهو نوع من أنواع الصيد الذي يعتمد على طرق ومعدات صيد تقليدية وصديقة للبيئة.

يعتبر هذا الصنف من الصيد جزءا من التراث والتقاليد المحلية للمنطقة حيث يمثل الصيد البحري جزءا مهما من الثقافة والاقتصاد المحلي في المنطقة ويساهم في الأمن الغذائي.

وترتكز استراتيجية الوزارة بالنسبة إلى قطاع الصيد البحري في:

أولا حماية الثروات السمكية وإحكام التصرف في الموارد البحرية حيث تتميز سواحل قلعة الأندلس بأنها قليلة العمق وهي بالتالي تشكل الفضاء الأمثل لتكاثر الأصناف السمكية ويتم حماية الثروة السمكية بهذه المنطقة من خلال نشاط الفريق الجهوي للتصدي للصيد العشوائي بولاية أريانة وهو فريق متعدد الاختصاصات يتصدى لشتى أنواع ممارسات الصيد العشوائي ومداولة المنتوجات الفلاحية المنجرة عنه.

ثانيا، الترفيع في القدرة التنافسية ومردودية القطاع حيث يتم تحقيق هذا الهدف عبر التشجيع على مواصلة استعمال معدات الصيد البحري التقليدي والتي تعتبر معدات صيد انتقائية بامتياز لأنها تسمح بصيد الأصناف البحرية ذات الجودة العالية والقيمة التسويقية المرتفعة، حيث يتمتع بحارة الصيد التقليدي بمنحة استثمار تصل إلى 55% من قيمة الاستثمار الجملي وتساهم الوزارة في التقليص من تكلفة الإنتاج عبر المساهمة بنسبة 50% من قيمة المحروقات.

ثالثا، التأقلم مع التغيرات المناخية على غرار بقية السواحل التونسية حيث شهدت سواحل قلعة الاندلس تواجد الصنف البحري الغازي يعني السلطعون الأزرق نتيجة للتغيرات المناخية. وفي هذا الصدد تم وضع برنامج من طرف المعهد الوطني لعلوم وتكنولوجيا البحار لمتابعة وضعية السلطعون الأزرق في المنطقة إضافة إلى العمل على مساعدة بحارة المنطقة للتأقلم مع هذا الصنف البحري أي طريقة صيده وترويجه وتسويقه وتثمينه وشكرا.

تعقيب السيد النائب

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد الوزير، هل يرغب الزميل المحترم السيد فيصل الصغير في التعقيب وذلك لمدة لا تتجاوز خمس دقائق؟ تفضل المقعد رقم 11.

السيد فيصل الصغير

شكرا السيد الرئيس،

شكرا السيد الوزير على الإجابة،

أود القول السيد الوزير أنه بالاعتماد على مؤشرات التنمية في السنوات الماضية معتمدية قلعة الأندلس أصبحت تصنف من أفقر المناطق، نرى مؤشرات التنمية في القطاع الفلاحي ونحن نعرف اليوم الوضعية التي وصل إليها قطاع الصيد البحري ونعرف المدة التي بقي فيها الميناء مغلقا.

لذا السيد الوزير، لا بد من الاهتمام وإعطاء أولوية لهذا القطاع ولهذه المعتمدية سواء قلعة الأندلس أو سيدي ثابت لأن اليوم أكثر من 80% من المواطنين سواء شباب أو غيرهم مورد الرزق الوحيد لهم هو الفلاحة والصيد البحري وهنا لا بد من إعطاء الأولوية لهاتين المعتمديتين.

سأتطرق إلى نقطة أخرى لم أتمكن من الحديث عنها وهي موضوع المرفأ البحري في قلعة الأندلس. نرجع إلى المرفأ الأول الذي تم إنشاؤه سنة 1997 حينها اعترضوا على الموقع وحسب الدراسات قالوا أن هذا المرفأ مكانه غير مناسب بحكم ظاهرة الترمل لكن للأسف ربما برأيي السياسي المرفأ أنجز في ذلك المكان وبعد سنوات اكتشفنا المشاكل التي تسببت في إغلاق الميناء والبحارة تشردت في العديد من المناطق وتعرضوا للعنف وحتى للقتل.

ولكن اليوم نعود في 2019 بمشروع في إطار حماية مرفأ قلعة الأندلس بكلفة حسب ميزانية 2024 تصل إلى 34 مليار لكن للأسف سنعود لنفس الإشكال بتصريح من وزارة البيئة اليوم تقول فيه أن قلعة الأندلس من أكثر المناطق المهددة بالانجراف البحري ثم نرى مشروعا للحماية بقيمة 32 مليار. هنا توجد نقطة استفهاما إما أن يكون تصريح وزارة البيئة خاطئ ولا أعلم إطاره ولو اعتمدنا تصريح وزارة البيئة الذي يقر بأن قلعة الأندلس من أكثر المناطق المهددة

بالانجراف المائي ونرى مشروعا بقيمة 32 مليار هنا يمكن الحديث عن عدة تأويلات.

لذا سيدي الوزير نريد أن نجد إجابة لهذه النقطة كتابيا. شكرا.

طرح السؤال الشفاهي

من قبل السيد نزار الصديق

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، السؤال الشفاهي السابع للزميل المحترم السيد نزار الصديق. الكلمة للزميل المحترم لمدة عشر دقائق المقعد رقم 185.

السيد نزار الصديق

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بك سيدي الوزير وبالوفد المرافق لك،

في الواقع أود التطرق إلى موضوع قبل أن أبدأ بالسؤال الذي توجهنا به إليكم، بئر عمارة هو بئر بدائي في الصحراء بمنطقة حزوة هذا البئر حفر منذ سنة 1967 حفر من قبل البدو لأن الإبل والمتنقل والأغنام كانت تشرب منه وفي كل مرة يقومون بجهر في الصحراء في الأيام القليلة الفارطة قام خمسة أو ستة شيوخ مسنين بعملية جهر هذا البئر فما راعهم إلا تدخل الحرس الذين قاموا بحجز المعدات البسيطة التي كانوا يستخدمونها في الجهر وأخذوهم إلى المركز وتم تحرير محاضر وكذا.

سيدي الوزير، نرجو من المندوبية الجهوية للفلاحة بتوزر أن تتدخل وتمكنهم من ترخيص أو تتدخل في هذا الموضوع لأنه لا يتطلب كل ما حصل.

أمر إلى السؤال أود إعلامكم سيدي الوزير أنني أودعت هذا السؤال الشفاهي بمكتب الضبط بتاريخ 3 جويلية وذلك حول الاستعدادات لموسم التمور الفارط والحمد لله موسم التمور يتجدد كل سنة وأيضا نفس الإشكاليات ونفس معاناة الفلاح تتكرر كل سنة وهذا طبعا ما يجعل السؤال الذي توجهنا به إليكم ما يزال قائما ولم يتغير.

سيدي الوزير، تعلمون جيدا أن منطقة الجريد ككل تعتمد بالأساس على غراسة النخيل وإنتاج التمور بدرجة أولى وهو قطاع محوري ترتكز عليه حياة مواطنينا وكل الحركية الاقتصادية تقريبا خاصة بولايتي توزر وقبلي. هذا القطاع الحيوي لا يزال يعاني من عدة مشاكل كبيرة تتعلق أساسا بالجودة وارتفاع التكاليف وصعوبة الترويج.

كما تعلمون جيدا كانت لدينا مناطق نصدر لها التمور أصبحت اليوم تنتج وتغرس التمور بنفسها وكذلك ظهرت دول أخرى لم تكن تنافسنا في السابق في الإنتاج لكنها اليوم فاقتنا كثيرا من حيث الجودة والقدرة التنافسية.

في هذا الإطار أود أن أسأل، ما هي استراتيجية الوزارة لتطوير قطاع التمور خاصة من حيث الجودة وقدرتنا على الترويج وفتح أسواق جديدة حتى نحافظ على تموقعنا في السوق ونظل قادرين على المنافسة؟

متى يتم تفعيل دور المجمع المهني المشترك للتمور حتى يؤدي وظيفته المرجوة حسب الأمر المنظم لهذا الهيكل وحتى يخرج من مهامه التقليدية المتمثلة فقط في اقتناء البخارة والناموس؟ لماذا لا يتم توسيع دوره ليشمل مراحل ما بعد الإنتاج من جني وتجميع وتخزين وترويج؟ ولماذا مجمع بهذه الأهمية لا يزال إلى حد الآن بدون مدير؟ هذه نقطة استفهام كبيرة وكل الفلاحين والمتدخلين يتساءلون عن سبب بقاء هذا الهيكل دون مدير وبدون إطارات كافية.

سيدي الوزير، متى يتم تنظيم حلقة الوسطاء وهنا يظهر مشكل كبير لأنه من غير المعقول أن تكون تكلفة الكيلوغرام الواحد من التمر على النخلة ما بين 2300 إلى 2800 مليم ثم يباع بـ 800 مليم فقط وبالتالي الفلاح يعاني سنويا من مشاكل كبيرة لتغطية التكاليف فما بالك بالربح؟

متى سيتم العمل أيضا على حوكمة الهياكل المهنية الفلاحية من مجامع تنمية وشركات تعاونية للخدمات الفلاحية من حيث التأطير والتمويل والمتابعة حتى تحقق النهوض بالنشاط الفلاحي خاصة في مرحلتي الإنتاج والتسويق؟

ما هي أيضا استراتيجية الوزارة لهيكلة مياه الري وفض الإشكاليات المتعلقة بالجمعيات المائية وتطويرها وإمكانية تجهيز الآبار بالطاقة الشمسية؟

أنتم تعلمون جيدا خاصة في منطقة الجريد أن الطقس مشمس والفلاحة الواحية سقوية بالأساس وأكبر مشكل يواجه الفلاح هناك هو فاتورة الكهرباء ونفس الشيء بالنسبة إلى الجمعيات المائية، فرجاء التفكير جديا في تجهيز الآبار بالطاقة الشمسية وتوجيه الناس لتطوير وسائل الري خاصة في الواحة القديمة، من غير المعقول أن نستمر في سقي النخيل بطرق بدائية ولم نقم بخطوات جريئة في تطوير السقي بالطرق الحديثة.

نقطة أخرى سيدي الوزير، بالنسبة إلى المركز الجهوي للبحوث في الفلاحة الواحية بدقاش، هذا المركز ذو أهمية كبرى ويضم العديد من الإطارات والتجهيزات، لا أفهم لماذا لم نفكر في تطويره ليصبح معهدا عاليا للدراسات التكنولوجية خاصة وأننا نعاني من مشكل كبير في اليد العاملة الفلاحية وبالطبع دائما أتحدث في قطاع التمور؟

لا زلنا نتعامل مع النخلة بطريقة بدائية وهذا ما تسبب في ارتفاع عدد حوادث الشغل حيث يتعرض العديد من الشباب لحوادث سقوط أثناء صعودهم نخلا يبلغ طوله 10 أو 15 مترا مما يجعلهم غير قادرين على العمل في أي مجال آخر وبالتالي فقدنا الكثير من اليد العاملة ولم نتمكن من تعويضها وهذا ما يجعل الناس تعاني كل موسم من مسألة توفير العمال.

شكرا لكم على الاستماع وأتمنى أن تكون الإجابة واضحة ودقيقة. شكرا سيدي الرئيس.

إجابة السيد وزير الفلاحة والموارد المائية

والصيد البحري

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا للزميل المحترم والآن نحيل الكلمة إلى السيد عز الدين بالشيخ، وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري لتقديم جوابه في مدة لا تتجاوز عشر دقائق فليتفضل.

السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

شكرا على السؤال السيد النائب المحترم،

تتمثل الإجراءات التي تم اتخاذها في إطار الاستعداد لموسم التمور فيما يلي:

أولا، على مستوى حماية الصابة وفي إطار الاستعداد لموسم 2025-2026، قام المجمع المهني المشترك للتمور باقتناء 5 مليون وحدة ناموسية لحماية عراجين التمور من الدودة والأمطار منها 3 مليون وحدة جاهزة و2 مليون وحدة للحيادة وستكون متوفرة بداية من هذا الشهر إن شاء الله وذلك حسب البرنامج المتفق عليه مع المزود بكلفة قدرها 2.134 مليون دينار وسيقع استعماله خلال موسم 2025-2026.

نشر إعلان طلب عروض جديد لاقتناء 5 مليون وحدة من الناموسية بصفة استباقية على أن يتم استعمالها خلال موسم 2026-2027.

نشر طلب عروض دولي لاقتناء 120 كيلوغراما من مادة الكبريت المائي أي البخارة لمكافحة عنكبوت الغبار وهذه العملية بصدد فرز العروض ومن المبرمج أن تكون الكمية متوفرة خلال هذا الشهر.

ثانيا، على مستوى ترويج التمور. بالنسبة للترويج الداخلي للتمور تم إنجاز برنامج لدعم الترويج الداخلي للتمور عبر تركيز وتجهيز نقاط بيع قارة من المنتج إلى المستهلك في مختلف مناطق الإنتاج.

بالنسبة إلى الترويج الخارجي للتمور شارك المجمع المهني المشترك للتمور في بعض الصالونات والمعارض الدولية على غرار معرض "SIAL" في باريس و"fruit logistica" في ألمانيا.

فيما يخص إمكانية تطوير المركز الجهوي للبحوث في الفلاحة الواحية بدقاش ليصبح معهدا عاليا للدراسات الواحية، يتجه التأكيد على أن دعم الفلاحة في الجنوب التونسي يمثل ضرورة ملحة في الوقت الحالي خاصة في ظل التحديات المتزايدة التي تواجه القطاع الفلاحي مثل التأقلم مع التغيرات المناخية وتعزيز الأمن الغذائي والمائي مما يستدعي تحسين الأداء وتعزيز الاستدامة.

وعلى هذا الأساس فإن اقتراح إحداث مؤسسة تعليم عالٍ للفلاحة في الجنوب التونسي يمثل خطوة استراتيجية هامة لتعزيز هذا القطاع من خلال التكوين الأكاديمي وتطوير الكفاءات لمواجهة التحديات الكبرى وتحقيق الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة.

ويجدر التنويه إلى أن إعداد برنامج تكوين في الفلاحة في الجنوب التونسي على غرار الفلاحة الواحية أو الفلاحة الصحراوية يتطلب تحديد الحاجيات من مراحل تكوين واختصاصات وكفاءات المطلوبة حسب خصوصيات الجهة بالشراكة مع مختلف الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين علما وأن منظومة التعليم العالي الفلاحي تتكون حاليا من 11 مؤسسة تعليم عالي فلاحي وأن خريطة التكوين على مستوى المؤسسات بصدد المراجعة مع مراعاة الانخفاض الحالي في عدد الطلبة المسجلين في السنوات الأخيرة على المستوى الوطني ومتطلبات سوق الشغل.

فيما يخص برنامج الوزارة لحماية ومساعدة صغار الفلاحين لمجابهة ارتفاع تكاليف إنتاج التمور، تقوم الوزارة عبر مختلف هياكلها بعدد من البرامج الممولة من صندوق النهوض بجودة التمور وذلك لمعاضدة مجهود المنتجين في المحافظة على المنتوج وعلى جودته ومجابهة ارتفاع تكاليف إنتاج التمور تتمثل هذه البرامج أساسا فيما يلي:

1- برنامج مكافحة دودة التمور والحماية من الأمطار عبر اقتناء الناموسية.

2- برنامج مكافحة عنكبوت الغبار.

فيما يخص تمويل الموسم فقد تم الترفيع من قبل البنك التونسي للتضامن وبالاتفاق مع وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري في قيمة التمويلات المرصودة لتمويل موسم التمور من 3 إلى 6 مليون دينار بالنسبة لموسم 2023-2024 مع تبسيط الإجراءات والتقليص من الوثائق المطلوبة وقد تمت المصادقة على 575 قرضا بقيمة 5.944 مليون دينار.

أما بالنسبة إلى موسم 2024-2025 فقد بلغت التمويلات المرصودة 12 مليون دينار مع المحافظة على نفس الإجراء.

فيما يخص برنامج الوزارة في تطوير برنامج الري بالنسبة للفلاحة الواحية وحوكمة توزيع المياه ستكون ولاية توزر ضمن مجال تدخل مشروع تعويض الآبار العميقة بواحات الجنوب التونسي بولايات قابس وقفصة وقبلي وتوزر الممول من طرف البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير بمبلغ جملي قدره 209 مليون دينار ويهدف المشروع إلى:

-تهيئة البنية التحتية والتصرف الرشيد والمستدام في الموارد الطبيعية.

-بناء قدرات ومهارات المجامع المائية والشركات التعاونية المعنية بالمشروع.

-تحسين دخل المستغلين الفلاحيين.

-الاقتصاد في الماء والمحافظة على الموارد المائية.

ويشمل المشروع العناصر التالية:

- تشخيص البئر بالكاميرا.
- تعويض وإحداث 22 بئرا عميقة معطبة.
- سد 20 بئرا زال الانتفاع منها.
- تهيئة وتركيز رؤوس الآبار.
- تهيئة وإحداث مبردات المياه الحارة.
- تهيئة شبكات الري على مساحة 2289 هكتارا.
- تهيئة شبكات التجفيف على مساحة 2491 هكتارا.
- الإحاطة الفنية لتنفيذ المشروع ودعم القدرات وإدماج المرأة.

شكرا.

طرح السؤال الشفاهي
من قبل السيد عماد الدين السديري

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد الوزير، نمر مباشرة إلى السؤال الشفاهي الثامن للزميل المحترم السيد عماد الدين السديري، الكلمة للزميل المحترم وله عشر دقائق على أقصى تقدير المقعد رقم 98 تفضل.

السيد عماد الدين السديري

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بك السيد الوزير،

الزملاء أعضاء مجلس النواب،

سؤالي كان حول واقع وآفاق المناطق السقوية بولاية الكاف، الواقع اليوم أن ثلاث مناطق سقوية كان من المفترض أن تبدأ في الإنتاج هو واقع سلبي وهذه المناطق السقوية الثلاث هي نبر سيدي خيار وسراط.

المنطقة السقوية نبر كانت بدايتها متعثرة في التسعينات وهذا التعثر أثر حتى على جرأة الفلاحين في ممارسة أنشطتهم الفلاحية خاصةً مع غلاء التكلفة باعتبار وجود 2 محطات ضخ SP1 وSP2 وبدأت هذه المنطقة السقوية تتحسن وتنشط شيئا فشيئا ولكن القنوات المتواجد بها مطالبين كوزارة الفلاحة بتجديدها باعتبارها خاصة القناة الرسمية المصنوعة من الإسمنت وبالتالي فإن إمكانية تجديد هذه القنوات والرفع في سعتها لكي يصبح الضخ أقوى وتتوفر المياه للفلاحين بالمقدار المطلوب.

المنطقة السقوية الثانية سيدي خيار التي أنشئت سنة 2007 وقد كنت شاهد عيان على تأسيسها، التي كانت على حساب مشروع شمال وشمال شرق الولاية بمساحة تقدر بـ 830 هكتارا كانت الانطلاقة محتشمة باعتبار أن ما يجمع المنطقتين نبر وسيدي خيار هو أن المنطقة تأخذ مياهها من ترسبات أو مياه غير نقية وهو ما يؤثر على ديمومة وسيولة المياه صيفا وأغلب الناس يقومون بهذه الزراعات صيفا وبطبيعة الحال عندما يتعرضون إلى الصدمة يقع التردد.

تبين الدراسة الأولى للمنطقة السقوية بسيدي خيار أنه من خلال المضخة العامرة لضخ المياه ولكن ما راعنا بعد ذلك إلا أنه وقع استعمال الوادي في ضخ المياه وتعلمون جيدا الحمل الذي يأتينا من ولجة ملاق بالجزائر يؤثر على هذه المياه مما يتسبب في انسداد القنوات وبالتالي تطول الأيام حتى أنها تصل في بعض الأحيان إلى 10 أو 15 يوما ينقطع فيها الفلاح عن سقي أراضيه وبالتالي تعرض إلى هذا المشكل.

في سنة 2010 توقفت المنطقة السقوية جملة وتفصيلا ودخلنا في مرحلة شك وإهمال وأتلف الغطاء البلاستيكي "Bassin d'eau" والقنوات أيضا انسدت والمسالك الموجودة بالمنطقة السقوية ضاعت وفي بعض الأحيان أصبحت بعض المسالك معرقلة والفلاحون يحلمون بعودة هذه المنطقة السقوية وقد تلقينا وعودا من السيد كاتب الدولة بإعادة نشاطها ولكن إلى حد الآن لم تنطلق أشغال الصيانة في تجديد خاصة الشبكة.

الطلب الوحيد للفلاحين هو تجديد الشبكة والعناية بخزان مياه ولا بد من العودة إلى ضخ المياه من السد وليس من الوادي لأن العودة إلى الحاجز المائي بالتقنية التي اعتمدناها سابقا ستوقعنا في نفس المطب وقد تجاوزت تكلفة المنطقة السقوية 9 مليارات، ليس بإمكاننا أن نفرط في أموال الشعب دون أن ينتفع بها الفلاحون وأن لا يكون لولاية الكاف دور في مساندة مجهود الدولة.

المنطقة السقوية الثالثة هي سد سراي، كنت قد راسلت السيد وزير الفلاحة سابقا وقد وصلتني الإجابة من السيد كاتب الدولة للمياه حول كهربة الآبار بمنطقة الفالتة وحول المنطقة السقوية بسراي، الإجابة التي تحصلت عليها بخصوص كهربة الآبار بمنطقة الفالتة من معتمدية قلعة السنان أنه تم إسناد الصفقة إلى شركة الزبيبي للكهرباء وتشمل أشغال الطلبات الجديدة بمنطقة الفالتة وربط الآبار بالتيار الكهربائي ثلاثي الأطوار، غير أن هذه الشركة لم تقم بإنجاز الدراسة التنفيذية للمشروع حسب ما هو مطلوب ضمن بنود الصفقة رغم عديد الجلسات والتنبيهات وعليه تم فسخ الصفقة وتظلمت الشركة لدى هيئة متابعة ومراجعة الصفقات العمومية التي أفادت بعدم الاختصاص.

هنا تقف الإجابة، نحن نعلم أن الوزارة تتابع المشاكل لكن ماذا سيحدث بعد ذلك؟ هل ستبرم صفقة جديدة؟ متى؟ وما هي الآجال؟ لأن منطقة الفالتة حدودية وخصبة ومهمة وبالإمكان أن تكون قطبا اقتصاديا نشيطا خاصة في الزراعات السقوية ونريد أن تكون ولاية الكاف مساهمة.

أود الحديث عن آفاق المناطق السقوية في علاقة بسد ملاق العلوي، سمعنا أن سد ملاق العلوي سيغطي مساحة 13,000 هكتارا بصراحة لم أصدق ذلك فهذا رقم كبير جدا خاصة أن المناطق المعنية جبلية وذات تضاريس صعبة، نريد تأكيدا منك السيد الوزير، هل أن هذا الرقم قابل للتنفيذ؟ ومتى؟ وكيف؟ لماذا؟ لأنها منطقة جبلية وعرة وكيف ستتم طريقة الري أو تقنية الري في هذه المناطق السقوية لأنه إن صح ومع إضافة آلاف الهكتارات الأخرى إلى 13.000 هكتارا فقد نصل إلى 20,000 هكتارا بمعدل 5 عملة لكل هكتار نكون بحاجة إلى 100,000 عامل في ولاية، أعتقد أننا سنحتاج إلى يد عاملة من ولايات مجاورة فبالتالي الرجاء مراجعة هذا الرقم وتأكيد ذلك لأنه سيكون مشروعا نوعيا لولايتنا وبلادنا.

بالنسبة إلى السدود التلية، أود الحديث أيضا عن السدود التلية بمنطقة تاجروين وسد وادي الكحل وسد وادي الرمل، أعلم أننا قد تلقينا وعودا بانطلاق الأشغال فيها ونأمل أن يتم تنفيذها في الآجال المحددة لتوفير مناطق سقوية للفلاحين خاصة لغارسي أشجار الزيتون وأيضا يغذي المائدة المائية.

كذلك ساقية سيدي يوسف توجد بها سدود وقع التراجع في تنفيذها على مستوى الصفاية على الحدود الجزائرية مثل بول حمار والزويتين من عين الكرمة، كذلك بالنسبة إلى هذه السدود بالإمكان إنجازها وبإمكان هذه المناطق أن تكون مغذية للمائدة المائية في ولاية معطشة وسأتحدث عن ذلك لاحقا في عنوان آخر على أساس أن هذه السدود تغذي المائدة المائية.

السيد الوزير، سأعود إلى مسألة منطقة سيدي خيار لأنه من بين السلبيات التي وقعت أن وكالة الإصلاح الزراعي لما تدخلت للقيام بهذه الإصلاحات دخلت داخل القرية وهذه القرية قابلة للتوسع لكن التوسع العمراني كان عشوائيا منذ سنة 2010 وبالتالي فبإمكان اقتطاع المساحات التي أصبحت غير صالحة أن تصبح سقوية لفائدة الفلاحين مالكيها للقطع مع منطقة سقوية أصبحت عبئا على المواطنين بتكلفة 35 دينارا سنويا لكل فلاح ولم تمكنهم من التوسع لكي تصبح هذه المنطقة على الأقل نواة لمدينة مشعة اجتماعيا وتجاريا على كل المتساكنين.

ستكون لدي إضافة خلال التكملة أخرى السيد الوزير وبارك الله فيك.

إجابة السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الزميل المحترم والآن نحيل الكلمة إلى السيد عز الدين بالشيخ، وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري لتقديم جوابه في مدة لا تتجاوز عشر دقائق فليتفضل.

السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

شكرا.

شكرا للسيد النائب المحترم على السؤال،

بالنسبة إلى المنطقة السقوية حول السد التلي واد الأكحل بعمادة بير النخلة من معتمدية تاجروين، المنطقة السقوية حول السد التلي واد الأكحل لم يتم إنجازها إلى غاية هذا التاريخ حيث تم الانتهاء من إجراءات الانتزاع وسيتم الإعلان عن طلب العروض لإنجاز الأشغال خلال هذه السنة.

بالنسبة إلى المنطقة السقوية العمومية بالحوض من معتمدية تاجروين، تعتبر المنظومة المائية الحوض 5 منظومة مختلطة للري والشرب وعلى إثر تدني دفق البئر العميقة بها تم إعطاء الأولوية للماء الصالح للشرب وقد وصل تدني دفق البئر إلى غاية نضوبها تماما وتبعا لذلك تم ربط شبكة الماء الصالح للشرب بالبئر العميقة فج علي بن سالم أما بالنسبة إلى المنطقة السقوية فهي غير مستغلة نظرا إلى عدم توفر مورد مائي.

بالنسبة إلى السؤال حول واقع وآفاق المناطق السقوية بكل من سيدي خيار ونبر والفالتة وسد سرات، للإعلام تبلغ مساحة المنطقة السقوية بسيدي خيار حوالي 780 هكتارا وهي متوقفة عن الري لكن يتم استغلالها بصفة بعلية ولإعادة استغلال هذه المنطقة السقوية تم الإعلان عن طلب عروض لتهيئة الشبكة المائية التي تشهد العديد من الأعطاب ومن المنتظر أن يتم الانطلاق في الأشغال خلال سنة 2025 باعتمادات تقدر بـ 450 ألف دينار.

بالنسبة إلى المنطقة القوية العمومية بنبر تبلغ مساحة المنطقة السقوية بنبر حوالي 370 هكتارا وهي مستغلة بصفة عادية، حيث تم تركيز تجهيزات لضخ المياه من أعلى السد وبالتالي تم القطع مع عملية التزود من أسفل السد وما لها من تأثيرات سلبية على نوعية المياه خاصة عند تعكرها نظرا إلى فيضانات في القطر الجزائري، أما بالنسبة إلى التوسعات فسيتم دراستها حالة بحالة عند توفر كميات مياه تكفي داخل المنطقة السقوية.

بالنسبة إلى المنطقة السقوية العمومية بالفالتة من معتمدية قلعة السنان يتوزع المشروع على صفقتين:

الصفقة الأولى تتمثّل في إنجاز أشغال ربط منطقة الفالتة من معتمدية قلعة السنان بالتيار الكهربائي ثلاثي الأطوار قصد كهربة الآبار وتم الانتهاء من الأشغال رغم تسجيل عدة تعطيلات من بعض الفلاحين في تمديد الشبكة والذين تعذر الاستجابة لطلبهم باعتبار أن الدراسة لا تشملهم.

بالنسبة إلى الصفقة الثانية تم إسناد الصفقة إلى شركة خاصة وتشمل الأشغال الطلبات الجديدة بمنطقة الفالتة وكهربة الآبار بالتيار الكهربائي ثلاثي الأطوار غير أن هذه الشركة لم تقم بإنجاز الدراسة التنفيذية للمشروع حسب ما هو مطلوب منها ضمن بنود الصفقة رغم عديد الجلسات والتنبيهات، وعليه تم فسخ الصفقة فتظلمت الشركة لدى هيئة متابعة ومراجعة الصفقات العمومية التي أفادت بعدم الاختصاص وبالتالي سيتم مراسلة وزارة الطاقة والمناجم والطاقات المتجددة حتى تتكفل الشركة التونسية للكهرباء بالدراسة.

بالنسبة إلى المنطقة السقوية العمومية على سد سرات فقد شهد مشروع تهيئة المنطقة السقوية على مستوى سرات عدة عراقيل وتعطيلات من أهمها اعتراض مجموعة من الفلاحين على تمرير القنوات بأراضيهم مما تسبب في تأخير كبير على مستوى الإنجاز وعديد الإشكاليات مع المقاولة المكلفة بالإنجاز من حيث تعطل معداتها وتجهيزاتها دون التمكن من مواصلة الأشغال، وإزاء هذه الوضعية تم تعليق استكمال الأشغال على مساحة تقدر بـ 500 هكتار من منطقة الفالتة والاكتفاء بتشغيل 4100 هكتار.

غير أنه وبعد القيام بعدة جلسات في الغرض وخاصة على مستوى الولاية بحضور ممثلي الإدارات المعنية والسلط المحلية تم الإعلان عن طلب عروض تحت عدد 13/2022 يتعلق بأشغال توفير ونقل ووضع قنوات الخرسانة الإسمنتية والبلاستيكية "PUHD" وأشغال هندسة مدنية بمنطقة الفالتة وذلك بتاريخ 14 أكتوبر 2022 ولكن طلب العروض كان غير مثمر لعدم ورود أي مشاركة وتم إعادة الإعلان عن طلب العروض للمرة الثانية حيث سجلت مشاركة وحيدة من طرف شركة خاصة بمبلغ قدره 4,222,927 دينار، غير أن الشركة رفضت التمديد في مدة صلوحية الضمان الوقتي والعرض وعليه تم إعادة الإعلان عن طلب العروض للمرة الثالثة بتاريخ 10 أكتوبر 2024 ولم يكن مثمرا وقررت لجنة الصفقات المجتمعة بتاريخ 10 جانفي 2025 الإعلان عن طلب عروض جديد مع تحيين كراس الشروط وشكرا.

تعقيب السيد النائب

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد الوزير، هل يرغب الزميل المحترم السيد عماد الدين السديري في التعقيب وذلك لمدة لا تتجاوز خمس دقائق؟ تفضل

السيد عماد الدين السديري

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير، 154 ألف دينار للمنطقة السقوية بسيدي خيار هو رقم لا يذكر ونرجو أن تزوروا المنطقة وتعاينوها بأنفسكم. أنا فلاح وأفهم جيدا ما حدث في المنطقة السقوية حتى الفساد وللأسف لا توجد حراسة ولا يوجد الماء وكذا وهذا ما أدى إلى وقوع العديد من الأشياء.

154 ألف دينار رقم لا يمكن أن يحل مشكل المنطقة السقوية بسيدي خيار وأؤكد أنه من الضروري أن يكون الربط من فوق السد وليس من الوادي بالنسبة إلى المنطقة السقوية سيدي خيار حتى لا يتكرر نفس الخطأ، أعلم أن الدولة ربما تفكر في التكلفة لكن إذا عدنا لنفس الحلول القديمة فإننا سنواجه نفس المشاكل ولن تنجح المنطقة السقوية.

كذلك نأمل أن يقع التفكير في حلول بديلة في إعطاء تراخيص لحفر آبار عميقة سواء بتدخل الدولة أو حتى بإسناد مباشر للفلاحين لحماية هذه المنطقة لأنني أعيش هذه الوضعية وأطالبك شخصيا بزيارتها والإخوة يعرفون أن 154 ألف دينار مبلغ زهيد ولا يمكن هذه المنطقة السقوية من الانطلاق.

كذلك هناك مناطق أخرى مجاورة لسيدي خيار مثل "تل الغزلان" و"القصر الأحمر" بحكم جوارهم من أراضي جندوبة ولديهم تقاليد في السقوي بالإمكان لو يقع توجيه العناية لهذه المناطق يمكن أن تصبح هذه المناطق مشعة وأقطابا اقتصادية.

وأود أن أؤكد السيد الوزير وأن أستغل هذه الفرصة لأشير إلى أن ولاية الكاف تعاني اليوم من أزمة عطش في شهر رمضان هذا، هناك من لم يشرب الماء لمدة ثلاثة أيام وبالتالي نطالب بعناية أكثر خاصة في احترام مواعيد حفر الآبار والربط وإيصال الماء قبل شهر جوان فهناك أزمة في الكاف تنتظرنا إذا لم تنفذ المشاريع في آجالها وشكرا.

طرح السؤال الشفاهي
من قبل السيد شفيق عزالدين الزعفوري

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، السؤال الشفاهي التاسع للزميل المحترم السيد شفيق عزالدين الزعفوري. الكلمة للزميل المحترم وله عشر دقائق على أقصى تقدير من المقعد رقم 112 فليتفضل.

السيد شفيق عزالدين الزعفوري

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد وزير الفلاحة،

السيد رئيس المجلس ونائبيه،

السادة النواب،

كل عام وأنتم بخير بمناسبة حلول شهر رمضان المبارك، اللهم اجعل شهر رمضان شهر خير وبركة على الأمة الإسلامية واغفر لنا وبتقبل صيامنا وانصر أهلنا في غزة وفلسطين.

سيدي الوزير، هناك العديد من الأمراض التي يصعب تشخيصها وهي أمراض تؤدي في الأغلب إلى الوفاة ويجب الكثير من الحنكة لمعالجتها ومن بين هاته الأمراض هي المرور من أي مرحلة في الحياة إلى الفقر والجوع يجب أن تكون الكثير من الحنكة والتشخيص لإيجاد هذا الداء.

الجوع كافر وعواقبه وخيمة، إذا هل قمتم بتقييم شامل للمرحلة الماضية؟ وهل قمتم بوضع خطط مستقبلية تقوم على التجديد والمعالجة الجذرية للمشاكل الهيكلية التي تعيق تطور القطاع الفلاحي وبالأخص منها النقطة المفقودة وهي صغار الفلاحين وما يعانونه من مشاكل لدرجة أن هاته الشريحة أصبحت مهددة بالانقراض الكلي.

السيد الوزير، صغار الفلاحين أصبحوا يستغلون في كل الأماكن في الطرقات وفي الإدارات. الفلاح أصبح يجول في فكره أنه لكي يتمكن من الدخول إلى الإدارة يجب عليه أن يقوم بالدفع لقضاء شؤونه لذلك يجب التوقف عن استغلال هذه الشريحة فهؤلاء الناس ليسوا سذجا فلا تستغلوا طيبتهم لذلك أصبح الله يعاقبنا كما يقال "حاضر ناظر" جراء استغلال الفقراء والطبقات الهشة.

البذور والأدوية الغير مراقبة، نفس البوابة استغلال صغار الفلاحين، اليوم سيدي الوزير، هل عندك علم بأن "الدود" أكل الفلفل الحار؟ من أين يقع جلب البذور والأدوية التي يستعملها الفلاح؟ متى سيقع الاهتمام بالفلاح ومتى ستقومون بتأطيره؟ وزير وراء وزير ومسؤول وراء مسؤول، هل يوجد بينكم شخص حكيم يبين لماذا تم إغلاق خلايا الإرشاد الفلاحي؟ لماذا أغلقت؟ هل تم ذلك لوجه الله؟ أليست وراءها قصة؟ من منكم اليوم يملك الجرأة لإرجاع خلايا الإرشاد الفلاحي لكي تهتم بهذه الشريحة؟

سيدي الوزير، منح الجرارات إضافة إلى التلاعب والاستغلال والتعقيد على المستوى الإداري حيث أصبحت المنح تصرف بعد ثلاث أو أربع سنوات ثم منح 2021. في المقابل نجد أن المنح المسندة عن طريق وكالة الاستثمار الصناعي لا تتجاوز ستة أشهر، لماذا؟ هل هذه فئة وتلك فئة أخرى؟ الصناعيون هم أناس ميسوري الحال ويحصلون على الجرارات بكل سهولة أما الفلاح فلا يعلم بحاله سوى الله، فبدون تلك المنحة لن يتمكن من الحصول على جرار، هناك شخص سوّى وضعيته منذ سنة 2021 وقام بخلاص 2 كمبيالات ثم يطلبون منه بعد ذلك رخصة بئر سطحية، هل مازالت هناك آبار سطحية في سيدي بوزيد؟

سأعطيك الحكاية وما فيها فهم يطلبون منهم الأوراق لدفع الرشوة في الأخير ويجب أن يأخذ نصيبه من المنحة، ما معنى أن يحصل الفلاح على منحة بـ 40 ألف دينار لكي يشتري جرار، فالإداري يطالب بنصيبه من هذا ألف دينار وذاك 500 وطرف آخر 600 دينار، هذا ليس تعقيدا إداريا بل فخاخ "للزواولة" لا يعرفون حتى الكتابة يعملون فقط.

نداء إلى وزارة الداخلية، اعطوا الفلاحين رخص بنادق الصيد، لا تخافوا منهم فهم من سيدافعون عن البلاد في المستقبل، مكنوا الفلاح من بندقية الصيد لكي يدافع عن أرضه كذلك بالنسبة إلى الصناعيين خاصة عندما يقع استعمارنا أما البقية فسيغادرون في الطائرات والسيارات إلى ألمانيا وفرنسا وتقع محاصرتنا في ركن.

بالنسبة إلى الأوامر الترتيبية لنصوص تسوية الآبار الأنبوبية، الفلاح لن يتمكن من دفع 10 ملايين ونعتمد ما جاء بالقانون 4 ملايين و3 ملايين، إلى أين تذهبون؟ هل تريدون منهم أن يموتوا جوعا؟ أنا لا أتحدث عن الفلاح، بل أتحدث عنك أنت لكي لا تجوع في المستقبل فهو بإمكانه أن يأكل الصخر في حين أنك أنت من سيجوع فهو بإمكانه أن يأكل "الحرمل والبك والأشجار" ولن يموت جوعا، بل أخاف عليكم.

سيدي الوزير، الفلاح لا يتمكن من نقل بضاعته أو معداته بحيث أنه تقع محاصرته من جميع النواحي من قبل الأمن والإدارة، لماذا لا تتركوا الفلاح يعمل بحرية؟

سيدي الوزير، أمر إلى معتمدية الهيشرية والماء الصالح للشراب، عمادة الزيتونة من معتمدية الهيشرية مع كامل احترامي بالله عليكم أخذها بعين الاعتبار وأن تقوم بتسجيلها، عمادة الزيتونة معتمدية الهيشرية نسبة التزود بالماء الصالح للشراب 0%، لا أطلب منكم الإجابة عن ذلك ونأمل أن تقوموا بإصلاحه، نسبة التزود بالماء الصالح للشراب في عمادة الزيتونة، العزارة، أولاد عمر والحسينات 0%

المناطق المرتفعة من عمادة الفريو، الإشكال كائن في تغيير المضخة من 20 لترا إلى 30 لترا في الثانية كما كان الحال عليه.

المناطق السقوية سيدي السايح 5 وسيدي السايح 6، البئر محفورة منذ سنة 2002 وبئر البراقة 2 محفورة منذ سنة 2012. عندما سئلت السيد الوزير السابق أعطاني تحليلا آمل أن لا تعطوني أنتم أيضا تحليلا، بل إجابة شافية أما إذا كانت الإجابة تحليلا فلا أرغب في ذلك لأني أعلم الوضعية جيدا.

سيدي الوزير، لدي ثقة تامة في حضرتكم وعليك الحزم أكثر مع الإدارات الجهوية ومع كل الصدق الذي يظهر على وجهك السيد الوزير ولكن متى ستتحررون؟ تحرر واضرب بعصا من حديد أو أننا سنتجه جميعا نحو المتاهة.

سيدي بوزيد الغربية والمسالك الفلاحية 70.000 ساكن توجد 3 مسالك رئيسية بسيدي بوزيد غير معبدة فعليكم القيام بتهذيبها، أعلم أن فخ المسالك الفلاحية أن وزارة التجهيز ترمي بالمسؤولية إلى وزارة الفلاحة، يجب عليكم أن تتفقوا مع بعضكم البعض وأن تقوموا بالواجب ونحن كسلطة تشريعية سنوفق بينكم.

يا سيادة الرئيس، صدقني من يقوم بفتح مشروع هناك فكأنه ذهب إلى الخليج لأنه بدون أي رقابة، بالله عليكم أن تراجعوا الإدارة الجهوية بسيدي بوزيد، أعطوني مشروعا تابعته الإدارة الجهوية للفلاحة وحقق نجاحا.

هناك 2 مشاريع، مشروع البحيرات الجبلية وادي الفكة بلغ 13 مليارا بمنطقة الزعفرية حول إصلاح مدرسة ومستشفى المشروع يزوره المعتمد مرتين والوالي أربع مرات ثم يأتي وزير الفلاحة بعد ذلك ليقول أنه تم إنجازه بـ "résiliation" لقد فتحت عليهم أبواب البلاء وستغمرهم الفيضانات عند ارتفاع منسوب المياه وهذا تحذير.

مشروع البحيرة الجبلية بحيرة العوافي بلغت كلفة الإصلاح مليار و200 مليون ولم ينجح، لماذا لم يتم توزيع المبلغ على 400 عائلة؟ من سرق هذه الأموال؟ من السارق؟ هل أنا السارق؟ الشعب التونسي هو السارق؟

إجابة السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الزميل المحترم والآن نحيل الكلمة إلى السيد عز الدين بالشيخ، وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري لتقديم جوابه في مدة لا تتجاوز عشر دقائق، فليتفضل.

السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

فيما يخص استراتيجية وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري بخصوص تأطير وهيكلة صغار الفلاحين:

تساهم وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية "APIA" في تأطير صغار الفلاحين عبر الآليات التالية:

أولا، إمكانية انتفاع صغار الفلاحين بالمرافقة من خلال تكفل الدولة بنسبة 50% من كلفة المرافقة لمن يرغب في ذلك.

ثانيا، دعم عمليات تجميع الفلاحين في الشركات التعاونية وفي مجامع التنمية وفي الشركات الأهلية حيث ترصد الدولة تشجيعات هامة لتجميع صغار الفلاحين من خلال إحداث شركات تعاونية ومجامع تنموية وشركات أهلية، ذلك أنه طبقا لمقتضيات قانون الاستثمار 71 لسنة 2016 تنتفع الاستثمارات المنجزة من طرف مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بمنحة استثمار قدرها 30% ومنحة خصوصية بعنوان تحسين الإنتاجية بنسبة 60%.

ثالثا، آلية محاضن المؤسسات الفلاحية حيث تشرف الوكالة على سبع محاضن مؤسسات فلاحية بمختلف معاهد ومدارس التعليم العالي الفلاحي وتهدف إلى مرافقة ومساندة الفلاحين أصحاب الشهادات العليا من فكرة المشروع إلى غاية الإنجاز الكلي للاستثمارات.

رابعا، آلية محطات التجارب النموذجية لتوفير الأرضية الملائمة لحاملي الأفكار المجددة للقيام بالتجارب اللازمة قصد التأكد من جدوى المشروع قبل الشروع في التنفيذ الفعلي، حيث يتم استغلال المختبرات المتوفرة بالمؤسسات الجامعية للقيام بالتحاليل اللازمة بالإضافة إلى توفير الأراضي الفلاحية لتجربة الزراعات الجديدة.

خامسا، برامج التعاون مع مؤسسات التمويل الأجنبية التي تساهم في الرفع من نجاعة المشاريع والبرامج التنموية في الجهات وذلك بتوجيهها نحو النهوض بالاستثمار الفلاحي الخاص ومساندة وتكوين الشباب وصغار الفلاحين لإحداث مشاريع في مجال الفلاحة والخدمات والتحويل الأولي.

ومن بين البرامج نذكر على سبيل الذكر برنامج دفع الاستثمار وتعصير المستغلات الفلاحية "PRIMIA" في إطار التعاون مع الاتحاد الأوروبي والوكالة الفرنسية للتنمية حيث يهدف هذا المشروع إلى تكوين المهندسين في المرافقة للانتصاب للحساب الخاص والنهوض بالاستثمار في المستغلات الفلاحية من خلال تركيز منظومة جديدة لمرافقة وتطوير صغار الفلاحين بهدف تعصير مستغلاتهم الفلاحية وتحسين مردودية مشاريعهم.

سادسا، الأنشطة التنموية وذلك عبر تكثيف الأيام التحسيسية وورشات العمل في الجهات الموجهة لصغار الفلاحين بالإضافة إلى التعريف بالمنتجات المحلية بهدف تحسين مردودية مشاريع صغار الفلاحين.

فيما يخص استراتيجية الوزارة لإدماج صغار الفلاحين في المنظومة الاقتصادية توجد عدة آليات تهدف إلى إدماج صغار الفلاحين في المنظومة الاقتصادية من بينها:

أولا، آلية قانون الاستثمار عدد 71 سنة 2016 وذلك من خلال إسناد امتيازات مالية تتراوح بين 15 و60 %من تكلفة الاستثمار عبر صفة الباعث ومكان انتصاب المشروع.

ثانيا، آلية القرض العقاري الفلاحي من خلال تشجيع صغار الفلاحين لاقتناء أراضي فلاحية وإحداث مشاريع فلاحية مع إرساء إجبارية الاعتماد على مرافقين مختصين في إنجاز المشاريع.

ثالثا، اتفاقيات الشراكة المتعلقة بالتمويل بين الوكالة والبنك التونسي للتضامن لتمويل صغار الفلاحين وتهدف الاتفاقية الأخيرة إلى تمويل 100 مؤسسة ناشئة و100باعث لاقتناء وتركيز تجهيزات الطاقة الشمسية وتمويل الباعثين المتحصلين على قروض عقارية فلاحية وتمويل الشركات الأهلية ومؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

رابعا، اتفاقيات الشراكة المتعلقة بالتموين بين الوكالة ومؤسسات التمويل الصغير لتمويل صغار الفلاحين والسلام عليكم.

تعقيب السيد النائب

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، هل يرغب الزميل المحترم السيد شفيق عز الدين الزعفوري في التعقيب وذلك لمدة تجاوز خمس دقائق؟ تفضل.

السيد شفيق عز الدين الزعفوري

شكرا.

سيدي الوزير، ماذا فعلنا بخصوص سرقة المشاريع التي تم بعثها ونهبها ماذا فعلنا بخصوصها؟ لا أريد لا أولويات ولا شيء، ما أريده هو أن تعطوا للناس الماء ليشربوا على الأقل ربما ستلحقكم رحمة على الوالدين والإدارة الجهوية بسيدي بوزيد سيئة، هل يوجد لديكم بالله مشروع يصلح في سيدي بوزيد ونجح وقد أشرفت عليه المندوبية الجهوية للفلاحة؟ هذا صعب، لا يوجد.

وبخصوص كل من يأتي لخدمة الشعب التونسي ويسرقه استمعت "polémique" بخصوص سرقة 500 أو 600 مليار ألا يمكنكم الإذن بعملية جلب فوري وفي السنة القادمة هناك 200 معصرة لعصر الزيتون، كيف يمكنكم عصر 500 ألف طن من الزيتون؟

جاء مصدر وقد لعب على الشعب التونسي وكما ذكرنا الفلاح المسكين دائما "العصا" وستجد في الأخير الفلاح هو الذي يدفع، لن يسدد هذا الدين صاحب المعصرة بل سيدفع الفلاحن هذا لديه أموال لدى صاحب المعصرة وصاحب المعصرة لديه مستحقات لدى الفلاح وفي الأخير لا يتضرر سوى الفلاح، أين الدولة هنا؟ ألا يمكنها الإذن بعملية جلب فوري هذا ليس بالصعب علينا، صدقوني بهذه الطريقة سيصيبنا ذلك المرض وأنا سميت لك عن قصد بهذه الطريقة سنسقط في هذا المرض وهو مرض الانتقال من عادية إلى الفقر والجوع لأن ذلك يتطلب منا الكثير من الحنكة وأنتم اليوم قد نجحتم في شيء وحيد، نجحتم في جمع كل النواب 20 نائبا في جلستين بذكاء واختيار الوقت لجعل المسألة تافهة ولجعل دور الفلاحين والفلاحة ولكم مني كأشخاص ولك مني كل الاحترام والتقدير السيد الوزير والبقية لا يمكنني ذكره.

طرح السؤال الشفاهي
من قبل السيد عمار العيدودي

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، السؤال الشفاهي العاشر للزميل المحترم السيد عمار العيدودي، الكلمة للزميل المحترم وله عشر دقائق على أقصى تقدير.

السيد عمار العيدودي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير،

مرحبا بالسادة المرافقين،

مرحبا بالزملاء النواب،

سيدي الوزير، في الأصل مللنا من الردود سواء كانت كتابية أو شفوية لأنها ردود لم ترتق إلى العمل الجدي الذي يوضح العلاقة بين البرلمانيين كوظيفة تشريعية وكتشريع ومراقبين وبين السلطة التنفيذية لأننا في الأصل أصبحنا نتلقى مع احترامي -دائما أكرر هذه الكلمة- لكل مسؤول وعلى رأسهم أنت في هذه اللحظة نكاد نتقبل سيدي الوزير أكاذيب تأتينا في شكل مكاتيب وننقلها نحن إلى المواطنين الذين ذاقوا منا ضرعا والذين وصلوا حد الضغط علينا إلى درجة لم تفهمها السلطة التنفيذية.

سيدي الوزير، تقدمت بسؤال حول تأخر إنجاز السدود في القصرين الشمالية وقبل ذلك أريد أن أطرح بعض الملاحظات ولي أسئلة أخرى إن أردتم الاستماع إليها لأنها حينية نقلتها بأمانة.

تشتكي الدولة ككل ووزارة الفلاحة من شح المائدة المائية في جهة القصرين الشمالية بالتحديد وفي كامل القصرين، أما في القصرين الشمالية بالتحديد والأصل أن الدولة ووزارة الفلاحة والمندوبية الجهوية للفلاحة بالقصرين هذه الأطراف الثلاثة هي المتسببة في ضياع المائدة المائية فالمياه المهدورة من سيلان الأودية نتيجة عدم إقامة السدود هي التي جعلت المائدة المائية تشح رغم الوعود بالإنجاز ورغم توفر الدراسات ورغم الوعود أحيانا أو التصريح بأن التمويل أو التمويلات جاهزة، ولكن ذلك لم يتم ولم ينفذ.

سيدي الوزير، على ذكر السدود ندعوكم إلى فتح الملفات حول البحيرات الجبلية والسدود التلية التي أقيمت في جهة القصرين وبالتحديد في القصرين الشمالية لأنها أقيمت على الغش وعلى عدم القيام بمسؤولية وعلى التلاعب من قبل المقاولين وعلى التلاعب من قبل الفنيين المشرفين على المتابعة وعلى المراقبة فصارت أثرا بعد عين. الغريب سيدي الوزير أن فوسانة لوحدها فيها أكثر من 13 بحيرة جبلية لم تبق منها ولو بحيرة واحدة وسبب ذلك هو سوء الإنجاز من جانب المقاول ومن جانب إدارة الإشراف.

سيدي الوزير، والأغرب من ذلك في نقطتين في فوسانة منطقة الشرشارة ووادي الرياحي -استمع سيدي الوزير إلى هذه الغريبة- تجد سدا تليا مقاما في الشرشارة وفي قائمة البحيرات تجد بحيرة في الشرشارة وعندما تذهب لوادي الرياحي تجد سدا تليا مقاما في الوادي وفي قائمة البحيرات كذلك.

أعلم أن هذا الكلام سيضطر الكثيرين في هذه الآونة بالذات إلى تغيير الملفات لإتلاف وإخفاء آثار الجريمة، ولكن أعرف ماذا أقول ولن أتجرأ على أحد ولا أكذب على أحد وهذا ما جعلنا نطالب بالمتابعة والمراقبة وبضرورة إنجاز هذه السدود الواعدة الثلاثة: سد بولعابة سد قرقور وسد الأرغلي في حيدرة لماذا نطالب بها؟ لأننا حتى في المشاريع الجديدة لا وزارة الفلاحة ولا المندوبية، كل ما في الأمر أن ننتظر التمويل وإذا كنا بصدد انتظار التمويل الأجنبي أين الدولة خاصة في جهة فلاحية كالقصرين؟ فكل الجهات الفلاحية مع احترامي لكل الجهات أكرر هذا مرة أخرى، أنا لست جهويا ولكن القصرين هي المنطقة أو الجهة التي يوجد بها كل أنواع الفلاحة وكل أنواع المنتوجات الفلاحية وكل الثروات موجودة في هذه الجهة خصيصا وبصفة فريدة.

سيدي الوزير، هناك أسئلة سأنقلها إليكم بعجالة كأمانة من مواطنين الجهة: ماء الشرب والجمعيات المائية والآبار المعطلة، سأمدك بقائمات هناك ملف فساد في بولحناش من معتمدية تالب سيدي سهيل، كلفة الإنجاز 6 مليارات والمواطنين إلى يومنا هذا لا يشربون الماء وسبب ذلك هو تآمر بين الفنيين في مندوبية الفلاحة وبين المقاول ولكم أن تعودوا إلى هذا الملف فقد تم عرضه على السلطة وفي وسائل الإعلام ولكن لا حياة لمن تنادي.

هناك مناطق أخرى وعدتها وزارة الفلاحة بربطها بشبكة الماء والغريب في الأمر أنهم يربطون ذلك بخزان المنطقة الصناعية سيتم مد القنوات من هذا الخزان ويتضح أن الخزان بالمنطقة الصناعية هو بدوره غير مزود بالماء ويتم تزويده من منطقة بئر شعبان التي يوجد بها أربعة آبار من الحجم الكبير أنفقت عليهم الدولة الكثير من الأموال في منطقة سقوية مزعومة لم يتم ربطها بالكهرباء ولم يتم حل مشاكلها العقارية أي مماطلة عل مماطلة هذا بخصوص منطقة الشار ومنطقة الكباسي.

في بودرياس المواطنين لا يشربون الماء في المنطقة نتيجة التلاعب بملف إنجاز بئر عميقة في زاوية من تالة وفي عنازة نتيجة التلاعب أيضا من طرف المقاول عوض أن يذهب مثلا في اتجاه 5 كلم لمد الشبكة يسلك 50 كلم وفي الأخير لا يصل الماء إلى المنطقة والأمثلة كثيرة.

إدارة الفلاحة عندما عرضنا عليها بخصوص منطقة خمودة لأن هذه المنطقة يوجد بها كثافة سكانية من السهل ربطها بشبكة الشركة التونسية لاستغلال ولتوزيع المياه إلا أن الفلاحة ترفض ذلك وتتخاصم مع الشركة التونسية لاستغلال وتوزيع المياه يريدون تغيير الشبكة والمواطنين بقوا عطشى نتيجة المشاكل في الجمعيات المائية، الجمعيات المائية صحيح أنه يشوبها الفساد ولكن أكثر فساد موجود بالجهة وزارة الفلاحة مسؤولة عنه وهناك تنسيق موجود- وأنا أقول هذا وأتحمل مسؤوليتي فيه- للتمعش من أموال المواطنين بخصوص الجمعيات المائية وملفات الفساد كثيرة في هذا الإطار.

ملف الغابات السيد الوزير، هناك حلين: أولا ضرورة إيجاد حل للأشجار التي أصيبت جراء هذه الحشرة لأن هذه الحشرة قامت بنقل العدوى ونشرتها في الأشجار الخضراء وجعلت الغابة تقريبا تالفة والشيء الهام ثانيا هو ضرورة مراجعة مجلة الصفقات مع المقاولين الذين يقومون بكراء أراضي مزروعة بالإكليل يقوم بكراء 10 هكتارات ولكنه يعمل في 100 هكتار وهذا ملف فساد آخر لابد من إيقاف هذا.

أخيرا، يجب الاستعداد للموسم الفلاحي حتى لا نفرط في صابة التفاح الموجودة بين سبيبة وفوسانة كما ضاعت صابة الزيتون ويجب توفير أماكن التخزين والبحث عن الترويج ولابد من العناية بالمسالك الفلاحية التي هي مهملة كليا.

وفي الأخير مشروع القصرين الشمالية لابد من إرجاعه لأنه يضم أغلب معتمديات الولاية من شمال سبيطلة إلى سبيبة جدليان العيون تالة حيدرة فوسانة وشكرا.

إجابة السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا للزميل المحترم والآن نحيل الكلمة إلى السيد عز الدين بن الشيخ وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري لتقديم جوابه في مدة لا تتجاوز عشر دقائق، فليتفضل.

السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

شكرا،

شكرا للسيد النائب المحترم على الأسئلة التي طرحها،

بخصوص سد بولعابة تم الانتهاء من إنجاز الدراسة الأولية للبحث عن موقع ملائم لإنشاء سد على وادي الحطب سنة 2023 وبناء على نتائج هذه الدراسة تم اختيار مكتب دراسات لإنجاز الدراسات التنفيذية لسد بلعابة وقد انطلقت الدراسات خلال شهر أكتوبر 2024 على أن تنتهي في ظرف 24 شهرا، كما تم إدراج مشروع سد بولعابة ضمن قائمة المشاريع المبرمجة للبحث عن تمويل خلال الفترة الممتدة بين 2026 و2030 نظرا إلى أهميته في تعزيز الموارد المائية وتلبية الاحتياجات المحلية.

بخصوص سد قرقور تم الانتهاء من إنجاز الدراسات الأولية والتفصيلية ودراسة الجدوى الاقتصادية والاجتماعية والفلاحية الخاصة بالسد الجبلي قرقور خلال سنة 2023 وقد تم إدراج مشروع هذا السد ضمن قائمة السدود الجبلية ذات الأولوية قصد البحث عن تمويل ضروري للشروع في إنجاز الأشغال.

بخصوص سد وادي الإروغلي تم الانتهاء من إنجاز الدراسات الأولية والتفصيلية للسد الجبلي لهذا الوادي خلال 2023 وسيتم إدراج المشروع ضمن قائمة السدود الجبلية قصد البحث عن التمويل اللازم.

وفي الأخير أريد أن أقول بأن أكبر إشكالية في القصرين هي ردم نسبة كبيرة من السدود وهذا ما تعاني منه الجهة بصفة كبيرة وشكرا.

تعقيب السيد النائب

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، هل يرغب الزميل المحترم عمار العيدودي في التعقيب وذلك لمدة لا تتجاوز خمس دقائق فليتفضل؟ تفضل.

السيد عمار العيدودي

مع الشكر السيد الوزير،

هناك إشكال أتوجه به إليكم وأفردك عن وزارة الفلاحة وسأقول لماذا؟ لأنني أعلم أنك جديد على الوزارة وأعلم بأن هذه الأجوبة قديمة مع احترامي لسيادتك، أعلم أن هذه الأجوبة قد قدمت مرات عديدة سابقا وأول سد هو سد وادي الحطب لأهميته فأنا ابن المنطقة وأعرف التفاصيل الموجودة بها ولكن أصعب سد يجب البحث له عن تمويل يجب أن يكون الأول ليتم إدراجه في 26 - 30 أقسم لك من هذا المكان لن ينجز في 2026 بخطى تونس الآن في العمل من المستحيل أن يتم إنجازه.

أنصحكم أن تعملوا حسب الأولوية بداية من سد حيدرة وسد قرقور يمكن للدولة التونسية بوضعها المادي هذا وبوضعيتها الفنية برمجة هذين السدين سد قرقور هو سد عظيم لابد له من شعب عظيم ودولة عظيمة، لابد له من إدارة عظيمة وإداري عظيم وفني عظيم، لابد له من مواطن عظيم، نحن ما زلنا لم نرتق إلى هذه الدرجات بدليل أن إدارتي التي أتوجه إليها لأربط الصلة بينها وبين المواطنين بكل منطق وبكل أريحية وبكل مصداقية تمدني بمعطيات أعرف أنها معطيات خاطئة بحكم أني ابن المنطقة وأن الوعود خاطئة وأن هذا الكلام يسوق فقط لإسكات المواطنين إلى غد وبعد غد.

مرة أخرى السيد الوزير، مع تقديري الكبير لشخصكم ولكل الوفد المرافق لك ولكن كمؤتمن وكصاحب مصداقية مع ناخبي ومع كل جهتي لا يمكنني أن أسوق لهم كلاما لا أقول كاذبا احتراما للحاضرين ولكن مغلوطا أعرف أنه لن ينجز بين سنوات 2026 و2030.

سيدي الوزير، لمثل هذا السبب ذكرت لك الملاحظات وهي ليست ملاحظات، أقسم بالله مرة أخرى أنها أسئلة حملت أن أبلغها لكم، ما ذكرته من فساد هو نموذج قليل وهو قليل من كثير كما يقال، إدارة الفلاحة والمندوبية الجهوية كغيرها من الإدارات ليست منفردة والمندوبية الجهوية للفلاحة تعتبر كابوسا على جهة القصرين وكابوسا على فلاحيها، هناك أكذوبة تنموية عندنا في القصرين اسمها المندوبية الجهوية للفلاحة.

تحدث زملائي عن اختفاء خلايا الإرشاد الفلاحي وديوان تربية الماشية وغيره من الدواوين لم تعد موجودة، تم القضاء عليها لصالح الخواص. الإرشاد الفلاحي لا يشتغل في القصرين لأن أصحاب المزارع يشغلون معهم مهندسين خواص وهذا من حقهم وكل إدارة عمومية في تونس وفي القصرين بصفة خاصة تسعى إلى ضرب كل القطاع العام وكل ما هو عمومي وإدارتنا في القصرين وأنا أتحمل مسؤوليتي في هذا حتى لو أدى بي هذا الكلام إلى السجن، عندنا مجرمين في إدارة مندوبية الفلاحة بالقصرين، ليس لنا فنيين وليس لنا إداريين وليس لنا مندوب فلاحة وشكرا وأعتذر السيد الوزير.

طرح السؤال الشفاهي
من قبل السيدة عواطف الشنيتي

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

السؤال الشفاهي الحادي عشر والأخير للزميلة المحترمة السيدة عواطف الشنيتي ولها عشر دقائق على أقصى تقدير.

السيدة عواطف الشنيتي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الفلاحة،

إن شاء الله رمضان مبارك على الجميع زملائي إطارات الوزارة والسيد الرئيس ونوابه،

السيد الوزير، مداخلتي ستكون في جزئين: الجزء الأول يتمثل في سؤال شفاهي متى يتم تفعيل الخارطة الفلاحية بالبلاد التونسية في ظل التغيرات المناخية وتكبد الفلاح لخسائر فادحة؟

سيدي الوزير، منذ أربعين سنة تقريبا لم يتم إدخال أي تجديد في الخارطة الفلاحية وبما أنني من ولاية باجة، سابقا كانت أغلب فلاحتنا تعتمد على التساقطات المطرية ولكن في ظل المشاكل الحالية مع الأسف لدينا في باجة تسع معتمديات ومنذ سنة 2018 هذه المعتمديات كل سنة تمر سبعة منها بجائحة يعني نزرع ونخسر أموالنا ولكن لا نحصد، لذلك السيد الوزير لأكثر من مرة والسادة المديرين العامين موجودين هنا معنا أطالب بالخارطة الفلاحية، لدينا تقريبا 90% من الفلاحين في كامل البلاد هم صغار فلاحين لذلك على الدولة هنا أن تتدخل وتقترح عليهم ما يزرعونه في كل معتمدية، فمثلا تقول في هذه المعتمدية يجب أن تزرع القمح وهذه المعتمدية يجب أن تزرع العلف حتى لا يتعرض الناس لخسارة كبرى في أموالها.

السيد الوزير، في باجة الناس يتنفسون فلاحة 90% من الأموال ومن العجلة الاقتصادية فلاحة لذلك فإن هذه الولاية عانت الكثير من الظلم في العهود السابقة وإلى حد الآن لم تشهد أي تطور فأنا لم أر أي تقدم ملحوظ، لقد قمتم السيد الوزير بتجربة رائدة في الجنوب وزرعتم القمح ولكن أين نتائج هذا؟ أنا بصفتي نائب شعب لم أر أي نتيجة وإلا لنغير نحن في باجة نوعية زراعتنا ونزرع منتوجات أخرى، لهذا السبب أطالبكم في كل مرة بالخارطة الفلاحية فصغار الفلاحين خاصة يعانون معاناة كبرى.

الجزء الثاني السيد الوزير من سؤالي حول رفع التحجير على حفر الآبار العميقة والسطحية بمعتمديات باجة الجنوبية، تيبار وتبرسق مرجع نظرنا، سابقا السيد الوزير، في صغري كان لدينا العديد من العيون والآبار ولم نكن نعاني من مشكل الماء واليوم في ظل التغييرات المناخية ونظرا إلى وجود العديد من المشاكل تغير الوضع وسأبدأ معتمدية بمعتمدية - أطلب منك أن تنصت لي- سأبدأ بمعتمدية باجة الجنوبية وسأتحدث غالبا عن الماء الذي يعتبر ضمن اختصاصك "hydraulique" وأنا أعرف أنك مختص في هذا.

سيدي الوزير، باجة الجنوبية عمادة الزواغة ومستوتة هذه العمادات ممنوعة من حفر الآبار، عندما يريد شخص حفر بئر تطالبونه بشهادة ملكية فردية وتجد أن هذا الشخص ورث هذه الأرض منذ مائة سنة وهو شاب صغير السن يطالب بذلك إلى أن يمل من هذا الطلب ولم يعد يفكر في العمل الفلاحي لهذا السبب لدينا في الشمال الغربي أربع أو خمس معتمديات في الإقليم الأول تجدهم نزوح منهم 15 نائبا على البحر على الساحل أو تجدهم نزحوا إلى الولايات التي نجد فيها العديد من الأنشطة الاقتصادية ومن المعامل إلى غير ذلك.

منطقة سيدي السهيلي وسيدي إسماعيل والنشيمة سيدي الوزير، هناك منطقة سقوية الناس يقومون بسقي مزروعاتهم ثم بعد ذلك يتم اصدار منشور بالتوقف عن العمل لأن هذا ممنوع ولدينا مشاكل فالناس في تونس الكبرى وفي الولايات الأخرى سيبقون عطشى. لا يهم نحن نتفهم هذا كلنا مواطنين وكلنا تونسيين، لا نريد أن نتحصل نحن على الماء من السدود والناس يبقون عطشى ولكن ما البديل؟ عندما أنفق الأموال وأزرع إلى غير ذلك وفي الأخير تطلب مني أنت أن أتوقف، لماذا؟ اعطيني آبار، أين الآبار التي يمكنني استغلالها؟ لا يمكنك حفر آبار في منطقة حمراء يحجر حفر الآبار فيها، حقيقة الناس هناك وضعيتهم تؤلم القلب، تجد أشخاصا يزرعون بعض الفلفل والطماطم ولا أدري ماذا ليتمكنوا من العيش لأنهم يقطنون الريف الذي لا يوجد به شيء، إن لم يعمل الشخص لدى كبار الفلاحين إلى غير ذلك فإن حياتهم ستتوقف، فالمرأة هناك لا تقدر أن تشري قلما لابنها.

سيدي الوزير، سأتحدث الآن عن تيبار ودجبة حيث أن هناك مشكلا في مياه الشرب، منذ 2016 تقرر تكثيف المناطق السقوية وتزويد البحيرة بالماء، أعلم أنه من بوهرمة لا يمكن ذلك لأن السد يتم استغلاله في الشرب ولكن بعد خمس سنوات الناس غرسوا الأشجار وأنا بدوري مثلهم غرست أشجار الزيتون واللوز والتين إلى غير ذلك، أنا أحدثك كامرأة ميدان عندما أقول أن الناس تجري لجلب الماء بالصهريج لتنتج لها تلك الشجرة، كي لا تمد يدها لأحد وحتى لا تضطر للنزوح والذهاب لتونس وكي لا تذل في العاصمة أو في تلك المدينة أو في غيرها من المدن.

يقال لك برنامج الأمم المتحدة تم تحويله لمعتمدية أخرى، نقول لا يهم أعطونا البديل، قالوا البديل سنقوم بحفر ثلاث أو خمس آبار، قلنا هذا جيد ولكن من شهر أوت إلى حد الآن لا يوجد أي شيء

وعلى مستوى الدراسات أظهر المواطنين رغبتهم في مساعدة الدولة ولكن لا يوجد شيء، إن لم تمر إلى التنفيذ لا يمكن أن نفعل شيئا سنبقى دائما نعاني من نفس المشكل.

سيدي الوزير، معتمدية تبرسق تعاني أيضا على مستوى مياه الشرب ومياه الري، تجد الناس عطشى في شهر جويلية وفي شهر أوت لأنه يتم تزويد هذه المنطقة أيضا من بوهرتمة وهناك نقص في الماء وأنت ابن الـ "hydraulique" وتعرف أنه لا توجد تساقطات للأمطار وحتى هذه السنة قيل أن الأمطار نزلت ولكن نسبة نزول الأمطار كالسنة الفارطة 10 ملايين متر مكعب والسيد المدير العام موجود معنا 10ملايين متر مكعب ليست نسبة مرضية، إن توقفت الأمطار ثلاثة أو أربعة أيام لا قدر الله في شهر مارس ستكون لهذا عواقب سيئة، لذلك عليكم بمدنا بالرخص لحفر الآبار واستغلالها.

في تبرسق لدينا بئر الأجنة لنقوم الآن بمداوة القمح والزيتون واللوز وغيرها من الأشجار قيل ستقوم باستغلاله الشركة التونسية لتوزيع واستغلال المياه رغم أن لديها بديل في الإدارة التابعة لكم إدارة "OTD" هناك بئر خلاد شهيب ولكن لا يمكن استغلاله لأن هناك مستثمر، المستثمر تفهم هذا في السنة الفارطة رحم الله والديه وسمح لنا باستغلاله ولكن المحرك تعطب ثلاث مرات، قيل ممنوع لأنه يتبع "OTD" أليس هذا الأخير تحت تصرفكم السيد الوزير؟ عليك بإصدار قرار عندما يكون هناك 25 ألف مواطن يعاني من العطش وسيموتون عطشا تكون لهم الأولوية وعندما تقول لي بأن كل المواطنين يعيشون نفس الوضعية، أقول لك لا فهناك الفراولة من نوفمبر الفراولة بماذا يتم سقيه؟ يتم سقيه بالماء وإلا هناك أشخاص سنة وأشخاص فرض؟

باجة يتم حقرتها والولايات الأخرى تتحصل على ما يريدون خوخ "بوطبقاية" والبرتقال كل ذلك لو تذهب الآن إلى نابل سترى هذا، لماذا نخسر الماء والناس الآخرين عطشى وخاصة الزراعات الكبرى وباجة مشهورة بذلك وهي تحتل المرتبة الأولى على مستوى الزراعات الكبرى.

أمر ثان السيد الوزير، أرجو منكم تقديم إجابة صحيحة على أسئلتي إن لم تكن لديكم إجابة لا يهم سأنتظر هذه الإجابة فيما بعد.

سيدي الوزير، سأخرج بعض الشيء عن الموضوع: نقاط البيع من المنتج إلى المستهلك عندما يتم إدخالها فإنها لا تشرف "OTD" ولا وزارة الفلاحة ولا وزارة التجارة ولا تشرف الدولة ولا غيرها.

سأتحدث أيضا عن الإدارة العامة وبما أنك ابن "l'hydraulique" هناك ماء "SONEDE" يتم إيصاله إلى المدن وهناك الجمعيات المائية للأرياف، عليك السيد الوزير على الأقل دمجهم مع بعضهم ليكون هناك طرف وحيد يشرف، لماذا عندما تصل فاتورة استهلاك الماء يأتي شخص من الجمعية المائية ويأخذ الأموال ويهرب ويتم غلقها ونجد من لا يدفع؟ يجب إيجاد حلول جذرية ويجب رفع التحجير على الآبار التي تم وضعها كمناطق حمراء في تبرسق وتيبار وباجة الجنوبية أو يتم بعث لجنة وهذه اللجنة يتم بعثها بعجالة بعد شهرين أو ثلاثة، لن أنتظر السيد الوزير لتكشف عن عدد الآبار الموجودة، هناك ثلاثة أو أربعة آبار عميقة تتولى الدولة حفرها وتوزع الماء على الأهالي حتى لا يموتوا عطشا وحتى لا تموت أشجارنا عطشا من قلة الماء لأننا سنصل هنا إلى طريق مسدود، عندما نجد التعامل بمكيالين "ناس سنة وناس فرض" هنا أقول لا يمكنني أن أصمت ولا يمكن أن أنتظر أكثر، شكرا.

إجابة السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الزميلة المحترمة والآن نحيل الكلمة للسيد عز الدين بن الشيخ وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري لتقديم جوابه في مدة لا تتجاوز عشر دقائق فليتفضل.

السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

شكرا السيدة النائبة المحترمة،

فيما يخص التحجير على المائدة المائية بباجة: المائدة المائية مستغلة من طرف "SONEDE" حيث شهدت تدهورا في المنسوب المائي والملوحة أي مستوى الملوحة في الماء لذلك حفاظا على المياه من طرف "SONEDE" تم إحداث منطقة صيانة وليس تحجير للحفاظ على مياه الشرب.

بالنسبة إلى مدينة تبرسق، هذه المنطقة هي منطقة صيانة وليست منطقة تحجير حيث صدر في شأنها الأمر عدد 938 لسنة 2022 المتعلق بإحداث منطقة صيانة الموارد المائية بمائدة بمعتمدية تبرسق من ولاية باجة وهي تشمل منطقة خلاد وجزء من منطقة فدان السوق وجزء من منطقة عين جمالة وقد تم هذا التصنيف باعتماد تقارير للمتابعة الفنية الجهوية المقدمة إلى لجنة الملك العمومي للمياه، حيث أظهرت هذه التقارير حالة استنزاف للمخزون المائي الذي يقدر 0,89 مليون متر مكعب مقابل الاستغلال لحوالي 1,45 مليون متر مكعب أي بنسبة استغلال قدرت بـ 165% خلال السنوات العشر الأخيرة وحتى يتسنى رفع صيانة الموارد المائية ومن ضمنها تحجير حفر الآبار العميقة والسطحية بهذه المنطقة فإنه يتم اعتماد نفس التمشي والإجراءات الفنية والقانونية وذلك بالاعتماد على قرارات المصالح الفنية والسلطات المحلية والجهوية المعنية بالولاية بالإضافة إلى تقييمات الظروف المناخية والبيئية التي تؤثر على الموارد المائية.

وتجدر الإشارة إلى أن التحجير قد يرفع بشكل مؤقت أو دائم في حالة تحسن الوضع المائي أو بعد تقييم الحاجة الفعلية للمياه بمائدة تبرسق، كما تتم متابعة البلاغات الرسمية الصادرة عن السلطات المحلية أو المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بباجة للحصول على معلومات دقيقة حول وضعية المخزون المائي الجوفي وبالتالي توقيف رفع التحجير في هذه المنطقة وقد ورد ضمن آخر تقرير حول وضعية المخزون المائي بمائدة تبرسق بتاريخ 13 نوفمبر 2024 أنه من غير الممكن المواصلة في إحداث آبار مائية جديدة في الوقت الحاضر مع ضرورة الرفع من درجة اليقظة بإلزام الفلاحين بتركيز عدادات مائية على أن يتم الانطلاق في التنفيذ حالة بحالة.

أما بخصوص معتمدية باجة الجنوبية المشمولة بالمائدة المائية بدرونة - سيدي إسماعيل والمائدة المائية وادي باجة التي تمثل مخزونا آمنا من مخاطر الاستنزاف، فيتم دراسة طلبات الحفر بصفة عادية بعد التثبت من ملكية الأرض وموقع الحفرية وتفاعلاتها بالنسبة إلى الأجوار.

بالنسبة إلى تحديد موعد تفعيل الخارطة الفلاحية بالبلاد التونسية في ظل التغيرات المناخية وتكبد الفلاح لخسائر فادحة،

تجدر الإشارة أن الخارطة الفلاحية هي أداة تقنية تهدف إلى تحديد الأنشطة الفلاحية التي يمكن القيام بها في مناطق مختلفة من البلاد التونسية استنادا إلى خصائص الأرض والمناخ والمياه.

وتعتمد الخارطة الفلاحية على المعطيات الجغرافية والمناخية لتوجيه الفلاحين إلى أفضل الممارسات الفلاحية في كل منطقة وتتمثل التحديات المرتبطة بتفعيل الخارطة الفلاحية في ظل التغيرات المناخية فيما يلي:

-التغيرات في الأمطار والحرارة مثل الجفاف والعواصف التي تؤثر بشكل كبير على الإنتاج الفلاحي،

- نقص المياه بسبب الجفاف أو سوء استغلال حصص المياه الذي يشكل تحديا كبيرا على الأراضي المروية،

- ضعف انخراط الفلاحين في تبني التقنيات الحديثة.

ولتفعيل الخارطة الفلاحية يتم:

- تحديث الخرائط الفلاحية الجهوية للتنمية الفلاحية بشكل دوري بناء على البيانات الجديدة المتعلقة بتغير المناخ،

- إجراء مشاورات بين جميع المتدخلين ومن ضمنهم الفلاحين لتوفير استشارات تقنية وتوجيهات ميدانية.

- تنظيم دورات تدريبية للفلاحين على كيفية استخدام الخارطة الفلاحية وتقديم المشورة حول المحاصيل التي يمكن زراعتها بشكل أفضل في ظل التغيرات المناخية.

وإجمالا تعمل وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري على تفعيل الخارطة الفلاحية بالتنسيق بين مختلف الوزارات المتدخلة والجماعات المحلية والفلاحين بالإضافة إلى تكامل الجهود لتوفير المعلومات والموارد اللازمة لتقديم التعديلات اللازمة في المستقبل.

كما تعمل الوزارة على إنشاء آليات للتأهب وللاستجابة السريعة في حالات الطوارئ المناخية مثل الجفاف الشديد أو الفيضانات لدعم الفلاحين وشكرا.

تعقيب السيدة النائبة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا للسيد الوزير، هل ترغب الزميلة المحترمة السيدة عواطف الشنيتي في التعقيب وذلك لمدة لا تتجاوز خمس دقائق؟

السيدة عواطف الشنيتي

شكرا سيدي الوزير،

سيدي الوزير، قلت التحجير في معتمدية تبرسق استنزاف للمخزون المائي، أقول لك هذا غير صحيح لأن من لديهم آبار هناك إما ديوان الأراضي الدولية أو ضيعات تابعة له ولا يوجد بئر عشوائي، أنا ابنة المنطقة ولا أقول لك سوى الواقع وإن كنت مخطئة قل لي، الآبار الموجودة هناك كلها تتبع "OTD" أو "CRDA" هناك بئر ستأخذه "SONEDE" وهناك بئر آخر يمكنها أن تأخذه وفيه "débit" كبير أقول لك السيد الوزير أن هناك أشجار زياتين متحصلة على "AOC" وكذلك تين دجبة هذه الأشجار ستموت، إن أردت سيادتك أو أراد أي مسؤول أن يذهب إلى هناك سأطلعه على ذلك، لقد أطلعت السيد الرئيس المدير العام للشركة التونسية لتوزيع واستغلال المياه على المشاكل ومع الأسف لم يعد موجودا.

هل يعقل أن لدينا الماء وتم غلقة أمام الناس ونقول لا يوجد ماء وهناك استنزاف للمائدة المائية، أين الاستنزاف؟ غير موجود هذا غير صحيح، المكان الوحيد الذي يوجد به هذه المائدة المائية هي خلاد فدان سوق عين جمالة، كل هذه المناطق تم تحجيرها بتعلة أنها "zone rouge" وتم إسنادها لمستثمرين أو ثلاثة لأنهم من أصدقائهم وأحبابهم ويعرفونهم ونحن من لديه 10 و20 هكتار وغير ذلك لا يهم يموت جوعا وتقول لي الخارطة الفلاحية، متى؟ لا توجد وأنا كنائبة وفلاحة أحدثك ولم أر شيئا لم يأتوا ولم يتم استدعائي ولم يتم سؤالي ماذا أفعل؟ ولم يأتوا للفلاحين ولا أي شيء.

السيد الوزير، نحن نعاني من مشكل الماء هنا وكما ذكرت سيادتك اختصاصك الماء والجمعيات المائية ماذا فعلنا بخصوصها؟ هذه الجمعيات المائية دائما تعاني من المشاكل ومن الفوضى ودائما لا يوجد شيء نريد حلا، يجب توحيد هذه الجمعيات المائية ويجب أن تصبح تابعة لـ"SONEDE" ليدفع كل طرف فاتورة خاصة به.

هل سيتم وضع عدادات ولا يوجد الماء؟ هل "سنحضر الحصيرة قبل الجامع" كما ذكرت فإن أشجار الزياتين وأشجار التين تحصل على "AOC"عوض أن يتم تثمينها والفلاح عمل وتعب واتبع برامج، نقول له سنغلق هذا لأن الماء سيذهب لسقي الخوخ "بوطبقاية".

السيد الوزير، سامحني الإجابات لم تقنعني بخصوص معتمدية تيبار لم تجبني عن الأسئلة بخصوصها، نحن نعمل مع بعضنا جميعا، نتفهم مشاكل التغييرات المناخية والمشاكل موجودة في كل الإدارات ولكن على الأقل حتى ولو أن الإجابات لم تصلني ولم تقنعني أطلب منك أن ترسل إجابات كتابية لنحاول حل الإشكاليات لأنه بهذا الشكل لا نتقدم لأن السدود الموجودة في تونس، الآن سد سيدي سالم أكبر سد يوجد به 20 % من المخزون المائي ولا يمكن استغلال سوى 5% و15% من هذه المياه لا يمكن استغلالها. شكرا سيدي الوزير.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد الوزير لتقديم بعض التوضيحات والمعطيات الإضافية في شكل حوصلة بخصوص مختلف الأسئلة المطروحة، تفضل السيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

شكرا،

شكرا السيد الرئيس،

سأعقب على المداخلة الأخيرة مداخلة السيدة النائبة فيما يخص التحجير: هناك معطيات موضوعية تم القيام بها بخصوص المائدة المائية في باجة، إذن المعطيات الموضوعية قالت أن هناك استنزاف للثروة المائية، الماء الذي يتم إخراجه أكثر من الماء الذي يزود المائدة المائية وهناك أولويات والأولوية هي مياه الشرب، هناك معطيات موضوعية هي التي تتحكم فينا والتي نعتمد عليها " on est des scientifiques " لذلك لا يمكن أن نقول بأن المائدة المائية لا يتم استنزافها إلى غير ذلك، هذا غير جائز.

أردت قبل كل شيء أن أتقدم بالشكر لمنظوري الذين جاؤوا معي اليوم وأن أشكر كل العاملين في وزارة الفلاحة وفي القطاع الفلاحي من القطاع الخاص والقطاع العام على المجهودات التي يبذلونها.

السيد الرئيس، لقد جئنا كما ذكرت إلى هنا لأن لدينا أسئلة شفاهية أظن أننا قد أجبنا عنها في كنف الاحترام ولم نتجاوز حدودنا.

أريد أن أشكر كل النواب الذين توجهوا بأسئلة ونقول إن شاء الله نحن في مرحلة البناء والتشييد، نحن نريد أن نبني لذلك نريد أن نضع اليد في اليد للبناء، أنا دائما أقول علينا أن ننظر دائما لنصف الكأس المملوء ولا ننظر لنصف الكأس الفارغ، لذلك ما نعد به الشعب التونسي والسادة النواب بأننا لن ندخر أي جهد في البناء ولا نبني وحدنا، البناء يكون بتظافر كل الجهود ووفقنا الله جميعا إن شاء الله وشكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا للسيد الوزير على كل هذه البيانات والإفادات التي قدمها،

الشكر لكل الزميلات والزملاء،

وفي الختام أتوجه ببالغ الشكر والتقدير للسيد عز الدين بالشيخ وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري والوفد المرافق له متمنيا لهم التوفيق والسداد في مهامهم وسيكون لنا لقاء آخر معهم يوم الثلاثاء المقبل إن شاء الله لاستكمال بقية الأسئلة الشفاهية وعددها أحد عشر سؤالا.

شكرا لجميع الزميلات والزملاء، الآن نرفع الجلسة بصورة مؤقتة لمدة عشر دقائق ريثما نتمكن من توديع السيد الوزير والمرافق له، على أن نستأنفها للاستماع إلى مداخلات الزملاء تطبيقا للفصل 108 من النظام الداخلي.

(كانت الساعة الواحدة بعد الزوال وخمسة وثلاثين دقيقة)

استئناف الجلسة
وتدخلات السيدات والسادة النواب على معنى الفصل 108 من النظام الداخلي

(كانت الساعة الواحدة بعد الزوال وخمسة وأربعين دقيقة)

السيدة سوسن مبروك، نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

مساء الخير للجميع،

إن شاء الله رمضان مبارك على الجميع، على الشعب التونسي والأمة العربية والإسلامية،

السادة الزملاء وكافة الحضور،

نفتتح الجلسة والكلمة للزميلة بسمة الهمامي لها ثلاث دقائق، تفضلي.

السيدة بسمة الهمامي

صباح الخير جميعا،

شكرا السيدة الرئيسة،

إن شاء الله رمضان مبارك على الجميع، مبارك على الشعب التونسي وعلى كل الأمة الإسلامية العربية.

اليوم سؤالي على معنى الفصل 108 موجه إلى السيد وزير التخطيط والاقتصاد حول وضعية ديوان تنمية الشمال الغربي في سليانة. بالنظر إلى مهام هذا الديوان وهو منشأة عمومية، مؤسسة عمومية لا تكتسي صبغة إدارية وأنشأ سنة 1994، وبالتعرف على مهام هذا الديوان فإن مهامه كثيرة ومهمة ومطروح عليه عديد التحديات وعديد الأزمات التي يجب أن يبحث لها عن حلول.

أود أن أسأل عن وضعية السيد المكلف بتسيير ديوان تنمية الشمال الغربي الذي يشغل خطة مدير إدارة التنمية الجهوية بجندوبة، ما الإضافات التي أنجزها في هذا الديوان، المسؤول على تسييره؟ فهو المسؤول المباشر في الديوان على تطبيق القوانين لكنه في نفس الوقت يسمح لنفسه بتجاوز القوانين في عديد المسؤوليات، فهو يسمح لنفسه بتسليط عقوبات تأديبية دون مراعاة الإجراءات الواردة بالقانون الأساسي للمؤسسة ويسمح لنفسه بحرمان المديرين من تربص مهني وتعويضه بمن لا علاقة لهم تقنيا بالموضوع، التغاضي عن مكتب الضبط للديوان بنسخة من مقررات تسمية المكلفين، هذا السيد يستغل مسؤولياته أو يتعامل مع المسؤولية المناطة بعهدته بشكل شخصي ومزاجي.

هنا أريد أن أسأل هذا السيد، ماذا فعل في علاقة بالشهادة العلمية والتكوين المهني التي ثبت بأنها مزورة لأن عملية التثبت التي حدثت سابقا كانت صورية بامتياز؟ وماذا فعل بخصوص متابعة وكشف ملف السرقة عدد 220 لسنة 2013؟ إلى حدود هذه اللحظة مازالوا لم يظهروا له الحقيقة.

توقيت عمال الحراسة خاصة في المقر، ورقة الحضور لدى الموظفين، عملية الصيانة في المؤسسة وأخيرا السيارة الوظيفية التي تسلمها السيد في جانفي 2024 التي دمرها وقام بإصلاحها على حساب الكلفة المالية...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للسيدة الزميلة المحترمة ماجدة الورغي، لها ثلاث دقائق تفضلي.

السيدة ماجدة الورغي

شكرا رئيسة،

رسالتي اليوم أريد إيصالها اليوم لسيادة رئيس الجمهورية.

سيدي الرئيس، مشكور على تفاعلك بالأمس في الجلسة التي انعقدت مع السيد وزير الشؤون الاجتماعية فيما يخص وضعية العمال على كامل تراب الجمهورية، في الحقيقة لقد أشعرتنا وكأن صرخة النداء التي كان قد توجه بها عملة معمل الجلد في معتمدية منزل بورقيبة وصلت لك، تفاجأنا في ولاية بنزرت بإيقاف 250 عاملا ليلة رمضان والعدد سيصل إلى الألف هذا حسب محضر الجلسة الذي انعقد بتاريخ 2 نوفمبر 2024.

سيدي الرئيس، كنت سأحدثك عن معمل في "VESTRALIA" الذي يوجد به اليوم أكثر من 600 عامل يبحث عن حقوقه بعد الطرد التعسفي وهذا ليس تبلي على المعمل، هذا ملف 600 عامل اليوم يتعاملون معهم اليوم كأرقام في حين أنهم أصبحوا حالات اجتماعية.

أضيف سيدي الرئيس، الملف عدد 137 صاحبته توفيت، تحصلت على حقها عبر القضاء في 2017 ثم توفيت لا يوجد مشكل عند الله يلتقي الخصوم.

سيدي الرئيس، في الجلسة التي جمعتك مع السيد وزير الشؤون الاجتماعية، قلت لا يجب أن يتم التنكيل اليوم بالعامل داخل المؤسسة التي عمل بها أو أن مؤسسة تريد أن تسجل بأنها أفلست تقوم بطرد العامل وتقول الله غالب لم أعد أحتاج إليه.

السيد الرئيس، لقد ذكرت وأكدت على كرامة العامل داخل المؤسسة، لذا من فضلك مخرجات الجلسة نريدها أن تتجسد على

أرض الواقع لأنه في انتظار الثورة التشريعية التي ذكرتها وفي انتظار تنقيح مجلة الشغل وتنقيح القوانين وغيرها من المعطيات الإدارية التي قد تطول، نحن اليوم في منزل بورقيبة لدينا 1000 عامل سيحالون على البطالة خلال هذه الأيام، لا نريد التعامل معهم كملفات اجتماعية، لا أريد التعامل معهم بإعطائهم قفة آخر شهر رمضان، لا أريد أن أتعامل معهم كعائلات معوزة لأنهم لم يمدوا أيديهم لإعطائهم ما ليس لهم، هؤلاء الأشخاص كانوا يعملون ويؤودون واجباتهم الاقتصادية تجاه البلاد وكانوا يحملون على ظهورهم المنطقة الصناعية بمنزل بورقيبة، اليوم عندما ستقوم بطرد عمالها ستجد معتمدية كاملة تتوقف وكل هؤلاء سيمدون أيديهم للوظيفة التنفيذية.

سيادة رئيس الجمهورية، أنا أشكرك على دعمك كما أشكرك على وقفتكم، ولكن نريد هذا عن طريق زيارة ميدانية لمعتمدية منزل بورقيبة لتستمع للعملة وهم يشتكون ولتستمع للظروف الصعبة التي يعملون فيها داخل هذه المؤسسات ولتستمع التنكيل بالعامل وللوضعية الكارثية التي يعملون فيها، اليوم لدي زوج وزوجة أحيلا على البطالة والعامل الذي ينفق على أمه المريضة والمطلق الذي يسدد نفقة، ماذا سنفعل اليوم لهؤلاء؟ كلنا في حاجة إلى ثورة تشريعية والبرلمان يعمل ولدينا أكثر من خمسين مبادرة اليوم مازالت...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم عمار عيدودي، له ثلاث دقائق تفضل.

السيد عمار عيدودي

شكرا السيدة الرئيسة،

أضم صوتي إلى صوت الأخت المتحدثة باسم العمال عن جهة بنزرت كما أضم صوتي كذلك في شكل رسالة إلى سيادة رئيس الجمهورية وأقول بكل وضوح السيد الرئيس، أهل تالة يبلغونك السلام ويقولون لك تالة بدون معتمد، بدون مستشفى جهوي، بل المستشفى الجهوي معطل، الطريق الحزامية معطلة، المنطقة الصناعية معطلة، بل أهم من كل ذلك سيدي الرئيس 89 عاملا لم يتقاضوا أجورهم على امتداد 13 شهرا، فهم ألعوبة بين متنفذ كبر على الدولة وصغرت الدولة أمامه وأنت لا تريد هذا الكلام يا سيادة الرئيس نعم، تطاول أصحاب النفوذ على الدولة وجوعوا العمال، عمال معمل الجير بتالة يطالبونك بإيجاد حل فوري لأنهم ظلوا ألعوبة، كما قلت، بين أيدي صاحب المعمل الذي فرطت فيه الدولة بمليارين فقط وأخذ التمر ورجم عمال تالة بالنوى وهم يقولون لك سيدي الرئيس لابد من إيجاد حل وتمكيننا من حقوقنا آنيا، نحن في شهر رمضان بلا أجر، بلا مواد غذائية، بلا كل ما تتصور وهم يقترحون عليك حلا سيدي الرئيس، يقولون لك نحن مستعدون للوقوف مع الدولة بشرط أن تستعيد الدولة المعمل وأن تتجنب الوقوع بين اللوبي واللوبي وأن تتجنب الوقوع بين السمسار والسمسار.

سيدي الرئيس، حتى المستشارة أو المسؤولة القانونية لم تجد حلا فقد سعت في أكثر من جهدها ويقترحون عليك إن عز هذا الحل على الدولة أن تجعل المعمل شركة أهلية وهم مستعدون للانخراط وأهل تالة كلهم مستعدون لذلك.

اللهم قد بلغت فاشهد وإن تالة لن تسكت على حقها.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للسيدة الزميلة المحترمة سيرين بوصندل، لها ثلاث دقائق تفضلي.

السيدة سيرين بوصندل

شكرا رئيسة،

رمضان مبارك على الشعب التونسي،

أضم صوتي إلى صوت زميلتي ماجدة الورغي، يا سيادة رئيس الجمهورية أدعوك إلى زيارة ميدانية لمعتمدية منزل عبد الرحمان والتي حقيقة تستغيث (عرضت السيدة النائبة صورا) وهذه صورة لمركز البريد بمنزل عبد الرحمان في بلد 3000 سنة حاضرة، في بلد تحترم نفسها أظن منذ 1997 لدينا مكتب بريد في منزل عبد الرحمان، اليوم هذه الشاحنة التي ترونها هي لا تبيع البطاطا أو الطماطم بل أن هذه الشاحنة التي ترونها هي مركز بريد منزل عبد الرحمان بجانبه لو ترون هناك "نصبة" لبيع السمك ومن الجانب الآخر هناك مقهى شعبي. منذ 22 أكتوبر 2024 فوجئنا جميعا بأن مكتب بريد منزل عبد الرحمان تم غلقه وتم تعويضه بشاحنة قالوا بأن هذا الغلق سيدوم أسبوعين ولكن مر أسبوعين وثلاثة واليوم مرت أربعة أشهر والوضع على حاله.

في الحقيقة السيد المدير الجهوي للبريد ببنزرت قام بما يجب القيام به وهذا الملف يؤكد ذلك، أملاك الدولة هي التي عطلت الأوضاع لم تمنحنا سوى 462 دينار للكراء شهريا وهذا المبلغ في الحقيقة مع التضخم المالي الموجود حاليا لا يمكن أن يسدد شيئا، وجدنا مقرات للكراء ولكن هذا المبلغ لا يقبل به أحد لأن مالكي العقارات يرفضون أن يكتري بهذا المبلغ مكتب بريد لسنتين لذلك لم نجد تجاوبا.

لذلك من منبري هذا أدعو رئيس الجمهورية ليجد حلا لمكتب البريد بمنزل عبد الرحمان، كما أذكر بأننا نواب شعب ولسنا نواب حكومة ولا نواب سلطة جهوية، لذلك عندما نتحدث اليوم فإننا نتحدث باسم الشعب وباسم المواطن الذي خرج وانتخبنا فلا يمكن بعد ذلك لأحد أن يحدثنا عن قانون الصفقات العمومية كما حصل في مشروع حماية منزل عبد الرحمان من الفيضانات وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم المختار عبد المولى، له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد المختار عبد المولى

شكرا، في الماضي القريب كانت وزارة الفلاحة تحصد ما زرعته في رمادة والذهيبة من تجارب ناجحة وتفكر في توسعة الزراعات إلى مئات أو آلاف الهكتارات، نثمن صراحة كل المجهودات التي قامت بها وزارة الفلاحة خاصة بالنهوض بالسيادة الغذائية والحد من استيراد الغذاء. أما اليوم للأسف الشديد لم يتم زراعة إلا عشرات الهكتارات، هذه السنة عشرات الهكتارات بعد التجارب وبعد النجاحات وبعد السعي من قبل وزارة الفلاحة ومن الدولة النتيجة 10 هكتارات، أين المشكل؟ هل المشكل في الفلاحين أنفسهم أم أن المشكل في وزارة الفلاحة؟ أين هي الوعود التي قطعتها وزارة الفلاحة؟ أين هو الدعم المطلوب للفلاحين في عديد الزراعات؟ أين الخطط الفعالة لإحداث مناطق سقوية جديدة حتى ننهض بمستوى الزراعات وننهض بقطاع الفلاحة في تلك المناطق؟

الواقع اليوم صراحة مختلف تماما والأمر مغاير لما كان يتم التصور له، البطء في تسهيل نشاط الفلاحين في رمادة وذهيبة أمر مقلق وغير مقبول. ما نراه اليوم من تضخيم للمنجزات في تلك المناطق والمواقع والواقع لا يغير من الواقع شيئا بل قد يجعلنا نعيش في سراب وفي وهم مع احترامنا للذين يبذلون جهدا في تذليل الصعوبات والمشاكل في تلك المناطق، ولكن التصريحات المتكررة حول النجاحات في تلك المناطق تعكس الحقيقة، إن التونسيين يفرحون اليوم عندما يرون مجهودات ملموسة تسعى من أجل ثروة زراعية وهذا من شأنه أن يزيدهم إصرارا على البقاء في مناطقهم الحدودية التي لا يمكن لأي مسؤول أن يعيش فيها لكن الأمل يتبدد عندما يرون الخطط والمشاريع تتعطل دون أي مبرر واضح.

أصبح من الواضح أن هناك تقصيرا ممنهجا من قبل المسؤولين في تلك الولاية في معالجة قضايا الأمن الغذائي والسيادة الغذائية للتونسيين ويبدو أن المسؤول المعني لا يبذل الجهد الكافي لدعم الفلاحة وتطوير القطاع الزراعي بشكل يضمن مستقبل غذائي مستدام للشعب التونسي.

يجب على الحكومة أن تتحمل مسؤولياتها وتسرع في اتخاذ الإجراءات اللازمة للنهوض بالفلاحين وتوفير الدعم الكافي للمناطق التي تتوفر فيها كل مقومات النجاح حتى تصبح تلك المناطق قطبا فلاحيا واعد وحتى تتمكن من تحقيق السيادة الغذائية وتحقيق الاستقرار في مناطقهم الحدودية وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم أيمن بن صالح، له ثلاث دقائق تفضل.

السيد أيمن بن صالح

شكرا السيدة الرئيسة،

ننطلق مباشرة من إجابات السيد وزير الفلاحة الذي كان قد شرفنا بحضوره معنا، الزميل منذ شهر جويلية 2024 يطرح سؤالا شفاهيا والسيد الوزير يجيبه على هذا السؤال بعد ثلاثة أو ستة أو ثمانية أو تسعة أشهر في نص الإجابة يقول له: "وتعرف منطقة قلعة الأندلس بالصيد البحري وتربية الماشية" أي أن السيد النائب الزميل المحترم مولود في قلعة الأندلس وأبوه ولد في قلعة الأندلس وكذلك جده وحتى جد جده، أهالي قلعة الأندلس ينتظرون الجواب، لا يعرفون هذا السيد الوزير أعطاك الله كل الصحة بارك الله فيك لقد فوجئنا بذلك وكنا نعتقد أن في قلعة الأندلس هناك ناطحات سحاب، هكذا تتم إجابة نواب الشعب يا مواطنينا، هكذا تتم إجابتنا.

لقد تقدمت إلى السيد وزير الداخلية بسؤال كتابي حول القانون الأساسي لسلك العمد، السؤال في 16 جانفي أجابني بعد شهر وعشرة أيام في 25 فيفري 2025 قال لي أن هذا المشروع والأمر أصبح جاهزا وتم عرضه على مجلس وزاري وصادق عليه هذا الأخير دون تحفظات أي أن مشروع الأمر تمت المصادقة عليه دون تحفظات، متى؟ في 2 فيفري 2024 إلى غاية 4 مارس 2025 ماذا ننتظر؟ نحن ننتظر استكمال مراحل ختمه ونشره بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية أي أنه لو تم إرساله عبر الحمام الزاجل لوصل ولو تم إرساله مع شخص لا يرى لوصل.

الدولة هي اليوم المشغل الأول والأساسي للتشغيل الهش، نتحدث عن العمد والمعتمد الذي يشتغل مدة عشر سنوات وخمسة عشرة سنة، يعمل ويتزوج وينجب أبناء إن كان رجل أو امرأة نفس الشيء تتزوج أيضا وتلتزم بشراء أشياء وقروض وبعد ذلك يتم عزلها بعد أن كان يسعى إلى حل مشاكل الناس يصبح حالة اجتماعية ويبحث عمن يساعده في حل مشاكله.

اليوم أردت أن أتدخل في سكرة 1 لدى ديوان التطهير، من غير المعقول في هذا الشهر "الفضيل"، في شهر رمضان الناس يذهبون للمسجد لأداء الصلوات والبالوعات تخرج المياه المعفنة في محيط المسجد أتحدث عن نهج السلام، أتحدث عن جامع النور، نهج المطار، دار فضال، نهج جلمة، النهج المتفرع عن نهج أزمور ونهج البرتقال، رأس جدير، الزيتون، نهج البهيرة كل هذه الأنهج تعاني من فيضان البالوعات.

آخر ملاحظة بكل لطف صلاة التراويح اليوم في جامع سيدي صالح الناس يصلون في الطريق وهذا ليس لارتفاع الحرارة داخل الجامع ولكن لأنه مكتظ وهم يؤدون صلوات التراويح في الجامع والسيارة تمر بجانبه...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

إضافة بعض الثواني للسيد الزميل المحترم لاستكمال الفكرة وشكرا.

السيد أيمن بن صالح

مشكورة السيدة الرئيسة،

لذا الرجاء توفير مخطط مروري يستجيب لهذا الشهر الفضيل، لذلك على الأقل نغير الطريق ومن شملته الهداية من الله ليصلي والله يهديه ويهدي كل التونسيين مع الشكر.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم حاتم لباوي، له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد حاتم لباوي

شكرا السيدة الرئيسة،

خطابي اليوم موجه إلى السيد وزير الداخلية وهذا الكلام أقوله ليس للمرة الأولى، العديد من الأسئلة الكتابية، مداخلات وآخرها الجديد وربما القديم ظاهرة سرقة السيارات وخاصة السيارات الفلاحية، لم يتم سرقة سيارة أو سيارتين وليس خمس وليس عشر سيارات والمشكل أن هذه السيارات يتم استرجاعها واستردادها، كيف يتم استرجاعها؟ السيارة عندما يتم سرقتها لا يتم استرجاعها من طرف أعوان الأمن، بل يتم استرجاعها من قبل السماسرة أي الضحية يجد نفسه يدفع 5 أو 10 ملايين عن طريق وسطاء ثم يتم استرداد السيارة.

لو كانت لمرة واحدة نقول لا يهم ولكن السيد وزير الداخلية هذه الظاهرة تكررت عديد المرات ربما أكثر من عشر مرات والمواطنين لا يقدمون شكوى، لماذا لا يتقدم بشكوى؟ لا يتقدم بشكوى لأنه يتم تهديده لو تتقدم بشكاية لمركز الأمن فإننا سنحرق سيارتك، إن تقدمت بشكوى لمركز الأمن لا نعيد لك سيارتك وهنا السلطة الجهوية أمنيا على علم بهذه الجرائم ولم نر إلى حد هذه الساعة تدخلا جريئا أو حلولا تجاه هذه الجرائم، لا أدري هل أن هؤلاء الناس الذين يسرقون السيارات لديهم قدرة كبيرة جدا للتخفي لذلك لا يقدر أعوان الأمن على القبض عليهم أو أشياء أخرى؟

سيدي الوزير، سبق أن قمنا بدعوتكم إلى فتح تحقيق صلب إدارتكم الأمنية في القصرين وقلنا أن النبيه من الإشارة يفهم لكن يبدو أن الرسالة لم تصل وأن الإشارة لم تصل إلى المعني بالأمر وعليه سأمرر خطابي وطلبي إلى السيد رئيس الحكومة.

السيد رئيس الحكومة، مبدئيا الوضع الأمني في القصرين سيء جدا والجريمة تطورت فقد وصلنا إلى جرائم متطورة والى حد هذه الساعة لم نر صراحة تدخلا جريئا إلا بعض الاستعراضات الأمنية المعلنة التي يتم بعدها عديد الإيقافات للأشخاص الذين جلهم يكون من المفتش عنهم في نفقة زواج.

السيد رئيس الحكومة، نطلب منكم التدخل العاجل لفك هذا المشكل الأمني بمدينة القصرين والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم محمد الشعباني، له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد محمد الشعباني

شكرا السيدة الرئيسة،

إن شاء الله رمضان مبارك على كل الشعب التونسي والأمة العربية والإسلامية راجيا أن يكون طالع خير وبركة على هذه الأمة.

في البداية سأتحدث في موضوع يهم الشباب المعطل أصحاب الشهادات العليا، في قانون المالية لسنة 2025 في الفصل 82 قلنا أن الأولوية في التراخيص لأصحاب الشهادات المعطلين عن العمل لكن في المقابل في الوقت الذي يكون فيه الشباب يعاني من البطالة لأكثر من عشر سنوات ويتقدم لبعث مشروع عقاري فلاحي يفاجئ بالترخيص بحفر البئر ولا ندري من يتخذ القرار، هل أنها السلطات الجهوية أو الوزارة؟ بالإضافة إلى ذلك بالرغم من وجود الفصل 82 وبالرغم من وجود في ولايات مجاورة لمعتمديات فريانة وماجل بلعباس من ولاية القصرين أشخاص تم تمكينهم من حفر هذه الآبار ولهذا نطالب بالعدل في المعاملة ويتم معاملة الجميع بنفس الطريقة.

ثم هؤلاء الأشخاص المعطلين عن العمل يريدون خدمة أراضيهم ويريدون أن ينتجوا والأرض هي أرضه وأرض أبيه، ولكن يتم تعطيله بتعلة أن هذه المنطقة منطقة حمراء، أنا أتحدى أي مسؤول جهوي كما أتحدى الوزارة إن أعطت وثيقة رسمية تنص صراحة بأن فريانة وأن ماجل بلعباس "zone rouge" وبذلك لا يمكن حفر آبار في هذه المناطق، أنا أتحداهم أن يمدونا بوثيقة ولهذا فإن ما تقوم به الدولة وخاصة للشباب المعطل على العمل، ماذا يمكنه أن يفعل؟ هناك أشخاص يريدون العمل بأراضيهم ويريدون أن يعيشوا، ترغب في بعث مشاريع، تريد توفير مواطن شغل، تريد توفير الغذاء وهو بنفسه يريد أن يعمل لأنه عانى من البطالة فيتم غلق الباب أمامهم.

أيضا وفي موضوع آخر الشباب الذين تم تمتيعهم بالمشاريع العقارية الفلاحية سابقا وهم يعانون من صعوبات مالية وربما المشروع لم يشهد النجاح المنتظر لا بأس أن نمد لهم يد المساعدة ويتم مراجعة وضعيتهم ونعطيهم فرصة أخرى ويتم التعامل معهم بخصوص حتى جدولة الديون ويتم مد يد المساعدة لهم.

أيضا المطالب التي تقدمت بها لوزير الفلاحة منذ حين وطالبته بزيارة وأنا أستغرب أنه كم من وزير فلاحة إلى حد الآن لم يزر ولاية القصرين وأنا في انتظاره ونحن ننتظر ونتمنى أن يكون عند وعده بأداء زيارة عن قريب لولاية القصرين...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم أحمد بنور، له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد أحمد بنور

شكرا، في تونس أصبحنا من تشتكي له يشتكي لك من المسؤولين وأصبحنا 12 مليون ناقد و12 مليون معارض لسياسات الوزارة وللضعف في اتخاذ القرارات بما فيه السيد رئيس الجمهورية نرى أنه غير راضي بالأوضاع.

أريد أن أسأل ارتفاع الأسعار، أصبح المواطن يتابع زيارات السادة والسيد رئيس الجمهورية ليذهب لذلك السوق ليشتري منه طلباته لأن السيد الوالي أو الرئيس يلتفت من هناك والأسعار تتغير وتشهد ارتفاع؟ أين تفعيل مجلس المنافسة وأين مصالح التجارة؟ مصالح التجارة نحن لا نلومهم لأن إمكانيات البلاد والقدرات البشرية ولذا نقترح إحداث ديوان وطني للتجارة مستقل ويتم توفير الأموال واللوازم البشرية.

كذلك أين مبدؤنا جميعا ألا وهو "دعه يعمل دعه يمر" إلى حد اليوم نحن ننتظر إلغاء الرخص والتراخيص، ليس هناك جديد وبقينا دائما نعطل المواطنين "هات ملف وخذ ملف "وإلى حد الآن المستثمرون هاربون وقد ذكرنا هذا الكلام سابقا فقد هربوا إلى دول مجاورة.

كذلك لماذا في كل مرة نثبت فشل سياستنا في تصدير زيت الزيتون والتمور والقوارص؟ هل أن خطة التصدير إلى حد الآن لم نجد لها حلا؟

كذلك فيما يخص تنقيح المجلات - أذكر بما قيل سابقا- سننقح، ثورة تشريعية، أين هذه الوزارات لنقوم مع بعضنا بهذه الثورة التشريعية؟ أين هي مجلة الاستثمار لنسهل "دعه يعمل دعه يمر"؟

كذلك أصبحنا سباقين في توريد البطالة من ذلك قتل المؤسسات من قبل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وعدول التنفيذ ومصالح الجباية والاستخلاص من خلال عقلة وسائل إنتاج المؤسسات المنضبطة جبائيا واجتماعيا. عندما تستخرج "باتيندا" أمة محمد كلها تأتيك، أشخاص يعملون على قارعة الطريق لا يأتيهم أحد بينما من وضعيته المادية قانونية تجده يمر بصعوبات مالية.

كذلك ما موقفنا وتونس تتحول إلى مصب للفضلات الأجنبية من المنتوجات للقضاء على مؤسساتنا نستورد منتوجات مثل النسيج والجلود والأحذية هذه المنتوجات موجودة لدينا في تونس، لماذا يتم توريدها؟ لنستورد البطالة.

كذلك يجب الضرب بيد من حديد على الإدارة المشلولة وإن شاء الله تتغير الأوضاع لأنه إلى حد اليوم لم يتغير شيء وشكرا.

رفع الجلسة

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، نرفع الجلسة وشكرا للجميع.

(كانت الساعة الثانية بعد الزوال وعشر دقائق)

II-الأسئلة الكتابية التي تقدّم بها السيدات والسادة النواب إلى الحكومة والإجابة عنها:

عملا بأحكام الفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب ينشر السؤال والجواب الكتابي للحكومة بالرائد الرسمي لمداولات مجلس نواب الشعب، فقد تقدّم السيدات والسادة النواب الآتي ذكرهم بأسئلة كتابية الى السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري وتلقوا الإجابة عنها في شهر فيفري 2025.

النوري جريدي 27 ديسمبر 2024، الفاضل بن تركية بتاريخ 20 ديسمبر 2024، عبد العزيز الشعباني بتاريخ 13 ديسمبر 2024، محمد أمين مباركي بتاريخ 23 ديسمبر 2024، محمود العامري بتاريخ 25 ديسمبر 2025، رؤوف الفقيري بتاريخ 26 ديسمبر 2024، حسن الجربوعي بتاريخ 10 ديسمبر 2024، غسان يامون وبديس بالحاج علي بتاريخ 20 ديسمبر 2024.

كما تقدم كل من السيد النائب محمد أمين مباركي بتاريخ 27 جانفي 2025 والسيد النائب غسان يامون بتاريخ 28 جانفي 2025 بأسئلة كتابية إلى السيد وزير الشباب والرياضة وتلقيا الإجابة عنها في شهر فيفري 2025.

وتقدم السيدات والسادة النواب الآتي ذكرهم بأسئلة كتابية إلى السيد وزير النقل وتلقوا الإجابة عنها في شهر فيفري 2025:

عبد القادر عمار بتاريخ 29 جانفي 2025، جلال الخدمي بتاريخ 31 جانفي 2025، مهى عامر بتاريخ 3 فيفري 2025، ألفة المرواني بتاريخ 3 فيفري 2025، لطفي الهمامي بتاريخ 3 فيفري 2025.

كما تقدم السادة النواب الاتي ذكرهم بأسئلة كتابية إلى السيد وزير تكنولوجيات الاتصال وتلقوا الإجابة عنها في شهر فيفري 2025:

نزار الصديق بتاريخ 20 جانفي 2025، محمد أمين مباركي بتاريخ 27 جانفي 2025، فخر الدين فضلون بتاريخ 16 جانفي 2025، فيصل الصغير (2 أسئلة كتابية) بتاريخ 25 ديسمبر 2024.

وتقدم كل من السيد النائب يوسف التومي بتاريخ 12 جوان 2024 والسيد النائب هشام حسني بتاريخ 16 جانفي 2025 والسيد النائب محمد بن حسين بتاريخ 30 جانفي 2025 بأسئلة كتابية إلى السيد رئيس الحكومة وتلقوا الإجابة عنها في شهر فيفري 2025.

كما تقدم السيد النائب فخر الدين فضلون بتاريخ 23 جانفي 2025 بسؤال كتابي إلى السيد وزير البيئة وتلقى الإجابة عنه في شهر مارس 2025.

وتقدمت السيدة النائبة ريم المعشاوي بتاريخ 24 جانفي 2025 بسؤال كتابي إلى السيدة وزيرة التجهيز والإسكان وتلقت الإجابة عنه في شهر فيفري 2025.

وأخيرا تقدمت النائبتان السيدتان ريم الصغير وأسماء الدرويش بتاريخ 7 فيفري 2025 بأسئلة كتابية إلى السيد وزير الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج وتلقتا الإجابة عنها في شهر فيفري 2025.

السؤال الكتابي

للنائب النوري الجريدي

الموضوع: سؤال كتابي حول الماء الصالح للشراب في منطقة الرواشد بلخير ووضعية بعض أعوان الفلاحة في قفصة.

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي أتقدم إلى السيد وزير الفلاحة بالسؤال الكتابي التالي:

1) إلى متى تتواصل معاناة أهالينا في منطقة الرواشد من عمادة الطلح الغربية بمعتمدية بلخير من ولاية قفصة في الماء الصالح للشراب الذين يحرمون منه حسب تشكيات المواطنين لأكثر من عام ونصف؟ وما هى الإجراءات التي يتوجب على الوزارة اتخاذها لحل هذا الإشكال وتمكين أهالينا من حقهم الدستوري في الماء الصالح للشراب؟

2) كيف ستتعامل وزارة الفلاحة مع وضعية عديد الأعوان في قفصة والذين تحصلوا على قرار ترفيع اختياري في سن الإحالة على التقاعد ابتداء من 2023/10/01 لمدة ثلاث سنوات وفوجئوا بقرار ثان يقتصر على عامين فقط، والحال أنهم تحصّلوا بموجب الترفيع الأول (3 سنوات) على قروض لن تقدر منحة التقاعد على سدادها؟ الرجاء حلّ هذه المشكلة بتثبيت القرار الأول في الترفيع أي الترفيع بثلاث سنوات.

مع الشكر الجزيل. والسلام

إجابة السيد وزير الفلاحة والموارد المائية

والصيد البحري

الموضوع: حول تزويد منطقة الرواشد من عمادة الطلح الغربية بمعتمدية بلخير من ولاية قفصة بالماء الصالح للشرب والترفيع في سن الإحالة على التقاعد لعدد من الأعوان.

المرجع: مراسلتكم بتاريخ 27 ديسمبر 2024.

وبعد، جوابا على سؤاليكم المضمنين بمراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه بخصوص تزويد منطقة الرواشد من عمادة الطلح الغربية بمعتمدية بلخير من ولاية قفصة بالماء الصالح للشرب والترفيع في سن الإحالة على التقاعد لعدد من الأعوان، أتشرف بإفادتكم بما يلي:

الجواب 1: بخصوص تزويد منطقة الرواشد بالماء الصالح للشرب:

تم قطع التيار الكهربائي عن مجمع التنمية بسبب تراكم الديون تجاه الشركة التونسية للكهرباء والغاز حيث فاقت 300 ألف دينار أمام عزوف المجمع والمنتفعين عن خلاص الدين المتخلد بذمتهم بالرغم من تدخل الإدارة والسلطة المحلية عديد المرات.

الجواب 2: بخصوص الترفيع في سن الإحالة على التقاعد لعدد من الأعوان:

فيما يتعلق بأسباب التراجع عن الترفيع في سن الإحالة على التقاعد لبعض الأعوان الراجعين بالنظر للمندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بقفصة بعد أن تم إنجاز قرارات الترفيع الاختياري لفائدتهم في سن الإحالة على التقاعد ابتداء من 01 جانفي 2023 لمدة 03 سنوات، أفيدكم بما يلي:

➢ <u>في مرحلة أولى</u>: عملا بأحكام القانون عدد 37 لسنة 2019 المؤرخ في 30 أفريل 2019 المتعلق بتنقيح وإتمام القانون عدد 12 لسنة 1985 المؤرخ في 05 مارس 1985 المتعلق بنظام الجرايات المدنية والعسكرية للتقاعد والباقين على قيد الحياة في القطاع العمومي، والذي لم يشترط موافقة المشغل على مطالب الترفيع الاختياري في سن الإحالة على التقاعد، تم الترفيع بصفة الية بعد التثبت من صحة المعطيات وإحالتها إلى الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الإجتماعية حيث يعتبر مطلب الترفيع في هذه المرحلة نهائيا ولا يمكن الرجوع فيه لأي سبب من الأسباب. وعلى هذا الأساس تم إعداد قرارات ترفيع في الغرض لمدة 03 سنوات واحالتها للصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الإجتماعية للإعلام.

➢ <u>في مرحلة ثانية</u>: عملا بأحكام المرسوم عدد 79 لسنة 2022 المؤرخ في 22 ديسمبر 2022 المتعلق بقانون المالية لسنة 2023 وخاصة الفصل 12 منه والأمر عدد 741 المؤرخ في 01 ديسمبر 2023 المتعلق بضبط طرق وإجراءات الترفيع الاختياري في سن الإحالة على التقاعد وخاصة الفصل 10 منه المتعلق بالأحكام الانتقالية والذي نص على أن يتمّ: "**الترفيع آليا بسنة واحدة للأعوان الذين بلغوا السن القانونية للتقاعد بين 01 جانفي 2023 و30نوفمبر 2023 والذين تم إعداد قرارات ترفيع لقائدتهم في الغرض على أن يتولى رئيس الإدارة البت في المطالب التي تتجاوز المدة المطلوبة فيها للترفيع السنة، وذلك بأبداء الرأي بالموافقة أو الرفض**"، وعليه تمّت مراجعة هذه القرارات حالة بحالة وإعادة عرضها على الوزير للبت فيها.

وتكريسا لمبدأي الشفافية والمساواة، أحدثت لجنة استشارية للنظر في جميع مطالب الترفيع بالاعتماد على منهجية مبنية على مقاييس موضوعية. وتنقسم هذه المنهجية إلى قسمين:

1. <u>القسم الأول</u>: يرتكز على مبدأ الصبغة المعاشية والوضعية الإدارية والاجتماعية للعون ويتعلق أساسا بشريحة عمرية واجتماعية لم تستوف عند بلوغها سن الإحالة على التقاعد شرط التربص المطلوب للحصول على جراية التقاعد وذلك بالموافقة آليا على مطالب الترفيع إلى حدود استيفاء مدة التربص للحصول على جراية التقاعد.

2. <u>القسم الثاني</u>: يرتكز على مبدأ ضرورة العمل وتكافؤ الفرص ويتعلق بالأعوان الذين يستوفون شرط التربص ويتحصلون على جراية تقاعد محترمة حيث تخضع مطالبهم لتوفر شرح أسباب ومبررات لهذا الترفيع من قبل رؤساء الإدارات الراجعين إليها بالنظر وكذلك رؤساء البرامج والمهمات حسب ما تمليه قواعد التصرف في الميزانية حسب الأهداف.

وعليه، فإن التمشي المعتمد من قبل الوزارة في الفترة الأخيرة يندرج في إطار تطبيق الأحكام الانتقالية والإجراءات المنصوص عليها بالنصوص المنظمة للترفيع الاختياري في سن الإحالة على التقاعد ويكرس مبادئ الشفافية والمساواة وحوكمة التصرف في الموارد البشرية بما ينسجم مع توجهات الدولة في ترشيد الترفيع في الإحالة على التقاعد والتحكم في كتلة الأجور.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب الفاضل بن تركية

<u>الموضوع</u>: حول إنشاء المسالك الفلاحية بين مختلف العمادات في معتمدتي قليبية وحمام الغزاز

تحية وبعد،

في إطار الاهتمام بالشأن العام بمعتمدية قليبية وخاصة في المجال الفلاحي وما تعانيه المنطقة خاصة من نقص في الطرقات والمسالك الفلاحية التي من شأنها أن تربط الفلاحين بالمدن وبالمزودين وتسهيل إيصال المواد والمنتوجات الفلاحية إلى أصحابها في الوقت المطلوب.

ومن هذا المنطلق عملا بمقتضيات الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتقدم لسيادتكم بالأسئلة التالية:

- متى سيتم انشاء المسالك الفلاحية بين مختلف العمادات في معتمديتي قليبية وحمام الغزاز ؟ وأذكر منها المسلك الفلاحي ع بني خطار مادة ملول، نحن ننتظر بداية الأشغال لتجنب معاناة الفلاحين وأبناؤهم التلاميذ.
- متى سيم إيصال الماء الصالح للشراب لمختلف القرى والعمادات بالمنطقة؟

وفي انتظار ما ستشيرون به، تقبلوا منا جزيل عبارات الشكر والتقدير.

والسلام

إجابة السيد وزير الفلاحة والموارد المائية

والصيد البحري

<u>الموضوع</u>: حول إنشاء المسالك الفلاحية بين مختلف العمادات في معتمديتي قليبية وحمّام لغزاز من ولاية نابل وتوفير الماء الصالح للشرب بها.

<u>المرجع</u>: مراسلتكم بتاريخ 19 ديسمبر 2024.

وبعد، جوابا على سؤالكم المضمن بمراسلتكم المذكورة إليها بالمرجع أعلاه بخصوص إنشاء المسالك الفلاحية بين مختلف العمادات في معتمديتي قليبية وحمام لغزاز من ولاية نابل وتوفير الماء الصالح للشرب بها، أتشرف بإفادتكم بما يلي:

بخصوص المسالك الفلاحية: تتدخل مصالح المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بنابل في المسالك المتواجدة داخل حدود المناطق السقوية العمومية دون سواها. وتنجز هذه التدخلات ضمن مشاريع تهيئة المسالك الفلاحية داخل المناطق السقوية العمومية بالولاية وفي إطار برمجة مسبقة طبقا للاعتمادات المرصودة سنويا ضمن ميزانية وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري.

وعليه، وباعتبار أن المسلك الفلاحي بني خطار من عمادة ملول يتواجد خارج حدود المناطق السقوية العمومية، فإن التدخل عليه لا يرجع بالنظر إلى مصالح المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بنابل، وإنما يرجع بالاختصاص إلى مصالح وزارة التجهيز والإسكان.

بخصوص إيصال الماء الصالح للشرب لمختلف القرى والعمادات بالمنطقة: يعتبر التزود بالماء الصالح للشرب بولاية نابل

مقبــولا في مجمله مقارنة بالمستوى الوطني حيث بلغت نسبة التزود بالماء الصالح للشرب بالوســط الريفي في موفى سنــة 2024 أكثر من 97,9 % منها 37,7 % عن طريق الإدارة العامة للهندسة الريفية واستغلال المياه و60,2 %عن طريق الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه وأكثر من 99,30% على مستوى كامل الولاية.

وبالتوازي مع الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه، يؤمن توزيع الماء الصالح للشرب بريف معتمديتي قليبية وحمام لغزاز عدد 02 مجامع مائية: منزل ابراهيم (قليبية) وتامزراط (حمام لغزاز) وذلك لأكثر من 700 عائلة عبر مأخذين على شبكة الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه، وتعمل المصالح الفتية على مرافقة المجمعين الذين يعتبران من المجامع الزائدة بالولاية وذلك لتأمين تزويد منخرطيهما بالماء الصالح للشرب في أحسن الظروف. **والسلام**

السؤال الكتابي

للنائب عبد العزيز الشعباني

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

تحية طيبة وبعد،

<u>الموضوع</u>: التدخل العاجل لفك العزلة عن منطقة فج الحديد.

السيد الوزير: يعاني متساكنو منطقة فج الحديد بعمادة خنقة الجازية من معتمدية حاسي الفريد بولاية القصرين عطالة تنموية مردّها غياب الماء الصالح للشرب وللري ممّا تسبب في تيبس الزيتون وموت كل الأشجار المثمرة، كما أن متساكني المنطقة أرهقهم شراء صهاريج الماء الصالح للشرب التي بلغ ثمنها 35 دينارا للصهريج الواحد. وأمام تواصل معاناة غياب الماء الصالح للشرب فإن أمالي المنطقة يطالبون بـ:

- ضرورة حفر بئر عميقة بالمنطقة تعيد الحياة للإنسان والنبات والحيوان على حد السواء.
- تعبيد المسالك الفلاحية الثلاث بالمنطقة التي تمثل شرايين التنقل لفك العزلة عن المنطقة برمتها.
- إعادة إحياء المنطقة السموية بفجّ الحديد وتوسعتها لتشمل أكثر عدد ممكن من صغار الفلاحين.
- متى يتم التدخل العاجل لفائدة هذه المنطقة والاستجابة لمطالب الأهالي الضرورية والملحة؟

وفي انتظار ردكم، تقبلوا مني أسمى عبارات الشكر والتقدير.

والسلام

إجابة السيد وزير الفلاحة والموارد المائية

والصيد البحري

<u>الموضوع</u>: حول فك العزلة عن منطقة فج الحديد بعمادة خنقة الجازية من معتمدية حاسي الفريد من ولاية القصرين.

<u>المرجع</u>: مراسلتكم بتاريخ 13 ديسمبر 2024.

وبعد، جوابا على سؤالكم المضمن بمراسلتكم المذكورة إليها بالمرجع أعلاه بخصوص فك العزلة عن منطقة فج الحديد بعمادة خنقة الجازية من معتمدية حاسي الفريد من ولاية القصرين، أتشرف بإفادتكم بما يلي:

قامت المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بالقصرين سنة 2017 بإنجاز أشغال إعادة تأهيل شبكة الماء الصالح للشرب بمنطقة فج حديد بتمويل من البنك الافريقي للتنمية. غير أنه، وخلال القيام بتجربة الشبكة والقبول الوقتي للمشروع سنة 2019، تبين أن خط الدفع قد وقع الاعتداء عليه (وجود ربط عشوائي حال دون وصول الماء إلى الخزان حيث تمّت معاينة أكثر من 30 ربط عشوائي)، وبالتالي لم تتمكن مصالح المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بالقصرين من إيصال الماء الصالح للشرب إلى المنتفعين.

ولتجاوز هذه الوضعية، نشرت المندوبية الجهوية سنة 2021 طلب عروض لإعادة تأهيل خط الدفع وبناء ممر لمجمع التنمية الفلاحية المتصرف في المنظومة ضمن البرنامج الجهوي للتنمية، غير أن أشغال بناء مقر المجمع تم تعطيلها، ولم يتم استئنافها إلا في شهر ديسمبر 2024، وهي مستمرة إلى حدود هذا التاريخ.

وتجدر الإشارة إلى أنه قد تم التفطن في شهر سبتمبر 2024 إلى وجود اعتداء بمحطة الضخ وتخريبها وسرقة بعض القطع الخاصة والأسلاك الكهربائية، فتم نشر قضية في الغرض خلال شهر نوفمبر 2024.

وبالإضافة إلى ذلك لم تتمكن المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بالقصرين من تجربة الشبكة وتشغيل المنظومة بسبب انقطاع التيار الكهربائي عن محطة الضخ نتيجة تراكم الديون المتخلدة بذمة مجمع التنمية لفائدة الشركة التونسية للكهرباء والغاز (26179.502 دينار)، فتولى المجمع، بتاريخ 9 جانفي 2025، دفع قسط من الدين وجدولة الباقي وارجاع التيار الكهربائي إلى البئر العميقة بفج حديد، واستأنفت المندوبية الجهوية الأشغال المتمثلة في إعادة تهيئة محطة الضخ التي تم تخريبها وسرقتها وذلك بالاعتماد على مواردها الخاصة.

وتجدر الإشارة إلى التفطن، خلال عملية تعبئة الشبكة وتجربتها استعدادا لبدء استغلال المنظومة وتسليمها لمجمع التنمية، إلى سرقة عدد من القطع الخاصة بشبكة التوزيع. وعلى الرغم من كل هذه الاعتداءات، تعمل المصالح المختصة بالمندوبية على استكمال الأشغال لضمان حسن استغلال المنظومة المائية في أفضل الظروف.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب محمد أمين مباركي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

<u>الموضوع</u>: حول استرجاع الملك الغابي لمعتمدية العيون.

تحية طيبة وبعد،

أحيطكم علما أن هناك اعتداءات على الملك الغابي بمعتمدية العيون إذ تمّ الاستيلاء على الغابات حيث تتم استغلالها من طرف مواطنين لحسابهم الخاص خارج الإطار القانوني دون حسيب ولا رقيب.

- فمتى يتم التدخل العاجل لاسترجاع هذا الملك الغابي لأهميته في المحافظة على التوازن البيئي؟ والسلام

إجابة السيد وزير الفلاحة والموارد المائية

والصيد البحري

الموضوع: حول استرجاع الملك الغابي بمعتمدية العيون من ولاية القصرين.

المرجع: مراسلتكم بتاريخ 23 ديسمبر 2024.

وبعد، جوابا على سؤالكم المضمن بمراسلتكم المذكورة إليها بالمرجع أعلاه بخصوص استرجاع الملك الغابي بمعتمدية العيون من ولاية القصرين، أتشرف بإفادتكم أنه تمّ تسجيل عدة اعتداءات على المساحات الغابية بهذه المنطقة منذ سنة 2011، وذلك لغرض توسيع الأنشطة الفلاحية وخاصة زراعة الحبوب وغراسة الزياتين. وقد تم التصدي لهذه المخالفات بتحرير عدة محاضر ضد المخالفين من طرف المصالح الجهوية للغابات بالقصرين، غير أنه يتم تسجيل صعوبات على مستوى تنفيذ الأحكام الصادرة ضد المعتدين.

وتجدر الإشارة إلى أن كامل المنطقة قد شملها المسح العقاري الإجباري باعتبارها مساحات غير مسجلة، وقد تم تسجيل عدة مساحات ذات صبغة غابية لفائدة ملك الدولة الغابي وتسجيل مساحات فلاحية لفائدة الخواص.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب محمود العامري

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتوجه بالسؤال التالي الى السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

الموضوع: سؤال كتابي حول مآل مشروع التنمية الفلاحية المندمجة للمناطق الداخلية بولاية سوسة.

تحية طيبة وبعد،

في إطار متابعتنا المستمرة لتنفيذ المشاريع التنموية الفلاحية على مستوى جهة سوسة، وخصوصا في معتمدية سيدي الهاني، يهمنا أن نتقدم اليكم بهذا السؤال الكتابي للاستفسار حول مال مشروع التنمية الفلاحية المندمجة للمناطق الداخلية بولاية سوسة، وبالأخص فيما يتعلق بالمشاريع ذات الصلة بالبنية التحتية التي تشهدها المنطقة.

من بين هذه المشاريع، تهيئة المسالك الفلاحية وأبرزها نذكر:

- المسلك الفلاحي **كروسيا - الحنية** الرابط بين معتمديات سيدي الهاني، القلعة الصغرى والقلعة الكبرى.

لقد طال انتظار انجاز هذا المشروع الذي يعلق عليه سكان المنطقة أمالا كبيرة، اذ يعتبر تهيئة هذا المسلك خطوة أساسية لتحسين ظروف حياة المواطنين، وتعزيز الحركة الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة.

وبناء على ذلك، نطلب من سيادتكم تقديم التوضيحات التالية:

- ماهي الاجراءات التي اتخذتها الوزارة لتنفيذ مشروع التنمية الفلاحية المندمجة للمناطق الداخلية بولاية سوسة؟

- متى يتم انجاز مشروع التنمية الفلاحية المندمجة للمناطق الداخلية بولاية سوسة؟ والسلام

إجابة السيد وزير الفلاحة والموارد المائية

والصيد البحري

الموضوع: حول مشروع التنمية الفلاحية المندمجة بولاية سوسة.

المرجع: مراسلتكم بتاريخ 25 ديسمبر 2024.

وبعد، جوابا على سؤالكم المضمن بمراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه بخصوص مشروع التنمية الفلاحية المندمجة بولاية سوسة، أتشرف بإفادتكم أنه قد تم عرض دراسة هذا المشروع على أنظار لجنة تنسيق ومتابعة المشاريع العمومية الممولة بقروض وهبات خارجية، وهي لجنة محدثة بقرار من وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري بتاريخ 13 مارس 2023.

وقد أوصت اللجنة المشار إليها أعلاه بتاريخ 01 أفريل 2024 بضرورة إعداد وثيقة توجيهية تتضمن تحيين الدراسة نظرا لتقادمها وارتفاع الأسعار (منذ ديسمبر 2021) مع تحديد أولويات تدخل المشروع حسب توجهات واستراتيجيات القطاع والتحديات الحالية في مجال الأمن الغذائي والتغيرات المناخية، حتى يتسنى اعتماد هذه الدراسة خاصة عند إرسال طلب البحث عن تمويل المشروع مع الأخذ يعين الاعتبار النقاط التالية:

- مراجعة عناصر إحداث الآبار وإعادة تهيئة المناطق السقوية في ظل الشح المائي والتغيرات المناخية التي تمر بها البلاد،

- مراجعة عنصر إحداث المسالك الفلاحية نظرا إلى ارتفاع حجم وكلفة هذه الاستثمارات،

- النظر في تأقلم سلاسل القيمة مع استراتيجية التدخل (الزراعات البعلية...) والوضعية المائية بالجهة

- التشجيع على غراسة النباتات الطبية والعطرية بالأراضي الخاصة لتفادي إشكالية التراخيص في استغلال المنتوجات المتأتية من ملك الدولة للغابات والضغط على الموارد الطبيعية مع إضافة عنصر خاص بمقاومة الأمراض والآفات (مقاومة الحشرة القرمزية، تيبس الغابات....)،

- ضرورة التنسيق مع الإدارة العامة والمصالح الجهوية للغابات لمراجعة الأنشطة الخاصة بتنمية الغابات والمراعي وأنشطة تهيئة الغابات،

- ضرورة التناغم مع توجهات الدولة حول التشجيع على إحداث الشركات الأهلية،

- تحديد مؤشرات حول متابعة المشروع،

- النظر في توجه الوزارة حول الجانب المؤسساتي للتصرف في المشاريع الممولة بموارد خارجية (الإبقاء على إحداث وحدات التصرف في إنجاز المشاريع أو إيجاد بديل) نظرا لطول إجراءات الإحداث (في مشاريع سابقة تم تركيز الوحدة بعد سنتين من دخول المشاريع حيز النفاذ)،

- توضيح توجه الوزارة في إحداث المشاريع المدرة للرزق (AGR) ومنهجية التدخل (تمويل/ تأطير) بالتشاور مع مختلف المتدخلين على المستوى الجهوي والمركزي علما وأن الوزارة بصدد إعداد دراسة تقييم تجربة إحداث هذه المشاريع.

وتجدر الإشارة إلى أنه سيتم إعادة عرض الوثيقة التوجيهية للمشروع على أنظار لجنة تنسيق ومتابعة المشاريع العمومية الممولة بقروض وهبات خارجية لمزيد تدارسها وليتسنى فيما بعد البحث عن مصدر لتمويل التنمية الفلاحية المندمجة بولاية سوسة. **والسلام**

السؤال الكتابي

للنائب رؤوف الفقيري

الموضوع: أسئلة كتابية.

عملا بمقتضيات احكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي أتقدم الى سيادتكم بالأسئلة التالية:

1. في إطار القضاء على جميع اشكال العمل الهش، ماهي توجهات الوزارة بخصوص تسوية وضعية عملة الحضائر الظرفية؟

2. بعد ظهور بعض البؤر لمرض الجلد العقدي لدى الابقار وخاصة بكل من معتمدية غار الدماء ووادي مليز والذي نتج عنه موت بعض المواشي، نقترح ادراج المتضررين بصندوق الجوائح.

3. قامت مصالحكم بالتنسيق مع السلط الجهوية وديوان الأراضي الدولية بزيارات ميدانية الى الأراضي المقترحة في إطار التعويضات لمتساكنين (منطقة الاشغال الخاصة بإنجاز مشروع سد الرغاي بمعتمدية غار الدماء)، وحفاظا على الصبغة الفلاحية لهذه الأراضي (منطقة سقوية) هل هناك إمكانية قصد تمكينهم من مقسم سكني منطقة الجليل التابعة لأملاك الدولة؟ والسلام

إجابة السيد وزير الفلاحة والموارد المائية

والصيد البحري

الموضوع: حول تسوية وضعية الحضائر الظرفية ومرض الجلد العقدي لدى الأبقار وتعويض المتساكنين في منطقة مشروع سد الرغاي بمعتمدية غار الدماء من ولاية جندوبة،

المرجع: مراسلتكم بتاريخ 26 ديسمبر 2024.

وبعد، جوابا على أسئلتكم المضمنة بمراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه بخصوص تسوية وضعية عملة الحضائر الظرفية ومرض الجلد العقدي لدى الأبقار وتعويض المتساكنين في منطقة مشروع سد الرغاي بمعتمدية غار الدماء من ولاية جندوبة، أتشرف بإفادتكم بما يلي:

الجواب 1: بخصوص تسوية وضعية عملة الحضائر الظرفية:

تخضع تسوية وضعية عمال الحضائر لأحكام الفصل 4 من الأمر الحكومي عدد 436 لسنة 2021 المؤرخ في17 جوان 2021 والمتعلق بإنهاء العمل بآلية تشغيل عملة الحضائر الجهوية والحضائر الفلاحية في غير المجال المحدد لها الذي يشترط الاسترسال في العمل بتاريخ 20 أكتوبر 2020 والذي تم تحديده من قبل مصالح رئاسة الحكومة بـ 240 يوم عمل فعلي في السنة.

وعليه، فإنه لا يمكن حاليا تسوية وضعية عملة الحضائر الظرفية في إطار أحكام الحكومي عدد 436 لسنة 2021 المؤرخ في 17 جوان 2021 المشار إليه أعلاه لعدم استجابتهم لشرط الاسترسال.

الجواب 2: بخصوص مرض الجلد العقدي لدى الأبقار:

يؤمن صندوق تعويض الأضرار الفلاحية الناجمة عن الجوائح الطبيعية المحدث بموجب قانون المالية لسنة 2018 الجوائح الطبيعية فقط، على غرار العواصف والثلوج والجفاف والفيضانات والجليدة والرياح والتي لا يمكن دفعها باستخدام الوسائل التقنية للمراقبة الوقائية أو العلاجية، وذلك خلافا للأمراض الحيوانية كما هو الحال بالنسبة للضرر الحاصل للفلاحين على إثر نفوق عدد من الأبقار والماشية إثر الإصابة بمرض الجلد العقدي لدى الأبقار.

وتجدر الإشارة إلى أنه لا يمكن، في جميع الحالات، تعويض المتضررين غير المنخرطين في الصندوق وذلك في بداية كل موسم أو دورة إنتاج.

الجواب 3: بخصوص تعويض المتساكنين في منطقة مشروع سد الرغاي:

تم، منذ الانطلاق في أعمال التصفية العقارية للمشروع وتبعا لتوصيات جلسة العمل المنعقدة بمقر الوزارة بخصوص معاوضات مشروع سد الرغاي بتاريخ 16 أفريل 2024، توجيه عدة مقترحات إلى الإدارة الجهوية لأملاك الدولة بجندوبة لإيجاد عقار دولي يمسح ما بين 3 إلى 4 هكتارات ليتم تخصيصه في بعث تجمع سكني (حوالي 40 مقسم) بما في ذلك منطقة الجليل وضيعة بركات وما جاورها، غير أنه لم يتس التوصل إلى الموافقة على هذه المقترحات بسبب سابقيّة توظيف اغلبها بالكراء لفائدة الخواص.

كما تجدر الإشارة إلى أنه تم مؤخرا توجيه مراسلة في الغرض إلى معتمدية غار الدماء لدعوتها إلى معاضدة مجهودات الوزارة والعمل على التنسيق مع مختلف المصالح الجهوية والمحلية للبحث عن عقار يفي بالغرض. **والسلام**

السؤال الكتابي

لنائب حسن الجربوعي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور وبأحكام الفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أطرح على سيادتكم السؤال الكتابي التالي.

الموضوع: حول عرقلة المشاريع التنموية بعمادة بوجربوع من معتمدية منزل شاكر ولاية صفاقس نظرا لعدم تحيين الخارطة الفلاحية.

المصاحيب: صورة للموقع.

تحية طيبة وبعد،

إن عدم تحيين الخارطة الفلاحية بعمادة بوجربوع من معتمدية منزل شاكر من ولاية صفاقس أدى إلى عرقلة التنمية بالجهة، فبالرغم من قبول وزارة أملاك الدولة تخصيص قطعة أرض لوزارة الشباب والرياضة لبناية ملعب حي ونادي شباب ريفي مع موافقة بلدية المكان، إلا أن وزارة الفلاحة أبدت رفضها، بالرغم من أن رأيها يكتسي صبغة استشارية متعللة بأن القطعة المعنية تندرج ضمن منطقة صيانة وهذا ما يبدي استغرابنا حيث أن القطعة المعنية توجد في وسط حي سكني كما تبينه الصورة المصاحبة.

فمتى سيتم تحيين الخارطة الفلاحية في عمادة بوجربوع؟

Mosque Boujarboue
Post Office
Boujarboue 3092
Centre médical

إجابة السيد وزير الفلاحة والموارد المائية

والصيد البحري

الموضوع: حول عرقلة المشاريع التنموية بعمادة بوجربوع من معتمدية منزل شاكر من ولاية صفاقس نظرا لعدم تحيين الخارطة الفلاحية.

المرجع: مراسلتكم بتاريخ 10 ديسمبر 2024.

وبعد، جوابا على سؤالكم المضمن بمراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه صوص عرقلة المشاريع التنموية بعمادة بوجربوع من معتمدية منزل شاكر من ولاية صفاقس نظرا لعدم تحيين الخارطة الفلاحية، أتشرف بإفادتكم بما يلي:

المشاريع التنموية غير الفلاحية ليس لها ارتباط مباشر بتحيين خارطة حماية الأراضي الفلاحية من عدمه باعتبار وأن الدور الأساسي لهذه الخارطة هو تحديد المجال الفلاحي بكل أصنافه وحماية الأراضي الفلاحية خاصة من الاعتداءات العشوائية وتوجيه المشاريع غير الفلاحية للمناطق الأقل خصوبة.

وتجدر الإشارة إلى أن وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري لم ترفض تخصيص قطعتي أرض دوليتين لفائدة وزارة الشباب والرياضة لغرض بعث مشروع ملعب حي وناد للشباب، ذلك أنه تمّت إجابة وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية في الغرض بتاريخ 4 نوفمبر 2024 بان استغلال قطعتي الأرض المعنيتين للغرض المطلوب يقتضي تغيير صبغتهما الفلاحية في إطار مراجعة مثال التهيئة العمرانية للمنطقة المعنية (منطقة بوجربوع) ولا توجد أيّ صيغة أخرى لذلك باعتبار تواجدهما داخل حي سكنى.

كما تجدر الإشارة إلى أن خارطة حماية الأراضي الفلاحية لولاية صفاقس هي بصدد التحيين وهي في مرحلة متقدمة (المرحلة الثالثة والأخيرة)، حيث سبق إشهار الخارطة المذكورة وتعليقها بمقرات الولاية والمعتمديات والبلديات التابعة لولاية صفاقس بما في ذلك بلدية منزل شاكر. وتأخذ الخارطة المذكورة بعين الاعتبار أمثلة التهيئة العمرانية لمصادق عليها والتجمعات السكنية المقامة والمشاريع الاستثمارية الخاصة والعمومية التي سبق تغيير صبغتها ولا يمكن أن تدرج بها المشاريع المستقبلية التي لا تكتسي صبغة فلاحية باعتبارها ليست من مشمولات الخارطة الفلاحية وليست من مهامها، حيث أن المشاريع المذكورة تتم في إطار مراجعة أمثلة التهيئة العمرانية للتجمعات السكنية والبلديات التي تأخذ بعين الاعتبار حاجيات كل منطقة ما تستحقه من تجهيزات عمومية وسكنية وغيرها من المشاريع غير الفلاحية.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائبين غسان يامون وبديس بالحاج علي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدّستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب. أتشرف بأن أحيل إليكم الأسئلة الكتابية التالية:

الموضوع: بخصوص تسجيل منطقة للا حضرية ضمن المناطق الرطبة المحمية باتفاقية رمسار.

تحية طيّبة،

حيث تقدم الى ادارة الغابات بوزارة الفلاحة ملف علمي وتقني من المجتمع المدني بجزيرة جربة قصد تسجيل منطقة للا حضرية الكائنة بمعتمدية ميدون جربة قصد تسجيلها ضمن اتفاقية رمسار لحماية المناطق الرطبة. لكن الى اليوم لم يتم تسجيل الموقع وادراجه ضمن الاتفاقية.

- ما هو سبب التعطيل؟
- ما هي أساب عدم تسجيلها ضمن المناطق الرطبة المحمية باتفاقية رمسار؟
- متي يتم ادراجها ضمن المناطق الرطبة المحمية باتفاق رمسار؟ والسلام

إجابة السيد وزير الفلاحة والموارد المائية

والصيد البحري

الموضوع: حول تسجيل منطقة للا حضرية بجزيرة جربة من ولاية مدنين ضمن المناطق الرطبة المسجلة باتفاقية رمسار،

المرجع: مراسلتكم بتاريخ 20 ديسمبر 2024

وبعد، جوابا على سؤالكم المضمن بمراسلتكم المذكورة إليها بالمرجع أعلاه بخصوص تسجيل منطقة للاحضرية ضمن المناطق الرطبة المسجلة باتفاقية رمسار، بجزيرة جربة من ولاية مدنين، أتشرف بإفادتكم أنه قد تم إحالة الدراسة على أنظار اللجنة العلمية لاتفاقية رمسار وهي بصدد الدرس ليتم تصنيفها ضمن اتفاقية رمسار الخاصة بالمناطق الرطبة ذات الأهمية العالمية وذلك بعد التحقق من استجابتها للشروط التي تحددها الاتفاقية الدولية.

وتجدر الإشارة إلى أنه يوجد بجزيرة جربة ثلاث مناطق رطبة ذات أهمية عالمية وهي جربة بين الوديان وجربة رأس الرمل وجربة قلالة.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب محمد أمين المباركي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم الأسئلة الكتابية التالية:

1. متى بناء قاعة ألعاب مغطاة متعددة الاختصاصات بمعتمدية جدليان من ولاية القصرين؟

2. متى يتم إنجاز الملعب الرياضي المصغر ببلدية عين الخمايسية من معتمدية سبيبة؟ والسلام

إجابة السيد وزير الشباب والرياضة

الموضوع: حول إنجاز قاعة ألعاب مغطاة متعددة الاختصاصات بمعتمدية جدليان وملعب رياضي مصغر ببلدية عين الخمايسية من معتمدية سبيبة.

المرجع: إحالتكم المؤرخة في 30-01-2025 تحت عدد ص 2025 -26 -0000321-3000 والمضمنة لدينا بمكتب الضبط المركزي تحت عدد 2025-23-0001749 بتاريخ 04-02-2025.

وبعد، تبعا لإحالتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه والمتعلقة بالسؤال الكتابي الصادر عن النائب بمجلس نواب الشعب السيد محمد أمين

المباركي حول إنجاز قاعة ألعاب مغطاة متعددة الاختصاصات بمعتمدية جدليان وملعب رياضي مصغر ببلدية عين الخمايسية من معتمدية سبيبة، أتشرف بإفادتكم بما يلي:

أولا: بخصوص مشروع إنجاز قاعة العاب مغطاة متعددة الاختصاصات بمعتمدية جدليان فإن هذا المشروع غير مبرمج بالمخطط التنموي 2023-2025 الذي يعتبر الإطار القانوني لإدراج المشاريع بالميزانية، وسيتم دراسة هذا المقترح عند إعداد المخطط القادم وذلك وفقا للأولويات الجهوية والوطنية للقطاع وتقدم إنجاز المشاريع المعطلة علما وأن الوزارة رصدت لفائدة معتمدية جدليان إعتمادات جملية تناهز 1720 أ.د لتهيئة وتعشيب وتنوير الملعب البلدي و1190 أ.د لبناء دار شباب من الجيل الثاني بجدليان.

ثانيا: وفيما يتعلق بمشروع إحداث ملعب مصغر ببلدية عين الخمايسية (معتمدية سبيبة) فهو مشروع مرسم على حساب ميزانية الاستثمار لوزارة الشباب والرياضة لسنة 2022 بكلفة قدرها 200 ألف دينار، ضمن خطة الوزارة لملاعب الأحياء بالبلديات المحدثة والمفتقرة لمنشآت شبابية ورياضية، والمشروع معطل لعدم توفير البلدية لعقار ملائم من الناحية القانونية والفنية لفائدة هذا المشروع.

أفدناكم بهذا لكل غرض مفيد،

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب غسّان يامون

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب نتشرف بأن نحيل إليكم الأسئلة الكتابية التالية.

الموضوع: بخصوص تعطيل مشروع تهيئة الملعب البلدي بحومة السوق جربة.

حيث تم برمجة سنة 2016 مشروع لتهيئة الملعب البلدي بحومة السوق جربة وتم رصد الاعتمادات المالية المقدرة بـ 200 ألف دينار. إلا أنه توجد إرادة لعرقلة هذا المشروع من طرف مصالح وزارة الشباب والرياضة جهويا ومركزيا والتي تتحمل مسؤولية تأخر انجاز هذا المشروع العمومي الذي سينهض بالرياضة في جزيرة جربة.

كما يتعارض هذا التعطيل مع توجهات السيد الرئيس الجمهورية الذي يدعو إلى التسريع في إنجاز المشاريع العمومية والتسريع في إجراءات القيام بهذه المشاريع؟

- فما هي أسباب تعطيل هذا المشروع منذ سنة 2016؟
- متي ينطلق مشروع تهيئة الملعب البلدي بحومة السوق جربة؟
- من الطرف المسؤول عن عملية التعطيل الممنهجة؟

والسلام

إجابة السيد وزير الشباب والرياضة

الموضوع: حول تعطل مشروع تهيئة الملعب البلدي بحومة السوق جربة.

المرجع: إحالتكم المؤرخة في 30-01-2025 تحت عدد ص 2025-26-3000-0000321 والمضمنة لدينا بمكتب الضبط المركزي تحت عدد 2025-23-0001749 بتاريخ 04-02-2025.

وبعد، تبعا لإحالتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه والمتعلقة بالسؤال الكتابي الصادر عن النائب بمجلس نواب الشعب السيد غسان يامون حول تعطل مشروع تهيئة الملعب البلدي بحومة السوق جربة المبرمج منذ سنة 2016، أتشرف بإفادتكم بما يلي:

أولا: إن هذا المشروع ذو صبغة جهوية ينجز من طرف الإدارة الجهوية للتجهيز بمدنين تحت إشراف السيد والي مدنين كمشتري عمومي وذلك طبقا لمقتضيات الأمر الحكومي عدد 1711 لسنة 2012 المؤرخ في 4 سبتمبر 2012 المتعلق بضبط نوعية نفقات التصرف والتجهيزات ذات الصبغة الجهوية.

ثانيا: لقد تم ترسيم اعتمادات قدرها 200 ألف دينار ضمن ميزانية الاستثمار لوزارة الشباب و الرياضة لسنة 2016 بعنوان تهيئة الملعب البلدي بحومة السوق، وتم اسناد صفقة في مرحلة أولى لمقاولة " ياسر صنانة" بكلفة تناهز 185 ألف دينار لتهيئة حجرات الملابس ومنصة الصحافة وتهيئة الشبكة الكهربائية وتم فسخ الصفقة بعد أن بلغت نسبة تقدم الأشغال 80% ، والجهة حاليا بصدد تقييم العروض لاستكمال بقية الأشغال الخاصة بقسط الكهرباء في حدود الاعتمادات المتبقية و المقدرة بـ 30 ألف دينار، علما وأنه تم تهيئة حجرات الملابس وتعشيب الملعب الفرعي وإعادة تعشيب الملعب الرئيسي بكلفة جملية تناهز 1400 ألف دينار وبتمويل كلي من ميزانية الاستثمار لوزارة الشباب والرياضة.

كما يتجه التأكيد على أن أشغال الصيانة من الالتزامات المحمولة واقعا وقانونا على البلدية مالكة المنشأة وذلك طبقا لمقتضيات القانون عدد 92 لسنة 1976 المؤرّخ 4/11/1976 ، حيث ينص الفصل 9 منه والمتعلق بالهيكل الأساسي الرّياضي والاجتماعي التربوي أنه "على المالكين أو إن استحال عليهم على المستعملين للهيكل الأساسي الرياضي أو الاجتماعي التربوي المحافظة وجوبا على التجهيزات وإبقائها في حالة تمكّن من الاستجابة للمتطلبات العادية للنشاط المعتبر "، كما اقتضى الفصل 45 من القانون عدد 104 لسنة 1994 المؤرخ في 3 أوت 1994 والمتعلق بتنظيم وتطوير التربية البدنية والأنشطة الرياضية أنه يجب : "على كل الجمعيات والبلديات والمؤسسات التي تشرف على منشآت رياضية مشيدة بمساهمة الدولة إحكام استغلالها والمحافظة عليها من الإهمال والتلف والتعهد بصيانتها وتهذيبها".

أفدناكم بهذا لكل غرض مفيد،

والسلام.

السؤال الكتابي

للنائب عبد القادر عمار

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتقدم بسؤال كتابي.

الموضوع: طلب نقل مقر الإدارة الجهوية للنقل نظراً لحالته المتدهورة وبعده عن الإدارات ذات الصلة.

تحية طيبة وبعد،

في إطار الحرص على تحسين ظروف العمل وضمان تقديم خدمات إدارية ذات جودة للمواطنين، نتقدم إلى سيادتكم بهذا الطلب بشأن الوضعية المتدهورة لمقر الإدارة الجهوية للنقل بولاية سوسة الكائن بشارع أبو حامد الغزالي، حيث يعاني المقر من التهالك ضيق المساحة انعدام شروط السلامة بعده عن الإدارات ذات الصلة من قباضات مالية ومراكز أمن.

ونظراً لما يترتب على هذه الحالة من تأثير سلبي على أداء الموظفين وتقديم الخدمات. فإننا ندعوكم دراسة إمكانية نقل مقر الإدارة إلى موقع أكثر ملاءمة ويكون قريب من جميع الإدارات ذات الصلة يراعي شروط العمل اللائقة ويضمن تحسين الخدمات للمواطنين.

وفي انتظار تفاعلكم الإيجابي مع فائق عبارات التقدير والاحترام.

والسلام

إجابة السيد وزير النقل

الموضوع: الإجابة على سؤال كتابي للسيد النائب بمجلس نواب الشعب عبد القادر عمار.

المرجع: مكتوبكم المؤرّخ في 7 فيفري 2025 والمسجّل بمكتب الضبط المركزي تحت عدد 0000376-15-2025 بتاريخ 10رفيفري 2025.

المصاحيب: بطاقة ردّ.

وبعد، تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه المرفق بسؤال كتابي توجّه به النائب بمجلس نواب الشعب عن سوسة المدينة - سوسة سيدي عبد الحميد، السيد عبد القادر عمّار، أتشرف بموافاتكم طي هذا ببطاقة ردّ عن السؤال المطروح.

ردّ وزارة النقل
جوابا على تساؤلات النائب بمجلس نواب الشعب السيد عبد القادر عمّار، عن دائرة سوسة المدينة - سوسة سيدي عبد الحميد حول طلب نقل مقرّ الإدارة الجهوية للنقل بولاية سوسة الحالي إلى مقر جديد نظرا لحالته المتدهورة وبعد المسافة بينه وبين الإدارات ذات الصلة، تجدر الإفادة بأنّه تمّ إعداد البرنامج الوظيفي الذي يحدّد عدد المكاتب وقاعة الاجتماعات وقاعة الاستقبال لتقديم الخدمات في ظروف لائقة للمواطنين، وتحرص الإدارة العامة للشؤون الإدارية والمالية والوسائل العامة على إصدار استشارة لكراء مقرّ للإدارة الجهوية المذكورة وذلك وفقا للتّراتيب والإجراءات القانونية الجاري بها العمل. **والسلام**

السؤال الكتابي

للنائب جلال الخدمي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

الرجاء دراسة إمكانية إحداث مركز فحص فني للسيارات على مستوى دائرة بئر الحفي، سيدي علي بن عون وذلك لتخفيف العبء على المركز الجهوي وتقريب الخدمات من مواطني معتمديات سيدي علي بن عون وبئر الحفي ومنزل بوزيان.

- فمتى يتم إحداث هذا المرفق العمومي المهم؟ والسلام

إجابة السيد وزير النقل

الموضوع: الإجابة على سؤال كتابي للسيد النائب بمجلس نواب الشعب جلال الخدمي.

المرجع: مكتوبكم المؤرّخ في 7 فيفري 2025 والمسجّل بمكتب الضبط المركزي تحت عدد 0000376-15-2025 بتاريخ فيفري 2025.

المصاحيب: بطاقة ردّ.

وبعد، تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه المرفق بسؤال كتابي توجّه به النائب بمجلس نواب الشعب عن دائرة بئر الحفي - سيدي علي بن عون، السيد جلال الخدمي أتشرف بموافاتكم طي هذا ببطاقة ردّ عن السؤال المطروح.

بطاقة رد على سؤال كتابي	
مصدر السؤال	نائب مجلس نواب الشعب السيد جلال الخدمي عن دائرة بئر الحفي - سيدي علي بن عون.
مرجع السؤال	- صادرة عن مجلس نواب الشعب تحت عدد 0000393-3000-26-2025 بتاريخ 7 فيفري 2025. - مسجلة بمكتب الضبط المركزي لوزارة النقل تحت عدد 0000376-15-2025 بتاريخ10 فيفري 2025.
نص السؤال	الرّجاء دراسة إمكانية إحداث مركز فحص فنّي للسيارات على مستوى دائرة بئر الحفي، سيدي علي بن عون وذلك لتخفيف العبء على المركز الجهوي وتقريب الخدمات من مواطني معتمديات سيدي علي بن عون وبئر الحفي ومنزل بوزيان. -فمتى يتمّ إحداث هذا المرفق العمومي المهم؟
ردّ وزارة النقل	

جوابا على تساؤلات النائب بمجلس نوّاب الشعب السيد جلال الخدمي عن دائرة بئر الحفي سيدي علي بن عون ، بخصوص إحداث مركز فحص فنّي للعربات ببئر الحفي، فقد تمّ الإذن للوكالة الفنية للنقل البرّي بإجراء دراسة في الغرض تأخذ بالإعتبار عدد العربات المسجلة بكل من سيدي علي بن عون وبئر الحفي ومنزل بوزيان وطاقة استيعاب المركز الجهوي للفحص الفني بولاية سيدي بوزيد.

وفي صورة تأكد ضرورة إحداث مركز فحص فنّي ببئر الحفي، سيتم إدراج هذا المشروع ضمن المشاريع المستقبلية للوكالة الفنية للنقل البرّي. **والسلام**

السؤال الكتابي

للنائبة مهى عامر

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم أسئلة كتابية.

الموضوع: حول إحداث خط حافلة جديد يربط بين حي البساتين المنيلة ومحطة القطار السريع -RFR خط D ومحطة الترابط لتوقف الحافلة.

تحية طيبة،

في ظل النقص الفادح في وسائل النقل بمنطقة المنهلة ومع انعدام خطوط تربط بين المنهلة وواد الليل ومنوبة.

لذا نتساءل، متى سيقع إحداث خط حافلة جديد يربط المنهلة البساتين بمحطة القطار السريع RFR خ ط D "القباعة أو منوبة" عبر طريق "الشنوة" بما يضمن تحسين ظروف تنقل المواطنين وتسهيل ربطهم بشبكة النقل السريع؟

كما نطلب منكم دراسة إمكانية إحداث محطة ترابط مناسبة لتوفير نقطة توقف للحافلات مما يضمن ربطا فعالا ومريحا لسكان المنطقة ويعزز تكامل النقل العمومي. والسلام

إجابة السيد وزير النقل

الموضوع: الإجابة على سؤال كتابي للسيدة النائب بمجلس نواب الشعب مهى عامر.

المرجع: مكتوبكم المؤرّخ في 7 فيفري 2025 والمسجّل بمكتب الضبط المركزي تحت عدد 2025-15- 0000376 بتاريخ 10 فيفري 2025.

المصاحيب: بطاقة ردّ.

وبعد، تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه المرفق بسؤال كتابي توجهت به النائب بمجلس نواب الشعب عن دائرة المنهلة السيدة مهى عامر، أتشرف بموافاتكم طيّ هذا ببطاقة ردّ عن السؤال المطروح.

ردّ وزارة النقل

جوابا على تساؤلات النائب بمجلس نواب الشعب السيدة مهى عامر، عن دائرة المنهلة حول إحداث خط حافلة جديد يربط حي البساتين - المنهلة ومحطّة القطار -RFR ومحطة ترابط، تجدر الإفادة بما يلي:

1. **بالنسبة لإحداث خط حافلة جديد يربط المنهلة البساتين بمحطة القطار السريع على الخط" D" القباعة أو منوبة عبر طريق "الشنوة":** يمكن للركاب القاصدين مدينة منوبة امتطاء الحافلة رقم " 48" التي تربط حي البساتين بمحطة سليمان كاهية عبر محطة القطاع السريع بمنوبة، أما بالنّسبة لإحداث خط جديد عبر طريق "الشنوة" فسيتم دراسته حين توفّر المعدات الضرورية.
2. **بالنسبة لإحداث محطة ترابط لتامين نقطة توقف للحافلات ويعزز تكامل النقل العمومي:** هذا المقترح تحت الدرس بالتعاون مع المصالح المعنية بكل من شركة تونس للشبكة الحديدية السريعة وولاية منوبة.

السؤال الكتابي

للنائبة ألفة المرواني

عمـلا بأحكام الفصل 114 من الدستـور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكـم سؤالا كتابيـا

الموضوع: طلب إعادة تشغيل خط الحافلة عدد 10 ب وتدعيم الخط C19 الرابطين بين معتمدية المدينة الجديدة وتونس العاصمة

تحية طيبة.

في ظل المشاكل التي يتخبط فيها قطاع النقل بولاية بن عروس وأمام الصعوبات اليومية التي تعترض متساكينها في التنقل من وإلى مقر أعمالهم وإضافة إلى الكثافة السكانية العالية بمعتمدية المدينة الجديدة وتزايد عدد المواطنين الوافدين لتلقي العلاج بمستشفى الياسمينات،

أضحت الضرورة تقتضي اعادة تشغيل الخط عدد 10 ب ودعم الخط C19 الرابطين بين المدينة الجديدة وتونس العاصمة،

- فمتى يتم إعادة تشغيل خط الحافلة عدد 10 ب وتدعيم الخط C19 الرابط بين معتمدية المدينة الجديدة وتونس العاصمة؟

والسلام

إجابة السيد وزير النقل

الموضوع: الإجابة على سؤال كتابي للسيدة النائب بمجلس نواب الشعب ألفة المرواني.

المرجـع: مكتوبكم المؤرّخ في 7 فيفري 2025 والمسجّل بمكتب الضبط المركزي تحت عدد 2025-15- 0000376 بتاريخ 10 فيفري 2025.

المصاحيب: بطاقة ردّ.

وبعد، تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه المرفق بسؤال كتابي توجهت به النائب بمجلس نواب الشعب عن دائرة بن عروس - المدينة الجديدة، السيدة ألفة المرواني، أتشرف بموافاتكم طي هذا ببطاقة ردّ عن السؤال المطروح.

ردّ وزارة النقل
جوابا على تساؤلات النائب بمجلس نواب الشعب السيدة ألفة المرواني عن دائرة بن عروس – المدينة الجديدة، حول طلب إعادة تشغيل خط الحافلة عدد "10 ب" ودعم الخطّ " 19C " الرابط بين المدينة الجديدة بن عروس وتونس العاصمة، تجدر الإفادة بما يلي: **1. بالنسبة لإعادة تشغيل الخط " 10 ب ":** تمّ إعادة تشغيل الخط "10 ب" الرابط بين المدينة الجديدة وساحة برشلونة بتاريخ 10 فيفري 2025. **2. بالنسبة لتدعيم الخط " C 19 ":** تمّ تدعيم الخط" C 19 "; الرابط بين المدينة الجديدة وساحة برشلونة منذ بداية سنة 2025.

السؤال الكتابي

للنائب لطفي الهمامي

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم بأسئلة كتابية:

- متى يتم إعادة خط المترو عدد 03 بحي ابن خلدون؟
- متى يتم تلافي النقص الفادح للحافلات بمنطقتي العمران والعمران الأعلى؟

في انتظار ردّكم، تقبلوا منا فائق عبارات الاحترام والتقدير.

والسلام

إجابة السيد وزير النقل

الموضوع: الإجابة على سؤال كتابي للسيد النائب بمجلس نواب الشعب لطفي الهمامي.

المرجع: مكتوبكم المؤرّخ في 7 فيفري 2025 والمسجّل بمكتب الضبط المركزي تحت عدد 0000376-15-2025 بتاريخ 10 فيفري 2025.

المصاحيب: بطاقة ردّ.

وبعد، تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه المرفق بسؤال كتابي توجّه به النائب بمجلس نواب الشعب عن دائرة العمران - العمران الأعلى، السيد لطفي الهمامي، أتشرف بموافاتكم طي هذا ببطاقة ردّ عن السؤال المطروح.

بطاقة رد على سؤال كتابي

مصدر السؤال	نائب مجلس نواب الشعب السيد لطفي الهمامي عن دائرة العمران - العمران الأعلى.
مرجع الإحالة	- صادرة عن مجلس نواب الشعب تحت عدد 0000393-3000-26-2025 بتاريخ 07 فيفري 2025. - مسجلة بمكتب الضبط المركزي لوزارة النقل تحت عدد 0000376-15-2025 بتاريخ 10 فيفري 2025
نص السؤال	- متى يتم إعادة خطّ المترو عدد "03" بحي ابن خلدون؟ - متى يتم تلافي النّقص الفادح للحافلات بمنطقتي العمران والعمران الأعلى؟

رد وزارة النقل
جوابا على تساؤلات النائب بمجلس نوّاب الشعب، السيد لطفي الهمّامي عن دائرة العمران - العمران الأعلى، تجدر الإفادة بما يلي: 1. **بالنسبة لإعادة استغلال خط المترو عدد " 03" بحي ابن خلدون:** من المنتظر إعادة استغلال الخط خلال شهر مارس 2025 بعد استلام عدد من قطع الغيار، وبالتالي إصلاح عدد من عربات المترو للاستغلال، إلاّ أنّه يتعيّن إخلاء حوزة المترو ومحطّة ابن خلدون من الانتصاب الفوضوي حتى يتسنّى لشركة النقل بتونس تأمين سلامة سير عربات المترو لإسداء خدمات تنقل منتظمة وفي ظروف آمنة. وتقوم الشركة حاليا بالتنسيق مع السلط الجهوية من أجل مقاومة ظاهرة الانتصاب الفوضوي. 2. **بالنسبة لتفادي النّقص في الحافلات بمنطقتي العمران والعمران الأعلى:** تؤمّن شركة النقل بتونس خدمات التنقل

من العمران الأعلى والعمران إلى وسط العاصمة بعدد 04 خطوط (3 ب-78-12-11) وسيتم تدعيمها لاحقا عند استلام الشركة للاقتناءات الجديدة من الحافلات. **والسلام**

السؤال الكتابي

للنائب نزار الصديق

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتقدم لسيادتكم بالسؤال الكتابي التالي:

- متى سيتم الانطلاق في أشغال الإصلاحات المزمع القيام بها بمركز البريد بنفطة 2240 علما وأنه تمت إفادتنا (من طرفكم) أنه تم تحديد تكلفة تناهز 170 ألف دينار لهذا الأشغال؟

وفي انتظار تفاعلكم الإيجابي تقبلوا فائق الاحترام والتقدير.

والسلام

إجابة السيد وزير تكنولوجيات الاتصال

الموضوع: حول الإجابة عن الأسئلة الكتابية الصادرة عن النواب السادة فيصل الصغير ونزار الصديق ومحمد أمين مباركي وفخر الدين فضلون

المراجع: - مكتوبكم بتاريخ 14 جانفي 2025.

- مكتوبكم بتاريخ 31 جانفي 2025.

وبعد، جوابا عن الأسئلة الكتابية التي توجّه بها النواب السادة فيصل الصغير ونزار الصديق ومحمد أمين مباركي وفخرالدين فضلون، نتشرف بموافاتكم بعناصر الإجابة لكل نائب.

السؤال: متي سيتم الإنطلاق في أشغال الإصلاحات المزمع القيام بها بمركز البريد بنفطة 2240؟

الجواب: تمت برمجة إعادة تهيئة مكتب بريد نقطة بكلفة تناهز 170 ألف دينار وسيتم بدء الأشغال خلال الثلاثية الأولى من السنة الجارية بعد استكمال الإجراءات اللازمة بعد أن تم الإعلان عن الاستشارة حاليا في المراحل الأخيرة لإبرام العقد مع المقاولة المتحصلة على الصفقة.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب محمد أمين المباركي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم الأسئلة الكتابية التالية:

1. متى يتم إحداث مكتب بريد بمعتمدية العيون؟
2. متى يتم إعادة فتح مكتب البريد بعمادة إبراهيم الزهار من معتمدية سبيبة؟

والسلام

إجابة السيد وزير تكنولوجيات الاتصال

الموضوع: حول الإجابة عن الأسئلة الكتابية الصادرة عن النواب السادة فيصل الصغير ونزار الصديق ومحمد أمين مباركي وفخر الدين فضلون

المراجع: - مكتوبكم بتاريخ 14 جانفي 2025.

- مكتوبكم بتاريخ 31 جانفي 2025.

جوابا عن الأسئلة الكتابية التي توجّه بها النواب السادة فيصل الصغير ونزار الصديق ومحمد أمين مباركي وفخرالدين فضلون، نتشرف بموافاتكم بعناصر الإجابة لكل نائب.

السؤال:

- متى يتم إحداث مكتب بريد بمعتمدية العيون؟

- متى يتم إعادة فتح مكتب البريد بعمادة إبراهيم الزهار من معتمدية سبيبة؟

الجواب:

- **بخصوص إحداث مكتب بريد بمعتمدية العيون:** منطقة العيون يتوفر بها مكتب بريد كامل النشاط من صنف "ب 2" على وجه الكراء مفتوح للعموم وسيتم تجهيزه بموزع الي للأوراق المالية من ضمن الإقتناءات الجديدة في انتظار الإعلان عن طلب العروض الخاص بإعادة بناء المكتب الأصلي والمسكن الوظيفي المبرمج ضمن ميزانية سنة 2025.
- **بخصوص إعادة فتح مكتب بريد إبراهيم الزهار بمعتمدية سبيبة:** يتم حاليا تأمين تغطية المنطقة بواسطة البريد المتجول بمعدل مرة في الأسبوع كل يوم أربعاء وتم تدعيمه بيوم آخر منذ 20 فيفري 2025 في إنتظار إتمام إجراءات تسويغ محل وتهيئته أو بناء مكتب بريد بالمنطقة.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب فخر الدين فضلون

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم سؤال كتابي:

الموضوع: حول النقص الملحوظ في عدد أعوان شبابيك مكاتب البريد بمعتمديتي "قصر هلال وقصيبة المديوني"

تحية طيبة وبعد،

من خلال متابعتنا لسير عمل مكاتب البريد بدائرتي الانتخابية بمعتمدتي "قصر هلال وقصيبة المديوني" لاحظنا نقصا في أعوان شبابيك مراكز البريد على النحو التالي:

- مركز بريد معتمدية " قصرهلال " نقص بعونين،
- مركز بريد " حي الرياض 1 قصر هلال" نقص بعون،
- مركز برند معتمدية " قصيبة المديوني" نقص بعون،
- مركز بريد بلدية بنان نقص بعون،
- مركز بريد بلدية طوزة نقص بعون،
- مركز بريد بلدية بوضر نقص بعون.

وقد أثر هذا النقص المذكور أعلاه على مردود مكاتب البريد المذكورة وعلى جودة تقديم الخدمات بها. فماهي الإجراءات المزمع اتخاذها في الغرض لتلافي هذا النقص؟

والسلام

إجابة السيد وزير تكنولوجيات الاتصال

الموضوع: حول الإجابة عن الأسئلة الكتابية الصادرة عن النواب السادة فيصل الصغير ونزار الصديق ومحمد أمين مباركي وفخر الدين فضلون

المراجع: - مكتوبكم بتاريخ 14 جانفي 2025.

- مكتوبكم بتاريخ 31 جانفي 2025.

جوابا عن الأسئلة الكتابية التي توجّه بها النواب السادة فيصل الصغير ونزار الصديق ومحمد أمين مباركي وفخرالدين فضلون، نتشرف بموافاتكم بعناصر الإجابة لكل نائب.

السؤال: حول النقص الملحوظ في عدد أعوان شبابيك مكاتب البريد بمعتمديتي قصر هلال وقصيبة المديوني؟

الجواب: سيتم برمجة تعزيز مكاتب البريد قصر هلال وحي الرياض وقصيبة المديوني وبنان وطوزة وبوضر من ولاية المنستير ضمن الحاجيات التقديرية من الأعوان بالهياكل التجارية المزمع تعزيزها عن طريق الانتدابات الخارجية لسنة 2025 في خطة عون بريد، وذلك بعد إعداد دراسة تقييمية للعنصر البشري المتوفر من قبل المصالح المعنية وبحسب الحاجيات الفعلية.

والسلام

السؤال الكتابي الأول

للنائب فيصل الصغير

الموضوع: حول خدمات البريد بمعتمدية قلعة الأندلس من ولاية أريانة.

تحية وبعد،

في إطار التواصل مع المواطنين والاهتمام بالشأن المحلي ومتطلبات معتمدية قلعة الأندلس وخاصة في إطار تقديم وتقريب الخدمات البريدية حيث اشتكى العديد من نقص في خدمة الموزعات الآلية التي كانت في غالب الأوقات خارج الخدمة، إضافة إلى الاكتظاظ اليومي مكتب البريد بقلعة الاندلس نظرا لنقص الاعوان به أو لضيق المكتب وعدم تطوير الخدمات به.

عملا بمقتضيات الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتقدم لسيادتكم بالأسئلة التالية.

- لماذا لا يتم احداث مكتب بريد ثاني بمعتمدية قلعة الاندلس بعد تقسيمها لعمادة قلعة الاندلس الشرقية وقلعة الاندلس الغربية نظرا لارتفاع عدد سكانها والتوسع العمراني بالمعتمدية؟
- ما هو برنامجكم في تطوير خدمات الموزعات الآلية لتكون؟
- ما هو برنامجكم في تفادي النقص في الأعوان؟
- لماذا لا يتم إحداث مكتب بريد بعمادة ببرج يوسف في إطار تقريب الخدمات لمواطني برج يوسف، بوحنش الحسيان والبرارجة 2 من معتمدية قلعة الأندلس؟

وفي انتظار ما ستشيرون به، تقبلوا منا جزيل عبارات الشكر والتقدير

والسلام

السؤال الكتابي الثاني

للنائب فيصل الصغير

الموضوع: مكاتب البريد بمعتمدية سيدي ثابت

تحية وبعد،

في إطار الاهتمام بالشأن المحلي ومتطلبات المواطنين وخاصة في إطار تقديم وتقريب الخدمات بسيدي ثابت منها الخدمات البريدية حيث اشتكى العديد من نقص في خدمة الموزعات الآلية التي كانت في غالب الأوقات خارج الخدمة، إضافة الى اكتظاظ مكاتب البريد نظرا لنقص الاعوان به أو لضيق بعض المكاتب على غرار مكتب البريد بعمادة بشرفش وقدم التجهيزات به.

عملا بمقتضيات الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتقدم لسيادتكم بالأسئلة التالية.

- ما هو برنامجكم في تطوير خدمات الموزعات الالية لتكون في خدمة المواطنين 24 ساعة 24 ساعة.؟
- لماذا لا يتم تطوير، صيانة وتوسيع مكتب البريد بعمادة شرفش رغم توفر قطعة أرض بجانب المكتب وهي على ذمة أملاك الدولة؟
- ما هو برنامجكم في تفادي النقص في الاعوان؟
- لماذا لا يتم احداث مكتب بريد بعمادة بجاوة 2 في إطار تقريب الخدمات من المواطنين وتقليل الضغط على المكاتب البريدية الأخرى؟

وفي انتظار ما ستشيرون به، تقبلوا منا جزيل عبارات الشكر والتقدير والسلام

إجابة السيد وزير تكنولوجيات الاتصال

الموضوع: حول الإجابة عن الأسئلة الكتابية الصادرة عن النواب السادة فيصل الصغير ونزار الصديق ومحمد أمين مباركي وفخر الدين فضلون

المراجع: - مكتوبكم بتاريخ 14 جانفي 2025.

- مكتوبكم بتاريخ 31 جانفي 2025.

وبعد، جوابا عن الأسئلة الكتابية التي توجّه بها النواب السادة فيصل الصغير ونزار الصديق ومحمد أمين مباركي وفخرالدين فضلون، نتشرف بموافاتكم بعناصر الإجابة لكل نائب.

السؤال1: بخصوص معتمدية قلعة الأندلس

- لماذا لا يتم إحداث مكتب بريد ثاني بمعتمدية قلعة الأندلس بعد تقسيمها لعمادة قلعة الأندلس الشرقية وقلعة الأندلس الغربية، تطوير خدمات الموزعات المالية، تفادي النقص في الأعوان؟
- لماذا لا يتم إحداث مكتب بريد بعمادة برج يوسف لتقريب الخدمات لموطني برج يوسف بوحنش الحسيان والبرارجة 2 من معتمدية قلعة الأندلس؟

الجواب 1 : الخدمات البريدية بمعتمدية قلعة الاندلس

1- بخصوص تحسين التغطية البريدية:

- إحداث مكتب بريد ثان بعد تقسيم المعتمدية إلى قلعة الأندلس الشرقية والغربية: سيتم إعداد دراسة الجدوى الفنية

والاقتصادية لإحداث مكتب بريد جديد من قبل مصالح الإدارة الجهوية للبريد مرجع النظر، يتم على ضوئها برمجة قرار الإحداث وإدراجه ضمن المخطط التنموي 2026-2030.

➢ إحداث مكتب بريد بعمادة برج يوسف لتقريب الخدمات لمواطني العمادات المجاورة: المنطقة المذكورة متواجدة بمسلك فلاحي والكثافة السكانية محدودة ولمزيد تحسين التغطية البريدية بمعتمدية قلعة الأندلس، تم عقد جلسة عمل بين السيد المدير الجهوي للبريد بأريانة وممثلي السلط المحلية وتبين أن المنطقة البرارجة 2 تستوجب برمجة إحداث مكتب بريد إضافي. وحيث أن وزارة أملاك الدولة قد خصصت أرض لبناء حي إداري من بينها مكتب بريد سيتم إعداد دراسة الجدوى واستكمال الإجراءات الجاري بها العمل.

2- وضعية الموزع الآلي للأوراق المالية بقلعة الأندلس: الموزع الآلي معطب بسبب انتهاء عقد الصيانة ومبرمج استبداله من ضمن الإقتناءات الجديدة

3- الاكتظاظ اليومي بمكتب بريد قلعة الأندلس والنقص في الأعوان: نظرا لضيق المساحة وضغط العمل المتزايد تم برمجة إعادة تهيئة وتوسعة للمكتب برصد إعتمادات تناهز 500 ألف_دينار على حساب ميزانية 2025 وتوفير العدد اللازم من الأعوان.

السؤال 2: بخصوص معتمدية سيدي ثابت

- لماذا لا يتم إحداث مكتب بريد بعمادة بجاوة 2؟
- لماذا لا يتم تطوير صيانة وتوسيع مكتب البريد بعمادة شرفش رغم توفر قطعة أرض بجانب المكتب على ذمة أملاك الدولة؟
- حول البرنامج لتطوير خدمات الموزعات الآلية لتكون في خدمة المواطن 24 ساعة /24 ساعة، تفادي النقص في الأعوان؟

الجواب 2: الخدمات البريدية بمعتمدية سيدي ثابت

1. بخصوص إحداث مكتب بريد بعمادة بجاوة 2 وتوسعة مكتب بريد شرفش بإعتبار توفر قطعة أرض مجاورة على أملاك الدولة

➢ حاليا لا توجد دواعي لتوسعة مكتب بريد شرفش حيث أن البناية كافية وهي في شكل هبة. وسيتم التنسيق مع الجهات المعنية لاقتناء الأرض المجاورة على سبيل التخصيص.

➢ سيتم إعداد دراسة جدوى بخصوص إحداث مكتب بريد بعمادة بجاوة 2 يتم بمقتضاها تجسيم قرار الإحداث من عدمه.

2.. وضعية الموزع الآلي للأوراق المالية بمكتب بريد سيدي ثابت: الموزع مبرمج إستبداله من ضمن الإقتناءات الجديدة لسنة 2025.

3. الإكتظاظ بمكتب بريد شرفش وقدم التجهيزات والنقص في الأعوان بمكتب بريد سيدي-ثابت:

➢ حسب المؤشرات الكمية وبالرجوع للنشاط اليومي لعدد العمليات المنجزة بمكتب بريد شرفش تبين أن معدل عدد العمليات لا يتجاوز 50 عملية وبناء عليه لا يوجد اكتظاظ. فيما يتعلق بالأثاث المكتبي (مقاعد الإنتظار) ومعلقة التوقيت وصندوق البريد سيتم تغييرها في إقتناءات 2025.

➢ لتعزيز العنصر البشري بمكتب بريد سيدي ثابت، سيتم برمجة تدعيم المكتب ضمن الحاجيات التقديرية من الأعوان بالهياكل التجارية من ضمن الانتدابات الخارجية لسنة 202.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب يوسف التومي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم سؤال كتابي

تحية طيبة وبعد.

حيث أنّ مدينة زاوية سوسة من معتمدية الزاوية والقصيبة والعربات من ولاية سوسة توجد بها منطقة سقوية عمومية أحدثت منذ الثمانينات كما وقع توسعة هذه المنطقة السقوية على امتداد 500 هكتار لتشمل مدينتي قصيبة سوسة والثريات خاصة وأنه تم احداث مشروع رائد من خلال محطة حمدون والتي تعتمد التصفية الثلاثية لمعالجة مياه التطهير المستعملة، لكن وبعد أن قامت الدولة بصرف اعتمادات كبرى في هذا المشروع خاصة في ظل الشح المائي وفي ظل ترشيد استغلال المياه المعالجة في الري الفلاحي الموجه لأعلاف الحيوانات وري الزياتين والأشجار المثمرة، لكن تعترض هؤلاء الفلاحة عديد الصعوبات والتي تحول دون استغلال هذه المياه المعالجة على الوجه الأفضل إذ يقع سكب هذه المياه في البحر وفي واد حمدون ولا ينتفع الفلاح بهذه المياه نظرا لعديد العراقيل الإدارية ،

كما لا يقع توفير المياه المعالجة للفلاحة خاصة في الفترة الممتدة من شهر جوان إلى شهر سبتمبر نظرا لانقطاع للتيار الكهربائي في فصل الصيف، نظرا لارتفاع كلفة الكهرباء على مندوبية التنمية الجهوية للفلاحة بسوسة وهو ما أصبح عائقا على الفلاح في ريّ أرضه خاصة عند توفّر المياه المستعملة في أوقات الذروة من الساعة الحادية عشرة صباحا إلى الساعة الثالثة بعد الزوال وانقطاع التيار الكهربائي مما ينجر عنه سكب هذه المياه المعالجة بالبحر وتكلّف المجموعة الوطنية أموالا طائلة مهدورة دون استغلالها على الوجه الأمثل. لذا نتوجه لسيادتكم بسؤال كتابي:

- لماذا لا يقع مراجعة تعريفة استهلاك الكهرباء وقت ذروة الاستعمال بصفة استثنائية في المجال الفلاحي المعتمد على مياه الري المعالجة بالطريقة الثلاثية والتشجيع على الاستثمار في هذا المجال وخاصة في ظل غلاء أسعار الأعلاف وللحفاظ على الثروة المائية عوض معالجتها وسكبها في البحر؟ والسلام

إجابة السيد رئيس الحكومة

الموضوع: حول السؤال الكتابي للنائب المحترم السيد يوسف التومي.

المرجع: مكتوبكم المؤرخ في 01 جويلية 2024.

تحية طيبة وبعد،

أتشرف بموافاتكم طي هذا بالإجابة على السؤال الكتابي الذي توجه به السيد يوسف التومي، عضو مجلس نواب الشعب إلى رئاسة الحكومة حول طلب " مراجعة تعريفة استهلاك الكهرباء وقت ذروة الاستعمال بصفة استثنائية في المجال الفلاحي" .

والمرجو من سيادتكم التفضل بالإذن بتسليمها إلى المعني بها.

إجابة السيدة وزيرة الصناعة

والمناجم والطاقة

الموضوع: إجابة حول سؤال كتابي للسيد النائب يوسف التومي.

المرجع: مكتوبكم عدد3612-30-01-2024.

تحية طيبة وبعد،

تبعا للسؤال الكتابي للسيد النائب يوسف التومي حول طلب مراجعة تعريفة استهلاك الكهرباء وقت ذروة الاستعمال بصفة استثنائية في المجال الفلاحي المعتمد على مياه الري المعالجة بالطريقة الثلاثية، يشرفنا إفادتكم بما يلي:

تضع الشركة التونسية للكهرباء والغاز على ذمة حرفائها تعريفة في الجهد المتوسط تخص الاستعمال الفلاحي وهي"تعريفة ذات أربعة مراكز استهلاك مع الانمحاء في فترة الذروة" ونظرا للجدوى الاقتصادية من إحداث هذه التعريفة والمتمثلة في تقليص الطلب على الكهرباء في فترة الذروة، يتمتع الحرفاء المكتتبون في هاته التعريفة بعدم دفع معلوم القدرة المكتتبة مقابل الانمحاء في فترة الذروة.

كما تجدر الإشارة إلى أنه تم الترخيص لهؤلاء الحرفاء باستهلاك الكهرباء خلال فترات الذروة في حدود قدرة قصوى حدّدت بثلاثة كيلوواط (3ك و).

هذا بالإضافة إلى أن الحرفاء المكتتبين في هاته التعريفة يتمتعون بنسبة دعم أعلى من باقي التعريفات في الجهد المتوسط.

وبالنسبة للحرفاء الذين لا يمكنهم الإنمحاء خلال فترة الذروة فان الشركة التونسية للكهرباء والغاز تضع على ذمتهم تعريفتين في الجهد المتوسط دون انمحاء وهما " التعريفة العامة ذات أربعة مراكز أوقات استهلاك" و" التعريفة المنتظمة" . **والسلام**

السؤال الكتابي

للنائب هشام حسني

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

الموضوع: بخصوص ترسيم الأعوان الوقتيين متصرفي السلك الإداري المشترك للإدارات العمومية " أ 2" بوزارة التربية طبقا للأمر عدد 54 لسنة 2023 مؤرخ في 31 جانفي 2023.

تحية طيبة وبعد،

بعد مرور سنة تقريبا على صدور الأمر المنظم لترسيم الأعوان الوقتيين لا يزال هنالك 26 عون وقتي بوزارة التربية دون تفعيل حقهم في الترسيم رغم توفرهم على كل الشروط الواردة في الأمر المذكور أعلاه وقد تحججت مصالح الوظيفة العمومية بإشكاليات تتعلق بقراءة النظام الأساسي للسلك الإداري المشترك للإدارات العمومية رغما أن نفس هذه الهياكل قد صادقت على ترسيم أعوان آخرين من نفس الملك في وزارات أخرى (الشؤون الدينية والتعليم العالي...)

إن الأعوان الوقتيين المذكورين أعلاه انتدبوا بالسلك قبل صدور نظامه الأساسي بسنتين كاملتين. وحيث أن هذا النظام الأساسي لم ينص في أحكام الانتقالية على رجعيته فلا رجعية له.

وما يؤكد هذا التوجه هي مصالح الوظيفة العمومية نفسها التي قامت بترسيم كل أعوان السلك الإداري المشترك من الصنف الفرعي "أ2" ما عدى التابعين لوزارة التربية مع العلم أن المعنيين كلهم حاملين لشهائد عليا وأنه لا يمكن بأي حال من الأحوال ترسيمهم في رتب أقل مما تخوله لهم شهائدهم .

أتوجه إليكم بالسؤالين التاليين:

1. لماذا وقع إستثناء متصرفي السلك الإداري المشترك للإدارات العمومية المباشرين بوزارة التربية من تطبيق ما جاء به الأمر عدد 54 لسنة 2023 المؤرخ في 31 جانفي 2023 على غرار زملائهم ببقية الوزارات (الشؤون الدينية التعليم العالي...)

2. متى سيتم تفعيل ترسيم الأعوان الوقتيين متصرفي السلك المشترك للإدارات العمومية "أ2" طبقا للأمر عدد 54 لسنة 2024؟ والسلام

إجابة السيد رئيس الحكومة

الموضوع: حول السؤال الكتابي للنائب المحترم السيد هشام حسني.

المرجع: مكتوبكم المؤرخ في 31 جانفي 2024.

تحية طيبة وبعد،

أتشرف بموافاتكم طي هذا بالإجابة على السؤال الكتابي الذي توجه به السيد هشام حسني، عضو مجلس نواب الشعب إلى رئاسة الحكومة بخصوص "ترسيم الأعوان الوقتيين المنظرين برتبة متصرف بالسلك الإداري المشترك بوزارة التربية طبقا للأمر عدد 54 لسنة 2023 مؤرخ في 31 جانفي 2023 ".

والمرجو من سيادتكم التفضل بالإذن بتسليمها إلى المعني بها.

السؤال حول: ترسيم بعض الأعوان الوقتيين المنظرين برتبة متصرف بالسلك الإداري المشترك للإدارات العمومية بوزارة التربية طبقا للأمر عدد 54 لسنة 2023 المؤرخ في 31 جانفي 2023 المتعلق بضبط أحكام استثنائية لترسيم الأعوان والعملة الوقتيين والمتعاقدين للدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية.

الإجابة: أتشرف بإعلامكم بأن الأمر عدد 54 لسنة 2023 المشار إليه أعلاه ضبط أحكاما استثنائية لترسيم الأعوان والعملة_الوقتيين والمتعاقدين من حيث مدة العمل بصفة عون أو عامل وقتي واحتساب فترة التعاقد ضمن الأقدمية المستوجبة_للترسيم والسن دون غيرها من الاستثناءات. لذا، يتم عند دراسة ملفات المعنيين بالترسيم التثبت في توفر الشهادة العلمية والاختصاص المطلوبين وفقا للأحكام المنصوص عليها بالنظام الأساسي الخاص بالسلك الإداري المشترك للإدارات العمومية كما ضبطه الأمر الحكومي عدد 115 لسنة 2020 المؤرخ في 25 فيفري 2020.

هذا، وقد تمت إجابة وزارة التربية في الغرض قصد ترسيم المعنيين بالأمر في رتبة متصرف مساعد التي لا تقتضي اختصاصا معينا في الشهادة العلمية. **والسلام**

السؤال الكتابي

للنائب محمد بن حسين

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم الأسئلة الكتابية التالية:

الموضوع: حول تدني خدمات قطاعي النقل والصحة بولاية المهدية.

يعتبر قطاع النقل أحد أهم مكونات البنية الأساسية للاقتصاد الوطني والركيزة الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية نظرا لما لدى هذا القطاع من تأثيرات على القطاعات الاقتصادية الأخرى مثل السياحة والصناعة والتجارة وغيرها.

سيدي رئيس الحكومة،

تعاني ولاية المهدية من أزمة شديدة في قطاع النقل تتمثل في عزلة المعتمديات عن مركز الولاية حيث تشهد محطات النقل صباحا اكتظاظا كبيرا ساهم في تعطل مصالح المواطنين في ظل غياب النقل الحديدي الذي توقف منذ الثمانينات في مركز الولاية وتعطل مشروع مترو الساحل الذي يربط مدينة المهدية بالشابة وكذلك خط النقل الحديدي المهدية- الجم عبر قصور الساف بسبب خيارات سياسية فاسدة اعتمدت على تهميش بعض الجهات على حساب جهات أخرى.

السيد رئيس الحكومة، إن مشروع مضاعفة خط السكة الحديدية " المكنين – المهدية" الذي تم برمجته في الفترة السابقة يعتبر مواصلة في تهميش معتمديات ولاية المهدية وإيقاف قطار التنمية في حدود مركز الولاية لذلك نتوجه لسيادتكم بالأسئلة التالية:

- ما هو برنامج الحكومة لفك العزلة عن معتمديات ولاية المهدية ومتى يتم الشروع في تحقيق حلم ربط مركز الولاية بالشابة والجمّ عن طريق قصور الساف والرجيش؟
- ما هو برنامج الحكومة لإنقاذ شركة النقل بالساحل التي أصبحت عاجزة عن تقديم أبسط الخدمات في الجهة وقامت بالغاء عديد السفرات؟

في ظل تعطل عديد المشاريع في ولاية المهدية وغياب تصور تنموي واضح في مختلف المجالات من نقل وصحة وصناعة وخدمات؟

- ما هو تصور الحكومة لفك العزلة عن هذه الولاية التي تحتوي على كل عناصر ومقومات التقدّم؟
- هل تنوي حكومتكم برمجة مستشفى جامعي ثاني في ظل الوضع الذي أصبح عليه المستشفى الجامعي الطاهر صفر مع العلم أن الموقع الذي تم اقتراحه في آخر مجلس جهوي للصحة بالجهة يتوسط مركز الولاية على أرض تابعة لأملاك الدولة؟

ختاما، في ظل الوضع الكارثي في جميع المجالات نقترح على جنابكم برمجة مجلس وزاري مضيق ليقوم بزيارة للجهة وعقد جلسة للاطلاع على أهم الإشكاليات والتسريع بالمشاريع المعطلة منذ سنة 2016 ووضع خارطة عمل.

وتقبلوا فائق الاحترام والتقدير. والسلام

إجابة السيد رئيس الحكومة

الموضوع: حول السؤال الكتابي للنائب المحترم محمد بن حسين.

المرجع: مكتوبكم المؤرخ في 07 فيفري 2025.

تحية طيبة وبعد،

أتشرف بموافاتكم طي هذا بالإجابة على الجزء الأول من السؤال الكتابي الذي توجه به السيد النائب المحترم محمد بن حسين إلى رئاسة الحكومة حول " تدني خدمات قطاع النقل بولاية المهدية " هذا وسنوافيكم لاحقا بالرد على الجزء الثاني منه عند استكمال بقية عناصر الإجابة بالتنسيق مع الوزارات المتداخلة.

والمرجو من سيادتكم التفضل بالإذن بتسليمه إلى المعني به.

بطاقة ردّ على سؤال كتابي

السؤال الكتابي	تدنّي قطاع النقل بولاية المهدية: 1- ما هو برنامج الحكومة لفك العزلة عن معتمديات ولاية المهدية ومتى يتم الشروع في تحقيق ربط مركز الولاية بالشابة والجم عن طريق قصور الساف والرجيش؟ 2- ما هو برنامج الحكومة لإنقاذ شركة النقل بالساحل التي أصبحت عاجزة على تقديم أبسط الخدمات في الجهة وقامت بإلغاء عديد السفرات؟

الإجابة

جوابا على تساؤلات النّائب بمجلس نواب الشعب، السيد محمد بن حسين عن دائرة قصور الساف -البرادعة - الرجيش، تجدر الإفادة بما يلي:

1. بالنّسبة لشركة النقل بالساحل: تحرص شركة النقل بالساحل على تأمين خدماتها بكل ولايات الساحل ومعتمدياتها مع إعطاء الأولية للنقل المدرسي والجامعي. ونظرا لتقادم الأسطول وتواتر الأعطاب على الحافلات، فقد تقلّصت نسبة العرض وجاهزية الأسطول، ممّا أفرز بعض الصعوبات لتأمين خدمات النقل في بعض الخطوط وخاصة خلال سنة 2024 بالإضافة إلى صعوبة إحداث خطوط جديدة استجابة لمختلف الطلبات وخاصة بولاية المهدية.

وتبعا لذلك، فإنّ شركة النقل بالساحل تتطلّع خلال سنة 2025 إلى تلبية جميع طلبات النقل بولايات الساحل الثلاث (سوسة والمنستير والمهدية) وذلك عبر الإجراءات التالية:

- الرفع من نسق إصلاح الحافلات ببرمجة انتداب أعوان فنيين وقتيين وتوفير قطع الغيار اللازمة لبلوغ نسبة جاهزية حافلات تضاهي 70 بالمائة.

- برمجة استثمارات لاقتناء حافلات جديدة حيث قامت الشركة بتاريخ 18 ديسمبر 2024 اصدار طلب عروض لاقتناء 59حافلة؛

- تعزيز أسطول شركة النقل بالساحل من خلال توريد 49 حافلة مستعملة؛

- تعزيز أسطول الشركة من الحافلات في إطار طلب العروض الدولي لاقتناء 418 حافلة جديدة لفائدة الشركات الوطنية والجهوية للنقل البرّي (نصيب الشركة 27 حافلة)؛

- برمجة انتدابات قارة لتعزيز الرصيد البشري من أعوان الاستغلال والفنيين.

وتجدر الإشارة في هذا السياق بأنّه سيتم تخصيص نسبة هامة من هذه الاقتناءات إلى إقليم المهدية، وستساعد هذه الإجراءات شركة النقل بالساحل في توفير خدمات نقل بجودة عالية في جميع الخطوط المستغلة مع فك العزلة التي تعاني منها بعض المناطق.

2. <u>بالنسبة للنقل غير المنتظم</u>: في إطار الحرص على فك العزلة عن بعض المناطق، سيتم في أقرب الآجال اتخاذ الإجراءات التالية:

- إسناد 80 ترخيصا لسيارات الأجرة "لواج"، منها 35 داخل الولاية و45 خارج الولاية؛

- إسناد 90 رخصة "التاكسي الفردي"،

- النظر في أكثر من 75 طلب تغيير نشاط من صنف "نقل ريفي" إلى صنف "تاكسي جماعي"، والتي تمت معالجتها وابداء الرأي الفني فيها من قبل الإدارة الجهوية للنقل بالمهدية، وهو ما من شأنه أن يوسع دائرة منطقة الجولان، حيث أنّ "التاكسي الجماعي" يمكنها استغلال ثلاثة خطوط على عكس النقل الريفي الذي يرخص له في استغلال خطّ واحد، مما سيساهم في تعزيز سيولة النقل بالجهة.

3. <u>بالنّسبة للنقل الحديدي</u>: تجدر الإفادة بأن دراسة ربط مركز ولاية المهدية بالجم عبر قصور الساف، والتي ستحدّد لاحقا المسار وطبيعة الخطّ، فقد تمت برمجتها بميزانية الاستثمار لسنة 2025 بقيمة مليون دينار. **والسلام**

السؤال الكتابي

للنائب فخر الدين فضلون

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بان أحيل إليكم السؤالين الكتابيين التاليين.

<u>الموضوع</u>: عودة على الوضعية البيئية للشريط الساحلي بمعتمدية قصيبة المديوني.

تحية طيبة،

نتوجه إليكم بهذا المكتوب قصد الاستفسار عن مآل الوضعية البيئية الشاطئ معتمدية قصيبة المديوني الذي أصبح يمثل خطرا يهدد صحة متساكني المنطقة هذا إلى جانب انعكاسات الوضعية على الثروة البحرية نظرا لتفاقم ظاهرة تلوث هذا البحر من جراء قصور محطة الضخ الراجعة لمعتمدية صيّادة ، لمطة، بوحجر وقد سبق أن طرحت هذه الاشكالية في عديد المناسبات وبمختلف الآليات القانونية المتاحة لي كنائب شعب ولكن إلى حد الآن لم نلمس أي إجراء في الغرض سوى معلومة مفادها أن وزارتكم تواصلت مع وزارة الاقتصاد والتخطيط قصد البحث عن تمويلات لإجراء محطة جديدة للتطهير بالقطب التكنولوجي بالمنستير باعتباره الحل الأمثل والوحيد .

وعليه:

1. ماهي آخر المستجدات في الغرض؟

2. هل تم التوصل إلى توفير اعتمادات اللازمة لإحداث المخطة المذكورة؟ والسلام

إجابة السيد وزير البيئة

<u>الموضوع</u>: الإجابة على سؤال كتابي.

<u>المرجع</u>: مكتوب السيد النائب المؤرخ في 23 جانفي 2025.

وبعد تبعا لسؤال السيد النائب المحترم حول الوضعية البيئية لشاطئ قصيبة المديوني نتشرف بإعلامكم انه تبعا لأشغال استصلاح خليج المنستير المنجزة خلال سنتي 2016 و 2017 والمتمثلة في جهر حوالي 1 مليون م3 من المواد الوحلية واستعمالها لردم الأرضيات بخنيس وقصيبة المديوني وذلك لتحسين الدورة المائية بالمناطق المذكورة، أنجزت وكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي في إطار التعاون التونسي الكويتي خلال الفترة 2019- 2022 دراسة جدوى فنية ومالية واقتصادية لمشروع استصلاح خليج المنستير حيث أفضت مخرجاتها إلى اقتراح تصور شامل لتهيئة الخليج المذكور. وتقدر كلفة الأشغال بحوالي 249 مليون دينار يتم تمويلها عبر القطاع العام أو حوالي 1459 مليون دينار يتم تمويلها في إطار شراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص. وتعمل الوزارة حاليا على التنسيق مع كافة الأطراف المتدخلة لإنجاز هذا المشروع.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائبة ريم المعشاوي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

تحية طيبة وبعد،

في إطار الدور الرقابي لمجلس نواب الشعب ومتابعة تقدم إنجاز المشاريع وتفعيلا لتوصيات سيادة رئيس الجمهورية بضرورة التسريع في إنجاز المشاريع الصحية بعموم تونس وبصفة خاصة بالمناطق الداخلية فقد توليت التواصل مع مصالح كل من وزرة التجهيز

والإسكان ومصالح وزارة الصحة قصد التسريع في إنجاز مشروع المستشفى الجهوي -صنف ب- بالدهماني والذي تم تخصيص اعتماداته من البنك الإسلامي للتنمية.

ولم يتم بعد الشروع في تنفيذه وقد بينت لنا أن أسباب تعطل الإنجاز مرتبطة بتقديم عروض غير مثمرة في أكثر من مرّة، علما أن العرض الأخير الذي تم تقديمه وهو عرض وحيد يمكن قبوله والتفاوض بشأنه وفق مقتضيات قانون الصفقات العمومية وهو ما سيساهم في انطلاق الأشغال في أفضل الآجال.

وعليه، فإننا نرجو من سيادتكم التدخل في الغرض حتى يتحقق مطلب الجهة وحلم أبناءها في تحسين ظروف التغطية والإحاطة الصحية من خلال تركيز المستشفى الجهوي الجديد الذي سيخفف الضغط على مستشفى الكاف الذي يشكو نقائص وتدهور للبنية التحتية والذي بدوره يغطي كامل الولاية وتفضلوا بقبول وافر الاحترام.. **والسلام**

إجابة السيدة وزيرة التجهيز والإسكان

الموضوع: حول الإجابة على سؤال كتابي تقدمت به النائبة السيدة ريم المعشاوي.

المرجع: مكتوبكم عدد ص- 2025-26-3000-330 الموجه إلينا بتاريخ 31 جانفي 2025.

وبعد، تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه والمتضمن سؤالا كتابيا تقدمت به النائبة السيدة ريم المعشاوي عن دائرة السرس والدهماني والقصور والجريصة والقلعة الخصباء، تطلب من خلاله التسريع في نسق إنجاز مشروع المستشفى الجهوي بالدهماني من ولاية الكاف، يشرفني إعلامكم أن وزارة التجهيز والإسكان تُعتبر صاحبة منشأ مفوض لفائدة وزارة الصحة باعتبارها صاحبة المنشأ وقد تم في هذا الإطار إعداد التقارير التكميلية المطلوبة من الممول المتعلقة بتقييم العرض المالي للمقاولة الوحيدة المشاركة وإحالتها إلى صاحبة المنشأ (وزارة الصحة) لعرضها على الممول. ويتم حاليا انتظار رأي الممول بخصوص نتيجة تقييم العرض وإسناد الصفقة. **والسلام**

السؤال الكتابي الأول

للنائبتين ريم الصغيّر وأسماء الدرويش

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم سؤالا كتابيا.

الموضوع: مخرجات لقاء السيد المكلف بتسيير وزارة الخارجية والتعاون الدولي لدولة ليبيا والوفد المرافق له.

تحية طيبة وبعد،

أتشرف أن أطلب منكم مخرجات اللقاء الذي جمع جنابكم بالسيد المكلف بتسيير وزارة الخارجية والتعاون الدولي لدولة ليبيا ووزير المواصلات بليبيا والوفد المرافق له وذلك يوم الإثنين 03 فيفري 2025 بمقر الوزارة.

التفضل بالإذن لمصالحكم المعنية تمكيني من مخرجات هذا اللقاء.

مع فائق عبارات التقدير والاحترام. والسلام

السؤال الكتابي الثاني

للنائبتين ريم الصغيّر وأسماء الدرويش

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم سؤالا كتابيا.

الموضوع: مخرجات لقاء السيد نائب رئيس مجلس الوزراء الخارجية بدولة الامارات العربية المتحدة.

تحية طيبة وبعد،

أتشرف أن أطلب منكم مخرجات اللقاء الذي جمع جنابكم بالسيد نائب رئيس مجلس الوزراء الخارجية بدولة الامارات العربية المتحدة وذلك يوم الأربعاء 05 فيفري 2025 بمقر الوزارة التفضل بالإذن لمصالحكم المعنيّة تمكيني من مخرجات هذا اللقاء.

مع فائق عبارات التقدير والاحترام. والسلام

السؤال الكتابي الثالث

للنائبتين ريم الصغيّر وأسماء الدرويش

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم سؤالا كتابيا.

الموضوع: مخرجات لقاء سفير دولة الفاتكان الشقيقة.

تحية طيبة وبعد،

أتشرف أن أطلب منكم مخرجات اللقاء الذي جمع جنابكم بالسيد سفير دولة الفاتكان بتونس مع الإقامة بالجزائر بحضور السيد رئيس الأساقفة بتونس وذلك يوم الخميس 06 فيفري 2025 بمقر الوزارة.

التفضل بالإذن لمصالحكم المعنيّة تمكيني من مخرجات هذا اللقاء.

مع فائق عبارات التقدير والاحترام. والسلام

إجابة السيد وزير الشؤون الخارجية

والهجرة والتونسيين بالخارج

الموضوع: حول أسئلة السيدات والسادة النواب للسيد وزير الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج.

المرجع: مراسلتكم عدد 1697 بتاريخ 08 فيفري 2025.

تبعا لمراسلتكم المشار إليها بالمرجع بخصوص الأسئلة الكتابية التي تقدمت بها النائبتان المحترمتان السيدة ريم الصغير والسيدة أسماء الدرويش إلى السيد وزير الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج، بشأن مخرجات لقاءات السيد الوزير مع كل من:

- السيد " Kuryan Mathew Vayalunkal"; سفير دولة الفاتيكان بتونس مع الإقامة بالجزائر بحضور السيد Nicholas Chernould رئيس الأساقفة بتونس يوم (06 فيفري 2025)
- لشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة (05 فيفري 2025).

- السيد الطاهر الباعور ، المكلف بتسيير وزارة الخارجية والتعاون الدولي بدولة ليبيا (03 فيفري 2025).

أتشرف بموافاتكم رفقة هذا بالإجابات المطلوبة.

مخرجات اللقاء مع السيد" Kuryan Mathew Vayalunkal "

سفير دولة الفاتيكان بتونس مع الإقامة بالجزائر

بحضور السيد Nicholas Lhernould رئيس الأساقفة

(تونس 06 فيفري 2025)

يندرج هذا اللقاء في إطار اللقاءات الدورية التي يجريها السيد الوزير مع سفراء الدول المعتمدة ببلادنا، علما أن تونس ودولة الفاتيكان يرتبطان بعلاقات دبلوماسية منذ مارس 1972.

مثل اللقاء مناسبة لإبراز المكانة التي تحظى بها بلادنا كدولة تكرّس مبادئ الانفتاح والتسامح والتعايش السلمي بين الأديان، حيث نوّه الجانبان بما توليه بلادنا من أهمية لتعزيز قيم التسامح والتفاهم والتعايش السلمي بين أتباع مختلف الديانات السماوية المقيمين على أراضيها.

وتم خلال اللقاء :

- التذكير بتمسك تونس الكامل بالقيم الكونية كالحوار والتضامن ونشر السلام خدمة للإنسانية جمعاء.
- التأكيد على حرص السلطات التّونسيّة على تأمين كافة الظروف الملائمة للسّير الطبيعي لعمل المؤسسات الدينية والتعليمية التابعة للكنيسة الكاثوليكية بتونس.
- التذكير بالدور الذي يضطلع به الفاتيكان في إطار الجهود الرامية إلى إنهاء الإبادة الجماعية التي يتعرض إليها الشعب الفلسطيني والتأكيد على أهمية بذل المساعي اللازمة والكفيلة بوضع حدّ المعاناة الفلسطينيين.
- تثمين سفير دولة الفاتيكان لما تحظى به الجالية المسيحيّة في تونس من إحاطة ورعاية دائمة سواء من قبل الدولة التّونسيّة أو من الشعب التّونسي، وإعرابه عن تقديره للدور الفاعل الذي تقوم به تونس في سبيل مزيد إعلاء قيم السّلم والتضامن والتسامح على أرضها وإشاعتها في العالم.

أهم مخرجات لقاء السيد وزير الشؤون الخارجية

والهجرة والتونسيين بالخارج

مع السيد الطاهر الباعور

المكلف بتسيير وزارة الخارجية والتعاون الدولي الليبية

(تونس ،03 فيفري 2025)

بدعوة من السيد وزير الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج، أدى السيد الطاهر الباعور المكلف بتسيير وزارة الخارجية والتعاون الدولي الليبية، زيارة عمل إلى تونس يوم الاثنين 03 فيفري 2025 مرفوقا بالسيد وزير المواصلات ووفد رفيع المستوى، ضم كل من رئيس جهاز المباحث الجنائية بوزارة الداخلية رئيس جهاز الخدمات العلاجية ومدير التعاون الدولي بوزارة الشؤون الخارجية ومديرة الشؤون القنصلية .

وتتنزل زيارة الوزير الليبي في سياق ما تشهده العلاقات الثنائية من حركية، وما يتطلع اليه الجانبان لمزيد دعمها وتطويرها تجسيما لتوجهات قيادتي البلدين، لاسيما بعد عقد اللجنة التجارية المشتركة بطرابلس يومي 07 و08 ديسمبر 2024 والتي أسفرت عن نتائج مهمة تتعلق بتسهيل التبادل التجاري ومعالجة العراقيل المرتبطة بالمواصفات الفنية للمنتجات وفتح آفاق جديدة للاستثمار المشترك.

وفي مستهل هذا اللقاء، جدد السيد وزير الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج التأكيد على موقف سيادة رئيس الجمهورية الداعم لوحدة ليبيا وسيادتها وتطلع تونس لإنجاز التسوية السياسية المنشودة للازمة الليبية، بعيدا عن التدخلات الأجنبية، مشيرا إلى الروابط الأخوية العريقة التي تجمع البلدين والشعبين الشقيقين، والحرص المشترك على الارتقاء بمسيرة التعاون الثنائي إلى مرتبة الشراكة الاقتصادية الفاعلة.

وتم خلال هذه الزيارة التوصل إلى جملة النقاط التالية:

- الإشادة بعمق وتميز العلاقات الأخوية القائمة بين البلدين ووقوف تونس الدائم مع ليبيا وشعبها الشقيق ودعمها الثابت لكافة الجهود الصادقة من أجل التوصل إلى تسوية سياسية للازمة في ليبيا تضمن وحدة ليبيا وسيادتها واستقرارها.
- أهمية تعزيز التعاون بين البلدين في مجالات التجارة والاستثمار والنقل والطاقة والصناعة والبنية التحتية وفي قطاعات الصحة والتعليم والتكوين الأكاديمي والشؤون الثقافية والقنصلية.
- التأكيد على ضرورة استكمال أشغال اللجان القطاعية وفرق العمل الفنية وتسوية مختلف الملفات العالقة ومنها بالخصوص المستحقات المالية المتخلدة بذمة الجانب الليبي لفائدة الجانب التونسي، وتسهيل انسياب السلع والبضائع وغيرها، تمهيدا لعقد اللجنة العليا المشتركة.
- التركيز على أهمية تطوير معبر رأس جدير وتحويله إلى بوابة اقتصادية استراتيجية تتميز بانسيابية الحركة التجارية مع اعتماد تسهيلات جمركية واتفاقيات خاصة لتعزيز النشاط الاقتصادي في المنطقة الحدودية.
- ضرورة اعتماد مقاربة أكثر نجاعة في التعامل مع المهاجرين غير النظاميين والتذكير بمواقف البلدين الرافضة للتوطين والحلول الأمنية البحتة والتشديد على أهمية التنسيق المشترك لدعم العودة الطوعية للمهاجرين غير النظاميين.
- التشديد على أهمية تعزيز التعاون الثلاثي التونسي الليبي الجزائري.

أهم مخرجات زيارة السيد الوزير إلى أبو ظبي

ولقائه مع نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الإماراتي

ووزيري الدولة بوزارة الخارجية الإماراتية

(05 فيفري 2025)

1. <u>اللقاءات مع نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الإماراتي ووزيري الدولة بوزارة الخارجية الإماراتية (يوم 05 فيفري 2025)</u>

تم خلال هذه اللقاءات ما يلي:

- التأكيد على دفع التعاون الثنائي بين البلدين وتفعيله في مختلف المجالات.

- الدعوة للتعجيل بعقد الدورة (7) للجنة المشتركة التونسية الإماراتية التي لم تلتئم منذ سنة 2012.

- استحثاث ردّ صندوق أبو ظبي للتنمية على طلب إسهامه في تمويل مشروع تطوير السكك الحديدية لنقل الفوسفات في ضوء الوعد الصريح لوزير الخارجية الاماراتي بموافاتنا بالردّ في أفضل الآجال بعد التزام الجانبين السعودي والكويتي بتعهداتهما في هذا الشأن.

- التأكيد على أهمية النظر في إمكانية الترفيع في رأسمال بنك تونس والإمارات بما يعزّز من مردوديته ودوره في دعم الشراكة الاقتصادية والاستثمارية التونسية الإماراتية.

- التذكير بمشروع "سما دبي" وتأكيد ضرورة إيجاد الصيغة الودية المناسبة للحسم في هذا الموضوع خاصة وقد ظل هذا المشروع معطلا لأكثر من ثمانية عشر سنة.

- إثارة الصعوبات التي أصبح يواجهها التونسيون في الفترة الأخيرة للحصول على تأشيرات الدخول إلى الإمارات والتعبير عن الأمل في أن تعمل السلطات الإماراتية على تذليل هذه الصعوبات. وأوضح الجانب الاماراتي بأن بعض الصعوبات المستجدة في إجراءات منح تأشيرة الدخول إلى الإمارات لا يستهدف التونسيين، بل يندرج في إطار حزمة إجراءات ظرفية تتعلق بمعالجة ظاهرة تنامي الإقامة غير الشرعية لمواطني عدد من البلدان الأجنبية.

- التأكيد على مواصلة التعاون مع الجانب التونسي في مجال التوظيف، ولاسيما في قطاعي التدريس والطب.

- تفاعل بإيجابية مع رغبة الجالية التونسية في إحداث مدرسة تونسية خاصة وأوضح أن التشريعات الإماراتية تسمح للقطاع الخاص بالاستثمار في هذا المجال، مُعربا عن استعداده لتوفير قطعة أرض لإقامة المدرسة.

- تم التباحث في مستجدات الأوضاع في المنطقة ولاسيما في سوريا وغزة وتم التأكيد على مواقف بلادنا إزاء عدد من القضايا الإقليمية والدولية وفي مقدمتها القضية الفلسطينية العادلة.

- تم توجيه الدعوة لنائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الإماراتي لزيارة بلادنا لمواصلة بحث سبل مزيد تعزيز التعاون الثنائي في مختلف المجالات.

2. <u>لقاء بمسؤولي عدد من الشركات الاستثمارية الإماراتية الكبرى</u>

عقد السيد الوزير لقاءات مع مسؤولي شركات إماراتية كبرى (في مجالات رقمنة الخدمات في القطاع الصحي والطاقات المتجددة والبنية التحتية) ترغب في استكشاف فرص الاستثمار بتونس وكانت مناسبة لاطلاعهم على ما يتيحه مناخ الأعمال ببلادنا من فرص ومزايا في عدد من المجالات الاستثمارية الواعدة.

3. <u>لقاء مع عدد من أفراد الجالية التونسية بدولة الإمارات:</u>

- تم إسداء التوجيهات للبعثتين الدبلوماسية والقنصلية بمزيد توفير الإحاطة والعناية اللازمتين للجالية التونسية المقيمة بالإمارات، لاسيما من خلال تسهيل وتسريع مختلف الخدمات القنصلية الموجهة لفائدتهم.

- التأكيد على أهمية دور الجالية في الامارات في متابعة مخرجات المنتدى الوطني للكفاءات التونسية بالخارج وتفعيل الترويج لصورة تونس كوجهة استثمارية وسياحية جاذبة ببلد الاعتماد.

- التأكيد على أهمية تعزيز العلاقات التونسية الإماراتية بما يحفظ ويدعم مكانة الجالية التونسية ودورها في توثيق الروابط الإنسانية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية بين البلدين والشعبين الشقيقين.

- إبراز فرص استفادة بلادنا من علاقات التعاون مع دولة الإمارات في عدد من المجالات والقطاعات الواعدة ولاسيما الاستثمارية والتكنولوجية.....

- التأكيد على إيلاء العناية اللازمة لصُنّاع المحتوى المقيمين بالإمارات والذين يروجون لصورة تونس عبر منصاتهم الاجتماعية الخاصة، وتنظيم رحلات لفائدتهم إلى تونس قصد الترويج لبلادنا كوجهة سياحية.

- تم التفاعل الإيجابي مع مقترح الجالية لإحداث مدرسة تونسية بالإمارات لفائدة أبناء الجالية.

- تم التطرق إلى مسألة رفض التأشيرات للمواطنين التونسيين الراغبين في القدوم إلى الإمارات.

- تم إثارة الأطباء لإشكالية خاصة بمعادلة الشهادات وتصنيف أطباء الاختصاص التونسيين بدولة الإمارات، حيث يتم تصنيف الشهادات العلمية الصادرة عن الجامعات التونسية في الدرجة الثالثة من بين ثلاث درجات، مما يجعلها تُصنف في أدنى مرتبة مقارنة بالشهادات الصادرة عن جامعات من دول أخرى.

- تم الإشارة إلى القرار الذي تم اتخاذه مؤخرا من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الخاص بإنهاء إلحاق الأساتذة الجامعيين التونسيين، والتطرق إلى الانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية والعلمية لهذا القرار على الملحقين الجامعيين التونسيين.

وقد شكلت بعض مشاغل الجالية ذات الصلة ببلد الإقامة أحد أبرز عناصر محادثة السيد الوزير مع نظيره الإماراتي الذي تفاعل معها كما ورد ذلك أنفا.

4. <u>لقاء مع ممثلي البياكل الوطنية بدولة الإمارات:</u>

- تم التأكيد على أهمية دور هذه الهياكل في دفع علاقات التعاون الاقتصادي والاستثماري والفني بين البلدين وفي الترويج للوجهة التونسية الجاذبة على مختلف الأصعدة.

- إبراز أهمية التعاون البنّاء بينها وحسن التنسيق المشترك بما يضمن فاعلية ونجاعة الدور المناط بعهدتها.

5. <u>لقاء مع رئيس مجلس الأعمال التونسي بأبو ظبي(04 فيفري 2025):</u>

- تم خلال اللقاء مع رئيس مجلس الأعمال التونسي بأبو ظبي بحضور عدد من أعضائه التأكيد على أهمية دور المجلس في توثيق الصلة بين الفاعلين الاقتصاديين من القطاع الخاص بالبلدين، وتم دعوتهم إلى إعداد برنامج عمل للترويج للوجهة

الاستثمارية التونسية بالتنسيق مع البعثة والهياكل الوطنية بدولة الإمارات. كما تم التعبير لهم عن الاستعداد لدعم ومساندة جهودهم في هذا الاتجاه.

- من جهتهم جدّد أعضاء المجلس المقيمين بأبو ظبي لعقود والذين تميزوا بوطنيتهم العالية وبتعاونهم البناء مع البعثة وأفراد الجالية استعدادهم الكامل لبرمجة تظاهرات اقتصادية ترويجية لبلادنا وحرصهم على مزيد البذل من أجل معاضدة جهود بلادنا لاستعادة عافيتها الاقتصادية.

6. <u>لقاء الوفد التونسي مع مدير عام الهوية وشؤون الأجانب الإماراتي:</u>

أبدى المسؤول الإماراتي استعداده للتعاون مع الجهات التونسية المعنية للنظر في سُبل تذليل الصعوبات المستجدّة بخصوص منح التأشيرات، وأكد ما يلي:

- نسبة رفض التأشيرات لكل الفئات التونسية لا تتجاوز% 6 من إجمالي التأشيرات الممنوحة، مشيرا إلى منح 52 ألف تأشيرة لفائدة التونسيين خلال سنة 2024.
- من أسباب رفض عدد من طلبات الحصول على التأشيرة إدخال بيانات خاطئة عند تقديم طلب التأشيرة.
- نوه بالتونسيين المقيمين بالإمارات، مؤكّدا أنّ عددهم تجاوز 29 ألف تونسيا. ووعد بإيلاء عناية خاصة بمسألة منح التأشيرة للتونسيين وبالتنسيق في الغرض مع كل من البعثة التونسية بأبو ظبي وسفارة الإمارات بتونس.

والسلام